التوجيهات في التنمية
البلدان والمناطق

المغرب في أفق ٢٠٤٠

الإ ستثمار في الرأسمال اللا مادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي

جان بيير تسوفور

موجز عام

مجموعة البنك الدولي

ملخص تحليلي

المغرب في أفق ٢٠٤٠

الإستثمار في الرأسمال اللا مادي لتسريع الإقلاع الإ قتصادي

مجموعة البنك الدولي

المغرب في أفق ٢٠٤٠: الإستثمار في الرأسمال اللا مادي لتسريع الإقلاع الإ قتصادي (DOI:10.1596/978-1-4648-1066-4). وفور نشره ستتاح نسخة للتقرير النهائي الكامل بصيغة PDF على الموقع التالي https://openknowledge.worldbank.org/ ويمكن طلب نسخة مطبوعة من الموقع التالي: http://amazon.com يرجى استخدام النسخة النهائية من الكتاب لغرض الإستشهاد، وإعادة الإنتاج، والتعديل.

2017 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
H Street NW, Washington DC 201433 1818
هاتف: 1000 – 473 – 202، موقع الإنترنت www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هذا العمل هو نتاج عمل موظفي مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولاتشكل النتائج والتفسيرات والإستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، او مجلس مديريه التنفيذيين، او الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات التي يتضمنها هذا التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أي خريطة في هذا التقرير أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي منطقة او تأييد لهذه الحدود او قبولها.

ولا تتضمن هذه الوثيقة ما يشكل او يعتبر قيدا على او تخليا عن الإمتيازات او الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظ على نحو محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي:
(CC BY 3.0) :http://creative commons.org/licenses/by/3.0/igo وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ او توزيع او تعديل هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الإلتزام بالشروط التالية:

إسناد العمل إلى المؤلف – إسناد العمل كالتالي : *المغرب في أفق ٢٠٤٠ : الاستثمار في الرأسمال اللا مادي لتسريع الإقلاع الإ قتصادي*. ملخص واشنطن، دي.سي :البنك الدولي.
DOI : 10.1 596/978-1-4648-1066-4 الترخيص: إسناد المشاع الابداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمات – عند ترجمة هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية الى جانب نسبة العمل الى المؤلف: هذه الترجمة ليست من عمل البنك الدولي، وينبغي ألا تعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن اي محتوى او خطأ في هذه الترجمة.

التعديل – في حالة تعديل هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤلية التالية الى جانب نسبة العمل الى المؤلف: هذا تعديل لعمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المعبر عنها في التعديل تقع مسؤليتها على عاتق كاتب التعديل وحده. وهي غير معتمدة من البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث – البنك الدولي لايمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لايضمن ألا يمس استخدام أي مكون او قسم يملكه طرف ثالث متضمن في هذا العمل بحقوق هؤلاء الأطراف. وتقع مخاطر أي دعاوي قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا كنت ترغب في أعادة استخدام أحد مكونات هذا العمل، فإن مسؤلية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على تصريح إعادة الإستخدام او الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية يقع على عاتقك وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول او الأشكال او الصور.

وجميع الإستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، يجب أن توجه الى مكتب الناشر بالبنك الدولي. بريد الكتروني:
،World Bank Publications, The World Bank Group,
USA, pubrights@worldbank.org 1818 H Street NW Washington DC 20433

تصميم صفحة الغلاف: ديبرا نايلور، نايلور تصميم، Inc.
صورة الغلاف: © iStock.com/Saiko3p (http://www.istockphoto.com/photo /hassan-mosque-design-gm622427052-108980593
مستنسخة بإذن من: iStock.com/Saiko3p.
التصريح ضروري لأي استخدام آخر.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات iii
شكر وامتنان v
تمهيد ix

موجز عام **1**

الملخص التحليلي **5**
مغرب اليوم ومغرب الغد 8
المغرب في عام ٢٠١٦ 8
أي مغرب في أفق ٢٠٤٠؟ 19
الإستثمار في الرأسمال اللا مادي 23
الإستثمار في المؤسسات الداعمة للسوق 23
الإستثمار في المؤسسات والخدمات العمومية 29
الإستثمار في الرأسمال البشري 34
الإستثمار في الرأسمال الاجتماعي 38
الاقتصاد السياسي للتغيير: تجربة لا بد منها 42
مصفوفة سبل البروز والانبثاق 45
ملاحظات 47
البيبليوغرافيا 50

شكر وامتنان

أعد هذا التقرير من قبل فريق تحت إدارة جان بيير شوفور (كبير الاقتصاديين)، مؤلف رئيسي، تحت إشراف أوجوست تانو كوام (مدير) وماري فرانسواز ماري نيللي (مديرة منطقة المغرب العربي).

ضم الفريق الأساسي للبنك الدولي كلا من السيد دييغو أنخيل –أوردينولا (كبير الاقتصاديين)، وكمال براهام (مكلف ببرنامج التربية)، ودوروثي تشين (أخصائية في مجال الصحة)، وصفاء الكوغالي (مديرة)، وخالد المسناوي (كبير الاقتصاديين)، وروبرتو فوا (مستشار)، وكارولين كرافت (مستشارة)، وأندريا ليفيراني (مكلف ببرنامج التنمية المستدامة)، ومريم معلوش (كبيرة الاقتصاديين)، وإيفا ماريا ميليس (مستشارة قانونية)، وفيليب دو مينيفال (مكلف ببرنامج التجارة والتنافسية)، وباتريك مولن (كبير الأخصائيين في مجال الصحة)، وإمري أوزالتين (كبير الاقتصاديين) وبول سكوت بريتيتوري (كبير الأخصائيين في مجال القطاع العام)، يوسف السعدني (مستشار)، إليزابيث ساندور (مستشارة) وفابيان زايدرور (أخصائي أول في مجال القطاع العام).

قدم العديد من الأعوان مساعدة عامة إلى هذا البحث: هند عروب (مستشارة)، عبد القدير باري (مستشار)، سعد بلغازي (مستشار)، مورغان برويل (مستشارة)، أسماء العلمي الفلوس (مستشارة)، رشيد الدكالي (مستشار)، آرثر فوش (أخصائي في سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية)، يوهان غريزن (مستشار)، جمال كنوني (مستشار)، عبد الرحمن لحلو (مستشار)، دانييلا ماروتا (كبيرة الاقتصاديين)، جان–فيليب ماس (مستشار)، كارلو ماريا روسوتو (أخصائي أول في سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية)، غابرييل سنسنبرنر (خبيرة اقتصادية). وقام كل من سلمى دقي (مستشارة) وفاطمة الزهراء الكناني (مستشارة) و أمينة عراقي (مستشارة) جل بورت (مستشار) بتحليل وعرض البيانات.

بدون دعم من الإنتاج والتواصل، لا يمكن لأي عمل أن يصل لقرائه المحتملين. أشرف جول مكفادين (محرر) على تحرير ونشر التقرير رميت بانشولي (مدير المشروع) وفريقه. وكلفت مارسيل دجومو (منسقة المشروع)) بالترجمة الإنجليزية للتقرير وشركة «إنتوربرترز موروكو» للاستشارات في مجال الترجمة بترجمة الملخص التحليلي إلى اللغة العربية. و أبدعت المصممة الموهوبة مانويلا ليا بالميولي (ممثلة خدمة الزبائن) في تصميم و غلاف التقرير . وكلِّفت منى عبيد سالم (مساعدة رئيسية في البرنامج) وعبد الرحمن بشير كروة (مساعد البرنامج) بمسؤولية الخدمات المهنية للدعم الإداري. وعهد إلى ابتسام العلوي (مكلفة بالتواصل) مهمة التواصل العام حول المشروع ونشره.

يتقدم المؤلفون بجزيل الشكر إلى السيد حافظ غانم، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى السيد سايمون غراي (المدير السابق لمنطقة المغرب العربي، البنك الدولي)، وإلى السيدة ماري فرانسواز ماري نيللي (مديرة مكتب شمال أفريقيا، البنك الدولي) وإلى شانتايانان ديفاراجان (رئيس الخبراء الاقتصاديين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) على المشورة القيمة والدعم خلال مرحلة إعداد التقرير. كما يشكرون المدراء القطاعيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك السيد أنيس باريز، والسيد ناجي بنحسين، والسيد بونوا بلارل، والسيد صفاء كوغالي، والسيدة أورورا فيراري، والسيد إرنست ماسياح، والسيد جان بيسمي والسيد هشام الوالي على دعمهم ودعم فرقهم في جميع مراحل المشروع.

واستفاد التقرير من تعليقات لجنة القراءة، المشكلة في المرحلة المفاهيمية من أوري دادوش (مساعد أول، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، وإيفايلو إزفورسكي (مدير، البنك الدولي)، وأدزيناولا أودوغبيمي (مكلف أول بالتواصل، البنك الدولي) وألكساندريا فاليريو (كبيرة الاقتصاديين، البنك الدولي) والمؤلفة في مرحلة التقرير الأولي من محمد شفيقي (مدير الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية)، وسيباستيان دوسو (كبير الاقتصاديين في البنك الدولي)، وإسحاق ديوان (أستاذ زائر، كلية الاقتصاد باريس)، وإيفايلو إزفورسكي (مدير، البنك الدولي) وهادي العربي (أستاذ زائر، جامعة هارفارد كينيدي). واستفاد مؤلفو التقرير من الملاحظات التي قدمها مختلف الخبراء في المنطقة، وحيث أرسل عدد كبير منهم تعليقات كتابية. وتجدر الإشارة تحديدا إلى السيد نيكولا بلانشي (رئيس بعثة، صندوق النقد الدولي)، كمال براهام (مكلف بالبرنامج) وكيفن كاري (رئيس الخبراء الاقتصاديين)، وكوي–توان دو (خبير اقتصادي)، وعفاف حداد (منسقة البرنامج القطرية)، وآرثر فوش (كبير الأخصائيين في الاتصالات السلكية واللاسلكية)، ومايكل حميدة (كبير المكلفين القطرين)، وميليس جود (خبيرة اقتصادية)، وأندريا ليفيراني (مكلف ببرنامج التنمية المستدامة)، وفيليب دو مينيفال (مكلف ببرنامج التجارة

والتنافسية)، وكارلو ماريا روسوتو (أخصائي أول في سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية)، ودورتي فيرنر (كبيرة الأخصائيين في مجال الزراعة). وقد تم تحسين تحرير وضوح المذكرة بشكل كبير بفضل القراءة المتأنية والدقيقة للتقرير النهائي من قبل السيدة ابتسام العلوي (المكلفة بالتواصل)، والسيد كمال براهام (المكلف ببرنامج التربية)، والسيد أوجست تانو كوام (المدير)، والسيدة ماري فرانسواز ماري نيللي (مدير مكتب المغرب العربي).

استفاد إعداد التقرير من مشاورات وثيقة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)، وبنك المغرب (BAM) والمندوبية السامية للتخطيط (HCP). وفي هذا الإطار، يتقدم الفريق بجزيل الشكر بالأخص إلى معالي السيد نزار بركة (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وإلى معالي السيد عبد اللطيف الجواهري (والي بنك المغرب) وإلى معالي السيد أحمد الحليمي (المفوض السامي للمندوبية السامية للتخطيط) وإلى أعوانهم، السيد إدريس الغراوي (الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، والسيد محمد تعموتي (مدير البحوث والعلاقات الدولية ببنك المغرب)، و السيد عبد الحق علالات(مدير المحاسبة الوطنية، المندوبية السامية للتخطيط) على جاهزيتهم وجودة التعاون معهم.

فضلا عن ذلك، ساهمت شخصيات أخرى من الدرجة الأولى في إثراء التقرير من خلال محاورات جد مثمرة حول بعض المواضيع الواردة في التقرير خلال المرحلة ٢٠١٤-٢٠١٦. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص (بالترتيب الأبجدي الفرنسي) إلى السيد فؤاد عبد المومني (الأمين العام لمنظمة ترانسبارنسي المغرب)، والسيد عزيز أجبيلو (الكاتب العام لوزارة الشؤون العامة والحكامة)، والسيد عبد العالي بنعمور (رئيس مجلس المنافسة)، والسيد محمد بنعياد (الكاتب العام لوزارة التجارة الخارجية)، والسيدة مريم بن صالح شقرون (رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب)، والسيد محمد برادة (أستاذ فخري في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء)، والسيد محمد بوسعيد (وزير الاقتصاد والمالية)، والسيد محمد شفيقي (مدير الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية)، والسيد زهير شرفي (المدير العام للجمارك والضرائب غير المباشرة)، والسيد كريم العيناوي (مدير مركز السياسة بالمكتب الشريفي للفوسفاط) والسيد نوح الحرموزي (مدير المركز العلمي العربي للدراسات والبحوث الإنسانية)، والسيد محمد الكتاني (رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة التجاري وفا بنك)، والسيد طارق المالكي (أستاذ باحث في المعهد العالي للتجارة وإدارة الشركات)، والسيد جواد الحمري (المدير السابق لمكتب الصرف)، والسيد الحبيب المالكي (رئيس المركز المغربي للظرفية الاقتصادية)، والسيد روبرت جوي (السفير ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي)، والسيد عمر القباج (مستشار صاحب الجلالة)، والسيد سعيد خيرون (رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب)، والسيد عياش خلاف (مدير التوقعات والمستقبلية بالمندوبية السامية للتخطيط)، والسيد جواد الكردودي (رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية)، والسيد إدريس كسيكس (مدير مركز البحوث بالمدرسة العليا لإدارة الشركات HEM)، والسيد عبد الغني الأخضر (مستشار اقتصادي لدى رئيس الحكومة)، والسيد راؤول دي لوزنبرغر (نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي)، والسيد جان لوك مارتيني (عضو الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب)، والسيد رضوان المفضل (إعلامي، لوكس راديو)، والسيد محمد توفيق مولين (المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية)، والسيد سعيد مولين (المدير العام للوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية)، والسيدة مارتا مويا دياز (رئيسة قسم، بعثة الاتحاد الأوروبي)، والسيد عبد العزيز نيهو (مستشار اقتصادي لدى رئيس الوزراء)، والسيد إدريس أوعويشة (رئيس جامعة الأخوين)، والسيد يوسف السعداني (مدير الدراسات الاقتصادية لدى صندوق الإيداع والتدبير)، والسيدة نادية صلاح (مديرة قسم التحرير، مجموعة إيكو ميديا)، والسيدة ماري سيسيل تارديو (رئيس القسم الاقتصادي بسفارة فرنسا)، والسيدة فوزية زعبول (مديرة الخزانة لدى وزارة الاقتصاد والمالية).

ومن جهة أخرى، يعرب الفريق عن شكره الخالص للاهتمام والعناية التي أولاها الكتاب العامون لمختلف الوزارات لمسودة المذكرة سواء خلال عرض الملخص التحليلي في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٦ أو من خلال مجموعة التعليقات المكتوبة والمقترحات البناءة التي نسقتها وزارة الشؤون العامة والحكامة وتلك الصادرة عن وزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ووزارة التجهيز والنقل والخدمات اللوجستية، ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، ووزارة الصحة، وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ووزارة الشغل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، والمندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب.

وبالإضافة إلى ذلك، تعزز محتوى المذكرة إلى حد كبير بفضل الفرص العديدة المتاحة خلال مرحلة إعداد التقرير لتبادل الآراء مع ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ونحن ممتنون بالخصوص إلى القائمين على تنظيم المؤتمرات وورشات العمل والندوات التي أتاحت لنا الفرصة لعرض المواضيع الرئيسية الواردة في المذكرة خلال العامين الماضيين. وبالفعل، اعتبارا من عام ٢٠١٤، تم عرض المواضيع ذات الصلة بالنهوض بمجتمع منفتح من أجل اقتصاد مزدهر ومقاوم (بالترتيب الزمني) في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)، ومكتب البنك الدولي خلال ورشة عمل حول سوق العمل، وفي المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، ومركز السياسة التابع للمكتب الشريفي للفوسفاط (OCP)، وفي مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط (EGE)، وفي جولة منتدى باريس-الدار البيضاء بمركز البحوث للمدرسة العليا لإدارة الشركات (CESEM)، وخلال ندوة بمجلس المستشارين في البرلمان المغربي، وبجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء، والغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة في المغرب (CFCIM)؛ وخلال مؤتمر

بتنظيم مشترك مع وزارة الاقتصاد والمالية حول الانفتاح التجاري في المغرب؛ وفي الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CEGEM). وابتداء من خريف عام ٢٠١٤، تم تقديم المواضيع المتعلقة بالرأسمال اللامادي في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)، والجامعة الدولية بالرباط (UIR)، والمدرسة الوطنية للصحة العمومية (ENSP)، جامعة الأخوين بإفران، وجمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب (AFEM)، ومركز السياسة التابع للمكتب الشريفي للفوسفاط (OCP)، مؤسسة التجاري وفا بنك، والمعهد المغربي للعلاقات الدولية (IMRI)، المركز العلمي العربي للدراسات والبحوث الإنسانية ((CAS-ERH، والمركز المغربي للظرفية الاقتصادية (CMC)، وبعثة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وخلال الندوة الدولية حول نموذج التنمية بالمغرب المنظمة في الصخيرات من قبل وزارة الاقتصاد والمالية، وكذلك خلال اجتماعين بين وزاريين نظما بالرباط في شهري يونيو وأكتوبر ٢٠١٦ من قبل وزارة الشؤون العامة والحكامة.

علاوة على ذلك، نتقدم بخالص الشكر على جميع المساهمات والدعم الذي حصلنا عليه، دون أن نشير بأي شكل من الأشكال أن مختلف الخبراء والمؤسسات الذين تمت استشارتهم يتفقون بالضرورة مع التحليلات والاستنتاجات الواردة في المذكرة والتي نتحمل المسؤولية الكاملة عنها.

واستندت المذكرة إلى سلسلة من التقارير التي أعدها البنك الدولي بالتوازي مع المذكرة وعلى سلسلة من الوثائق وأوراق العمل التي أعدت خصيصا من أجل هذه المذكرة:

يرتكز الفصلان ١ و٢ بشأن المغرب في عام ٢٠١٦ وفي عام ٢٠٤٠ على أوراق عمل حول «المحاسبة من أجل تحقيق النمو في المغرب» و»سيناريوهات النمو في المغرب على المدى المتوسط» من إعداد السيد خالد المسناوي وجان بيير شوفور، وعلى ورقة عمل «المساهمة الاقتصادية للاستغلال المفرط للمياه الجوفية في المغرب» من إعداد السيد رشيد الدكالي ويوهان غريزن.

ويستند الفصل ٣ حول المؤسسات الداعمة للسوق إلى وثيقة العمل المعنونة « التحدي الحاسم للاستثمار والعمل في المغرب: تعزيز الإطار المؤسساتي للتطبيق العادل للقواعد بين الفاعلين الاقتصاديين» من إعداد السيد فيليب دي مينيفال ا ولسيدة مورغان برويل؛ وعلى وثيقة العمل المعنونة « Are Minimum Wages and Payroll Taxes a Constraint to the Creation of Formal Jobs in Morocco » من إعداد السيد ديغو ف. آنجيل – أوردينولا، والسيد عبد القدير باري ا ولسيد جمال كنوني؛ ا ولتقري رالمعنون « Trade and EU Integration : Strengthening Morocco's Competitiveness » من إعداد فريق تابع للبنك الدولي تحت إشراف السيد جان بيير شوفور)البنك الدولي، تقرير عام ٢٠١٣ رقم AUS٤٧٩٩). ويستند هذا الفصل أيضا إلى ورقة العمل المعنونة «التدفق السريع: منصة الاقتصاد الرقمي والرهان الحاسم بالنسبة لتنمية المغرب» من إعداد السيد آرثر فوش ا ولسيد كارلو ماريا روسوتو.

ويرتكز الفصل ٤ المتعلق بالمؤسسات والخدمات العمومية أساسا على وثيقة العمل المعنونة «دولة الحق والقانون، والعدالة والرأسمال اللامادي» من إعداد السيد بول سكوت بريتيتوري، والسيدة إيفا ماريا ميليس والسيد جان بيير شوفور، وعلى وثيقة العمل المعنونة «حكامة الخدمات العامة » من إعداد السيد فابيان زايدرور، والسيدة إليزابيث ساندور والسيد جان بيير شوفور. كما يستند هذا الفصل إلى ورقة العمل المعنونة «تحديث الإدارة وإصلاح الوظيفة العمومية » من إعداد السيد خالد المسناوي والسيد جان بيير شوفور.

أما الفصل ٥ بشأن الرأسمال البشري فيستند إلى ثلاث وثائق عمل حول «التربية والتعليم» من إعداد السيد كمال براهام، والسيد يوسف السعداني والسيد جان بيير شوفور وحول «الصحة» من إعداد السيدة دوروثي تشين، والسيد باتريك مولن، امري والسيد إمري أوزالتن والسيد جان بيير شوفور، والوثيقة الثالثة حول «تنمية الطفولة المبكرة» من إعداد السيد صفاء الكوغالي والسيدة كارولين كرافت.

ويستند الفصل ٦ بشأن الرأسمال الاجتماعي في المقام الأول على التقرير المعنون «المغرب: تحقيق التوازن – تعزيز تمكين المرأة من أجل مجتمع أكثر انفتاحا وإدماجا وازدهارا » من إعداد السيد دانييلا ماروتا والسيد بول سكوت بريتيتوري (البنك الدولي، ٢٠١٥ – التقرير رقم ٩٧٧٧٨) وإلى ورقة العمل المعنونة « Nurturing Morocco Social Capital : Trust, Civic Cooperation, and Association » من إعداد السيد روبرتو فوا، والسيد أندريا ليفيراني والسيد جان بيير شوفور.

تمهيد

عشر سنوات بعد صدور آخر مذكرة اقتصادية قطرية (MEP) للبنك الدولي عن المغرب، توثق مذكرة عام ٢٠١٧ تحت عنوان «المغرب في أفق عام ٢٠٤٠: الا ستثمار في الرأسمال اللا مادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي » أشكال التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنجز في المملكة خلال العقود الأخيرة، وتحلل المعيقات التي يتعين على المغرب التغلب عليها حتى يتعزز اللحاق الاقتصادي الذي يشهده حاليا هذا البلد ويتحول إلى حركة مستدامة من أجل الالتقائية الاقتصادية وتحسين رفاهية الساكنة برمتها. ويطمح المغرب بشكل مشروع، بفضل هذه التطورات، إلى تسريع وتيرة اللحاق الاقتصادي بالدول المتقدمة خلال العقود القادمة وإلى أن يصبح أول دولة في منطقة الشرق الاوسط و شمال أفريقيا غير منتجة للنفط تنضم إلى نادي الدول المنبثقة.

وبغية استيعاب السبل الممكنة لتحقيق هذا اللحاق، أجرت المذكرة تشخيصا للأداء الاقتصادي والاجتماعي للمملكة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية قبل الشروع في الاستشراف لعام ٢٠٤٠، بمعنى، في أفق الجيل المقبل، كما قدمت تحليلا للسيناريوهات الاقتصادية الكفيلة بمضاعفة الوتيرة الحالية لالتقائية الاقتصاد المغربي بدول جنوب أوروبا (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال). ويقترح السيناريو الفاضل — والواقعي — أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في المغرب (بتعادل القدرة الشرائية) يمكن أن يصل إلى حوالي ٤٥ بالمئة من نظيره في دول جنوب أوروبا بحلول عام ٢٠٤٠ مقابل ٢٢ بالمئة حاليا.

وتستعرض المذكرة سبل السياسة الاقتصادية وكذلك الظروف في الاقتصاد السياسي التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق هذا السيناريو الفاضل للحاق الاقتصادي المتسارع. ويستند هذا السيناريو إلى زيادة مستدامة في إنتاجية للاقتصاد المغربي من خلال تراكم أكبر للرأسمال اللامادي؛ وهو مفهوم يحيل في الوقت نفسه على جودة الرأسمال المؤسساتي، والرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي للبلدان. وفي هذا الصدد، تطمح المذكرة أيضا إلى سبل للتفكير في السؤال الذي أثاره جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش السامي في يوليوز ٢٠١٤ حول كيف يمكن للرأسمال غير المادي أن يصبح «المعيار الأساسي خلال وضع السياسات العمومية وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم ».

موجز عام

حقق المغرب، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تقدما لا يمكن إنكاره، سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو على مستوى الحريات الفردية والحقوق المدنية والسياسية. وقد ترجمت هذه التطورات تحديدا إلى نمو اقتصادي مرتفع نسبيا، وزيادة هامة في الثروة الوطنية ومتوسط مستوى معيشة الساكنة، والقضاء على الفقر المدقع، والولوج الشامل إلى التعليم الابتدائي، وبشكل عام في تحسين الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وأخيرا في تطور هام للبنى التحتية العامة. وبفضل هذه التطورات، استطاع المغرب إطلاق مسار اللحاق الاقتصادي ببلدان جنوب أوروبا (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال).

ولئن كانت العديد من المؤشرات الاقتصادية على النهج الصحيح، فثمة مؤشر واحد لم يصبح إيجابيا بعد: يتعلق الأمر بمؤشر إدماج الشباب في المجتمع. تشكل عمالة الشباب تحديا هاما خاصة وأن شابا من أصل اثنين تقريبا ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٥ سنة يتوفرون على منصب عمل غالبا ما يكون في القطاع غير النظامي والهش. كما أن المغرب يواجه ضرورة الاستجابة لطلب أقل إلحاحا لكنه طارئ على غرار التشغيل ويتعلق بتطلعات الشباب في الولوج بشكل أسرع إلى مستوى معيشي يقترب من المستوى المعيشي في البلدان الأكثر تقدما. إلا أن مسار الالتقائية الاقتصادية الذي أطلقه المغرب منذ ١٥ عاما لا يزال بطيئا نسبيا، خاصة بالمقارنة مع نظيره في بلدان منبثقة أخرى نجحت في تدارك تأخيرها بشكل كبير. وعلى الرغم من أن الوضع السياسي الوطني قد تطور كثيرا منذ عام ٢٠١١، لا تزال تطلعات الشباب المغربي إلى مستقبل أفضل قائمة.

في هذا السياق، ما هي الظروف الاقتصادية وظروف الاقتصاد السياسي الكفيلة بتمكين المغرب من تسريع وتيرة النمو بشكل هام ومستدام، حتى يتسنى له خلق فرص عمل جيدة لأكبر عدد ممكن من الأشخاص والتقرب خلال جيل واحد من مستويات الدخل والثروة في البلدان الأكثر تقدما؟ هذا هو السؤال الذي تحاول المذكرة الاقتصادية القطرية لعام ٢٠١٧ الإجابة عليه أولا من خلال استعراض تشخيص الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة وآفاق المغرب بحلول عام ٢٠٤٠، وثانيا، عبر تقديم الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن أن تساعد في تحقيق السيناريو الطموح والواقعي والرامي إلى الوتيرة الحالية لالتقائية الاقتصاد المغربي ببلدان جنوب أوروبا.

بعض الحقائق المجردة للاقتصاد المغربي في عام ٢٠١٦:

- لا يمكن اعتبار التقدم الاقتصادي والاجتماعي المحرز والذي لا يمكن إنكاره على مدى العشرية الأخيرة كأمر مكتسب بشكل نهائي. فمن حيث العرض، لم تسفر الجهود الهامة في مجال الاستثمار — المبذولة أساسا من قبل الدولة والمؤسسات العمومية — بَعدُ عن مكاسب إنتاجية كبيرة ولا يمكن تعزيزها بشكل أكبر. ومن حيث الطلب، يعزى النمو أساسا إلى الطلب الداخلي في ظل ارتفاع مديونية الدولة والشركات والأسر المعيشية.
- تبرز الدينامية الهيكلية للاقتصاد المغربي ثلاثة اتجاهات رئيسية: صعوبة توزيع العمالة غير المؤهلة الناتجة عن ضعف التصنيع بشكل عام على الرغم من النجاح المبهر في بعض القطاعات الناشئة (السيارات، صناعة الطيران، والصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، إلخ.)؛ صعوبة توزيع العمالة المؤهلة الناجمة عن بطء رفع مستوى النسيج الاقتصادي، لا سيما طلبات الأطر المتوسطة والعليا؛ وصعوبة تخصيص المواهب التي تؤدي إلى ضعف ديناميكية قطاع المقاولات. بشكل عام، تتسم المقاولات المغربية، بحكم ضعف هيكلتها وصغر حجمها وضعف تدويلها، بضعف الدينامية والابتكار.

أي مغرب في أفق عام ٢٠٤٠؟ يشكل تحقيق مستوى عال من النمو الاقتصادي المدمج وخلق فرص عمل ذات جودة عالية خلال ٢٥ عاما والحفاظ عليهما أحد أهم التحديات السياسية والاقتصادية للمغرب. وقد أبرز استعراض السيناريوهات المحتملة النقاط التالية:

- يمثل التحول الديمغرافي والتنمية الحضرية للمجتمع في إطار الجهوية الموسعة وارتفاع المستوى التعليمي للساكنة ثلاثة اتجاهات عميقة وهيكلية في المجتمع، وتشكل نافذة من الفرص الفريدة من نوعها في تاريخ المغرب. يشكل ضعف نسبة الإعالة (حصة الأشخاص البالغين أقل من ١٥ وأكثر من ٦٥ سنة من إجمالي عدد السكان) المتوقع حتى عام ٢٠٤٠ ميزة ديموغرافية حقيقية.

- ومع ذلك، فإن هذه الاتجاهات الهيكلية لن تكون كافية في حد ذاتها لتحريك عجلة النمو بشكل مستدام. وبغية تفادي ما يدعى «فخ البلدان متوسطة الدخل،» سيتعين على المغرب تحقيق مكاسب إنتاجية أعلى من السابق — بل الأهم من ذلك – الحفاظ على تلك المكاسب طيلة جيل واحد على الأقل.

- يرتكز السيناريو المتمثل في استقراء الاتجاهات التي لوحظت خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ (تراكم عال للرأسمال الثابت، وخلق فرص عمل محدودة، وضعف مكاسب الإنتاجية) على أساس آلية تراكم الرأسمال الذي يظهر أنه من الصعب استدامته منظور الاقتصاد الكلي: لا يمكن أن تستمر نسبة الاستثمار في النمو إلى الأبد. إن لم تتسارع مكاسب الإنتاجية، فلا يمكن لوتيرة النمو إلا أن تتباطأ. ولعل الديناميكية البطيئة المسجلة خلال السنوات الأخيرة يمكن أن تفسر كتوطئة لسيناريو الالتقائية البطيئة.

- تشكل مكاسب الإنتاجية حجر الزاوية لنمو قوي ومستدام على المدى الطويل كفيل بتحسين رفاه ورفاهية المغاربة مع تعزيز السلم والاستقرار الاجتماعيين. ويفترض السيناريو الاقتصادي لتسريع وتيرة اللحاق الاقتصادي زيادة في الإنتاجية الإجمالية للعوامل بنسبة ٢ بالمئة سنويا، وارتفاعا في نسبة تشغيل الساكنة في سن العمل، التي ينبغي أن تنتقل من ٤٥ بالمئة في عام ٢٠١٥ إلى ٥٥ بالمئة في عام ٢٠٤٠، أساسا بفعل تأثير ارتفاع معدل عمالة النساء الذي يظل حاليا جد منخفض في حدود ٢٣ بالمئة. إن الأثر التراكمي لزيادة الإنتاجية ونسبة التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى نمو تصاعدي أقوى وأكثر استدامة، لا يقل عن ٤,٥ بالمئة سنويا حتى عام ٢٠٤٠.

- تمثل مضاعفة المكاسب الإنتاجية بنسبة ٢ بالمئة سنويا لعدة عقود تحديا حقيقيا لأنها تتطلب إجراء تحول هيكلي عميق للاقتصاد وتحقيق مكاسب كبيرة على مستوى النجاعة. وبالتالي، فإن مكاسب الإنتاجية الإضافية لن تتحقق فقط من الاستثمارات الجديدة في الرأسمال الثابت ولكن من تعزيز الجهود لمراكمة المزيد من الرأسمال غير المادي، أي الرأسمال البشري والمؤسساتي والاجتماعي. وترتبط تطورات الإنتاجية والرأسمال غير المادي ببعضها البعض إلى حد كبير، وهكذا، فإن مسار النمو وتطور رفاهية الساكنة المغربية بحلول عام ٢٠٤٠ سيتحدد من خلال هاتين المتغيرتين الأساسيتين.

- ومن الطبيعي أن يكون المغرب مضطرا، من خلال إعادة توجيه أولويات السياسات العمومية نحو تنمية الرأسمال غير المادي، إلى تغيير استراتيجيته التنموية وإلى تعزيز حكامة السياسات القطاعية.

ما هي السبل المفترض اتباعها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي؟ لن يتأتى التسريع المستدام للإنتاجية الإجمالية للعوامل عن إصلاح واحد، مهما كان مستوى طموحه. وبعبارة أخرى، ستكون زيادة الرأسمال غير المادي للمغرب حتما متعددة الأشكال، وسيكون عليها أن تهدف إلى تعزيز العقد الاجتماعي القائم على النهوض بمجتمع منفتح، بمعنى على تعزيز المؤسسات، وإعادة تركيز عمل الدولة على مهامها السيادية، وتنمية الرأسمال البشري وتعزيز الرأسمال الاجتماعي.

الاستثمار في المؤسسات الداعمة للسوق:

- تخصيص أكثر تنافسية للرأسمال. يمكن للمغرب، من أجل إطلاق العنان لمحرك الابتكار، العمل في المجالات الاستراتيجية الثلاثة التالية: تعزيز المنافسة ومكافحة جميع أشكال الريع؛ إخبار الفاعلين الاقتصادية وإشراكهم بشكل أكبر في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم، خاصة الفاعلين على الصعيد المحلي؛ وتشجيع التغيير الثقافي فيما يتعلق بالمقاولة والابتكار.
- تخصيص عمل أكثر فعالية وشمولية. تشير تقديراتنا إلى أن إجراء تعديلات عميقة في قانون العمل من شأنه أن يعزز بشكل كبير المشاركة الاقتصادية وفرص العمل، بما في ذلك العمل المهيكل للشباب والنساء، وأن يقلص مستويات البطالة مع الحفاظ على الأجور. ويمكن للإصلاح أن يهدف إلى تليين قانون العمل وتعزيز سلامة العمال وتحسين فعالية السياسات النشطة لسوق العمل.

- اندماج أكبر في لاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة العالمية. يتحقق اندماج المغرب في الاقتصاد الدولي عند اختفاء ''التحيز ضد الصادرات'' الذي لا يزال يميز المؤسسات والسياسات التي تحكم المبادلات الخارجية، بما في ذلك عبر جعل نظام الصرف أكثر مرونة، وتحرير مراقبة رؤوس الأموال، وتقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتحسين تيسير التجارة وتحسين نظام الاستثمار. وتشكل آفاق إبرام اتفاقية التبادل الحر االشامل و المعمق (ALECA) والطموحة مع الاتحاد الأوروبي وضرورة تأهيل القواعد واللوائح التنظيمية بالمغرب في العديد من القطاعات هدفا استراتيجيا ينطوي على إمكانات قوية للتحول بالنسبة للاقتصاد المغربي.

الاستثمار في المؤسسات والخدمات العمومية:

- تعزيز سيادة دولة الحق والقانون. لعل المغرب يجني الكثير من الفوائد من السهر على تطبيق الحقوق الجديدة المنصوص عليها في الدستور وميثاق إصلاح المنظومة القضائية، بما في ذلك من خلال مقتضيات تكميلية تبدو ضرورية من أجل التسريع في إعطاء إشارة قوية عن تغيير حقيقي قيد الإنجاز بغية توفير حماية أفضل للأشخاص والممتلكات والعقود.
- تحديث الإدارة العمومية. تهدف سبل إصلاح الوظيفة العمومية المتبعة في جميع أنحاء العالم عامة إلى تحقيق لامركزية المسؤوليات في مجال إدارة الموارد البشرية، وإلى مساءلة المسيرين والمدراء، والرفع من مرونة سياسات التوظيف والترقية وتطور المسار المهني، وتشجيع الأداء الفردي والجماعي، وعلى نطاق أوسع، إلى إلغاء الطابع البيروقراطي عن الإدارة. ولعل أولويات المغرب من شأنها أن تهدف إلى تحقيق لامركزية الدولة؛ وإصلاح الوظيفة العمومية من خلال إدخال وتطبيق فعال لمفاهيم الأداء والنجاعة والنتائج في تدبير الموارد البشرية؛ وخفض تكاليف الإدارة عبر مراقبة عدد الموظفين وكتلة الأجور؛ وتشجيع تفكير أكثر شمولية واستراتيجية حول مفهوم الوظيفة العمومية في القرن الواحد والعشرين.
- تحسين حكامة الخدمات العمومية. يرتكز تعزيزحكامة الخدمات العمومية إلى وضع المواطن المرتفق في صلب النظام باعتباره مستفيدا من تلك الخدمات ومنظما لها وذلك من خلال إعطائه الكلمة؛ وإخبار الجمهور بشكل منهجي والمساءلة؛ وعبر تبسيط عملية صنع القرار وتقريبها من المرتفقين؛ وتجريب وتقييم مقاربات جديدة في مجال تقديم الخدمات للعموم.

الاستثمار في الرأسمال البشري:

- وضع التربية في صلب التنمية. لكي يكون الإصلاح التربوي فعالا، يجب أن يتحلى بالواقعية ا ولانتقائية. وهكذا، ينبغي له أن يهتم بشكل أولوي بالإكراهات الرئيسية في إطار ''معالجة بالصدمات'' ترمي إلى إحداث ''معجزة تربوية '' بمعنى تحقيق تحسن كبير للغاية في مستوى التلاميذ المغاربة. وهذا يستدعي تحديث النظام البيئي التربوي برمته؛ وتحسين اختيار وتكوين المعلمين/المدرسين؛ وتبني حكامة جديدة للمدرسة العمومية؛ تطوير عرض تربوي بديل)المدارس بموجب ميثاق، ا ولقسائم التربوية، المدارس الحرة، إلخ.(؛ وتشجيع مهارات القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك من خلال توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المدارس.
- الاستثمار في الصحة من أجل تحسين الصحة الاقتصادية. من أجل دعم استراتيجية الحكومة وتعزيز البعد الأساسي الآخر للرأسمال البشري، يجب أن تهدف محاور الإصلاح ذات الأولوية إلى توسيع التغطية الصحية، ومواءمة عرض العلاجات، وتعبئة وتحسين فعالية تخصيص الإنفاق على الصحة لفائدة الرعاية الصحية الأولية؛ وبالموازاة، تعزيز حكامة المنظومة الصحية بشكل هام بغية ضمان نجاعة الوسائل الجديدة عبر تعزيز مساءلة جميع الفاعلين، وتعبئة الطواقم العاملة في مجال الصحة وتبني نظام معلوماتي للتدبير الصحي المندمج.
- تطوير حماية وتربية الطفولة المبكرة. سواء من منظور حقوق الإنسان، أو تكافؤ الفرص بين الجنسين أو النجاعة الاقتصادية، ينبغي السهر على أن يستفيد جميع الأطفال في المغرب من حماية أفضل وعناية خلال فترة الطفولة المبكرة. وهذا يتطلب جهودا هامة لتوفير المعلومات وتنظيم حملات عمومية للتوعية بأهمية مرحلة الطفولة المبكرة؛ وتنسيق أفضل لسياسات وبرامج دعم الدولة؛ واستثمارات إضافية ذات جودة عالية في مرحلة ما قبل المدرسة؛ وتوفير المزيد من المعلومات لأولياء الأمور وتعزيز مساءلتهم، وخاصة الآباء.

الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي:

- تحقيق المساواة بين الجنسين. لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تحسين ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية والرفع من استقلاليتهن. يمكن أن تركز السياسات على ثلاثة محاور رئيسية: زيادة الفرص الاقتصادية لفائدة النساء؛ وتشجيع تحرر المرأة، وحرية العمل واستقلالية النساء؛ ومراعاة النوع الاجتماعي بشكل ممنهج في العمل السياسي والاستمرار في تحديث القانون.
- تشجيع المزيد من الثقة بين الأفراد. تعتبر مجموعة الطرق التي تمكن بلدا من زيادة رأسماله الاجتماعي محدودة نوعا ما لأنه لا يمكن فرض الثقة العامة بين المواطنين، ولا حسن الخلق، أو الدراية والعمل الجماعي. فالرأسمال الاجتماعي نتيجة فرعية لعوامل هيكلية دائمة

أو موروثة عن الماضي يكون من الصعب تغييرها (الجغرافيا والتاريخ والثقافة). ومع ذلك، أبرزت بعض الأشغال إمكانية زيادة مستوى الرأسمال الاجتماعي من خلال ضمان تطبيق مبدأ سيادة القانون واحترامه؛ والنهوض بحس المواطنة والقدوة الحسنة في جميع مجالات صنع القرار؛ وتشجيع الانخراط في الجمعيات وتنمية المجتمع المدني؛ ومواكبة تطور العقليات والمعايير السوسيو ثقافية، بما في ذلك من خلال حملات إعلامية مستهدفة.

وأخيرا، تناقش المذكرة الشروط المرتبطة بالاقتصاد السياسي الكفيلة بإطلاق مسار جديد وطموح للإصلاح. والسؤال المطروح عندئذ لم يعد ''ما الذي يجب القيام به؟ '' بل ''كيف يمكن القيام به ؟''. كيف يمكن ضمان تنفيذ الإصلاحات المحددة وفقا للشروط الكفيلة بتحسين الرفاه الاجتماعي للمغاربة بشكل ملحوظ؟ ما هي نقاط القوة التي ينبغي الارتكاز إليها من أجل تعزيز توازن جديد في المجتمع يحمل في طياته المزيد من الرفاه الاجتماعي؟ وهذا ينطوي عادة على تعريف وتطبيق أفضل ''لقواعد اللعبة'' أو اعتماد وتنفيذ قواعد جديدة عند الضرورة:

- تفترض المذكرة أنه حتى في غياب تغييرات في «قواعد اللعبة» بالمعنى الدقيق للكلمة، فإن إخبار الفاعلين (المقاولات والأسر المعيشية والمواطنين، إلخ.) عن أسباب وتداعيات السياسات العمومية المتبعة، ونشر الأفكار والمفاهيم الجديدة ومناقشة قواعد اللعبة القائمة يمكن أن يساعد في تغيير التوازن بين مختلف مكونات المجتمع، وبالتالي إحداث التغيير المنشود (إصلاح المنظومة التربوية). ويمثل الرفع من مستوى المعرفة، وتعزيز المساءلة والشفافية، وتشجيع تقييم السياسات ثلاث آليات تسمح للفاعلين بمراجعة مواقفهم باستمرار.
- في حال كانت المعرفة الأفضل بقواعد اللعبة غير كافية لتغيير التوازنات، تفترض المذكرة أن ظرفين استثنائيين قادران على تغيير قواعد اللعبة وتشجيع الإسراع في انتقال المغرب نحو مجتمع أكثر انفتاحا: التنفيذ السريع والكامل لروح ومبادئ دستور عام ٢٠١١ والتنفيذ العاجل والكامل لاتفاقية التبادل الحر المعمق والشامل (ALECA) الطموحة مع الاتحاد الأوروبي.

الملخص التحليلي

حقق المغرب، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تقدما لا يمكن إنكاره، سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو على مستوى الحريات الفردية والحقوق المدنية والسياسية. منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، تمكن المغرب من تسريع معدل نموه بعد عقدين من النمو البطيء نسبيا، مما ساعد في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا بالضعف وفي الشروع في تقليص الفجوة في مستوى المعيشة مع دول أوروبا الجنوبية. وقد أدى انتعاش النمو الاقتصادي أيضا إلى ارتفاع الثروة الإجمالية للبلاد وإلى تقدم هام على المستوى الاجتماعي، مع القضاء على الفقر المدقع، وانخفاض كبير لمستويات الفقر على الصعيد الوطني، فضلا عن ارتفاع مؤمل الحياة عند الولادة، وتحسين الولوجية إلى الخدمات العمومية الأساسية، بما في ذلك تعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي، وتطوير هام للبنية التحتية العمومية (الماء والكهرباء والنقل).

استفاد ارتفاع دخل الفرد في المغرب من تنفيذ العديد من الإصلاحات المؤسساتية الهامة الرامية إلى انفتاح المجتمع. أطلقت مراجعات دستور ١٩٩٢ ودستور ١٩٩٦ عملية التحول الديمقراطي وتحديث المؤسسات العمومية عبر إحداث مؤسسات أكثر تمثيلية والاعتراف بحريات اقتصادية جديدة من قبيل حرية تأسيس المقاولات. وفي خضم هذه التغييرات الدستورية والزخم الذي أعطاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس عند اعتلائه العرش في عام ١٩٩٩ لمسار الإصلاحات، تم إطلاق إصلاحات طموحة وتبني قوانين جديدة لتحرير وفتح الاقتصاد تدريجيا، وبغية خصخصة بعض المؤسسات العمومية، وإعادة هيكلة النظام المالي، وتعزيز الحكامة العامة وسيادة القانون، وضمان عدد متزايد من حقوق الإنسان الأساسية. وهكذا، كرس إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة في عام ٢٠٠٤ العدالة الانتقالية كأداة لتقصي الحقيقة وجبر مختلف أشكال الحيف وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي. وقد تم تعزيز حقوق المرأة بشكل كبير عبر مراجعة قانون الأسرة (المدونة)، في عام ٢٠٠٤، التي لقت الترحيب بالإجماع.

ويطمح المغرب بشكل مشروع، بعد هذه التطورات التي عززت قوته، في الارتقاء لبلوغ الوضع الاقتصادي لفئة البلدان ذات متوسط الدخل العالي وتسريع اللحاق بالركب الاقتصادي للبلدان المتقدمة. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تنفيذ مشاريع بنيوية كبرى بالإضافة إلى مشاريع أخرى جارية التنفيذ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ميناء طنجة المتوسطي، وشبكة الطرق السيارة، وسلسلة من الاستراتيجيات القطاعية الطموحة تغطي جميع قطاعات الاقتصاد: الفلاحة والصيد البحري، الطاقة والمعادن، البناء والأشغال العمومية، والصناعات، والخدمات، لا سيما السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتبرز حاليا في المغرب شبكة من النظم الإيكولوجية التي تتمحور حول مشاريع صناعية مندمجة وتركز على تثمين استغلال الفوسفاط، والصناعات الغذائية، وصناعة الأدوية، وصناعة السيارات، وصناعة تجهيزات الطائرات، وغيرها من الصناعات العالمية الجديدة. وفي عام ٢٠١٥، تمكن قطاع صناعة السيارات المغربي، في إطار مجموعة رينو، زهاء ٢٣٠,٠٠٠ سيارة في أفق بلوغ ٤٠٠,٠٠٠ سيارة في القريب العاجل. وفي مطلع عام ٢٠١٦، دشن المغرب أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم بهدف إنتاج أكثر من ٥٢ بالمئة من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠. وسيفتح المغرب، في عام ٢٠١٧، أول خط للسكك الحديدية فائقة السرعة في القارة الأفريقية. كما سيصبح ميناء طنجة المتوسط، في عام ٢٠١٨، بعد أشغال التوسعة، أكبر مركز للنقل البحري العابر في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي أفريقيا. وفي عام ٢٠١٩، يتوقع أن يسفر استقرار شركة بيجو سيتروين الجاري عن إنتاج ٩٠,٠٠٠ محرك وعربة في غضون بلوغ ٢٠٠,٠٠٠ عربة مما سيعزز مكانة المغرب على الساحة العالمية لصناعة السيارات. ويطمح المغرب بحلول عام ٢٠٢٠ إلى الانضمام إلى أهم ٢٠ وجهات سياحية عالمية باستقبال ٢٠ مليون سائح. ولعله من الممكن الاستشهاد بأمثلة أخرى من قصص النجاح المبهرة والمشاريع الطموحة. ويعتبر تطور المغرب على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، من نواح كثيرة، استثناء في هذه المنطقة من العالم التي تعاني من صعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة للغاية.

ولئن كانت العديد من المؤشرات الاقتصادية على النهج الصحيح، تشكل مسألة إدماج الشباب في المجتمع تحديا هاما بالنسبة للمغرب. تعتبر الفرص المتاحة للشباب ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مؤشرات تكشف بشكل أكبر مدى التماسك الاجتماعي في البلاد. ويكتسي الرهان المتعلق بعمالة الشباب في المغرب بُعدا على المستوى الكمي في المدى القصير، وعلى المستوى النوعي في المدى المتوسط[1]:

- في المغرب حيث يتوفر شاب من أصل اثنين تقريبا ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٥ سنة على منصب عمل غالبا ما يكون في القطاع غير النظامي والهش، تشكل عمالة الشباب على المدى القصير تحديا هاما بالنسبة لمستقبل المجتمع[2]. وبالفعل، يحازف توفر فرص العمل بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى أساسية: الحد من وطأة الفقر والتفاوتات، الرفع من الرفاهية على المستوى الفردي، وتعزيز حجم الطبقة الوسطى، والنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء، وتوفير تمويل مستدام لآليات التضامن فضلا عن توطيد السلم الاجتماعي.
- فضلا عن ذلك، يتعين على المغرب أن يستجيب لطلب — أقل إلحاحا لكن طارئ على غرار التشغيل — يتعلق بتطلعات الشباب في الولوج بشكل أسرع إلى مستوى معيشي يقترب من المستوى المعيشي في البلدان الأكثر تقدما، من خلال مناصب عمل ذات جودة أعلى. ولئن كانت أوضاعهم المادية تتحسن، فإن الشباب يشعرون أحيانا بالحرمان والحيف عندما يقارنون أنفسهم بمجموعات مرجعية أخرى أو عندما تكون السياسات العمومية، لا سيما في مجال التشغيل، غير مطابقة لانتظاراتهم[3] وعلى الرغم من أن الوضع السياسي الوطني قد تطور كثيرا منذ عام ٢٠١١، لا تزال تطلعات الشباب المغربي إلى مستقبل أفضل قائمة.

وبغض النظر عن هذه التحديات — والإصلاحات التقنية التي تستدعيها — يعتبر تعزيز العقد الاجتماعي القضية الجوهرية المطروحة الآن في المغرب. كيف يمكن للسياسات العمومية، التي غالبا ما تكون إرادوية، أن تولد المزيد من فرص التشغيل، بأجور أعلى وتوزيع أكثر إنصافا؟ إن مستقبل البلد بين أيادي شبابه، وشباب أكثر تأهيلا، يعيش في المناطق الحضرية ومتصل بالعالم. لكن، بغض النظر عن النجاحات التي حققها المغرب في السنوات الأخيرة والتي لا يمكن إنكارها، خاصة مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة، هل يتوفر هؤلاء الشباب على المزايا الضرورية، خاصة من حيث التكوين، لرفع تحديات اقتصاد المعرفة داخل مجتمع ما فتئ يندرج في العولمة؟ وبشكل عام، ينظر إلى التربية باعتبارها التحدي الذي ينبغي رفعه بشكل أولوي من أجل تنمية المغرب (أنظر الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١ المشاكل العامة للتنمية في المغرب وأولوياتها

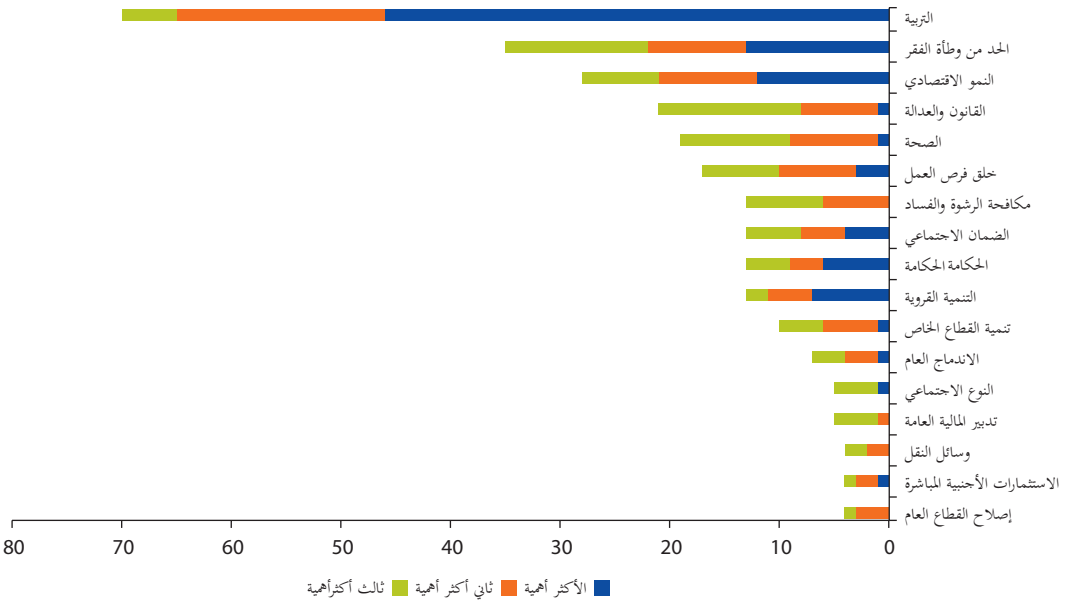

المصدر: تقرير استطلاع الرأي القطري في المغرب. البنك الدولي (٢٠١٤).

ومن جهة أخرى، شعور جزء من الشباب بعدم الارتياح يترجَم تحديدا برغبة الكثيرين من الشباب في تجريب حظهم في الخارج والالتحاق بحوالي ٤,٥ مليون مواطن مغربي مقيم رسميا في الخارج. وبحسب البارومتر العربي ٢٠١٢-٢٠١٤، يفكر ما يزيد عن ٢٨ بالمئة من المواطنين والمواطنات المغاربة المستجوبين في الهجرة، لأسباب اقتصادية في الأساس.

تبين التجارب الدولية، حيال الطموحات الاقتصادية للمغرب، أن عددا قليلا فقط من البلدان تمكنوا من تجاوز مركز الدولة ذات الدخل المتوسط للارتقاء إلى الدول ذات الدخل المرتفع، أما تلك التي نجحت في ذلك فغالبا ما كلفها ذلك جهودا وتضحيات[٤] ضخمة. فبحسب أشغال اللجنة بشأن النمو والتنمية، ثمة ثلاثة عشر اقتصادات فقط استطاعت تحقيق نمو بنسبة أعلى من ٧ بالمئة والحفاظ عليه لأكثر من ٢٥ عاما منذ عام ١٩٥٠[٥]. فبعد مرحلة مشجعة عموما من التنمية السريعة وتحديث البنى التحتية الأساسية، تواجه العديد من البلدان النامية «السقف الزجاجي» لتوسعها، بمعنى قيود غير مرئية بشكل كبير ولا مادية تحول دون هذه التنمية. وهكذا، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي غالبا يتم بذلها، تجد السياسات العمومية صعوبات في خلق الظروف الكافية للحاق بالركب الاقتصادي، حيث أن النجاحات الصناعية الملحوظة لا يمكن أن تخفي صعوبة توفير فرص أوسع للشباب. من جهة أخرى، لا يساعد التحول الهيكلي جد البطيء للاقتصاد في مواكبة التنامي السريع لتدفقات الخريجين. فالمؤسسات وتنظيم المجتمع لا يتطوران بسرعة كافية لخلق حوافز جديدة تشجع التنمية المستدامة وخلق الثروة. وبالفعل، تتقدم التنمية الحضرية دون خلق قطاعات صناعية أو خدمات ذات قيمة مضافة عالية؛ و هذا ما وصفه العالم السياسي الشهير فرانسيس فوكوياما بظاهرة «التحديث دون التنمية».[٦]

ومراعاة لهذه التجارب الدولية، ما هي المعيقات التي سيتعين على المغرب تجاوزها حتى تتحول بوادر اللحاق بالركب الاقتصادي التي يشهدها حاليا البلد إلى حركة مستدامة لالتقائية اقتصادية متسارعة؟ ما هي الشروط الاقتصادية والسياسية الاقتصادية الكفيلة بتمكين المغرب من رفع نموه بشكل هام ومستدام، حتى يخلق فرص عمل جيدة لأكبر عدد ممكن ويقترب بشكل أسرع من مستويات دخل وثروة البلدان الأكثر تقدما؟ لذلك، وبغية الإحاطة بالسبل الممكنة لمسار من هذا القبيل، تتطرق المذكرة الاقتصادية القطرية لعام ٢٠١٧ إلى هذا الموضوع في مرحلتين.

في المرحلة الأولى، تجري المذكرة تشخيصا عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي في المغرب على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية قبل تقديم التوقعات بحلول عام ٢٠٤٠، بمعنى في أفق الجيل القادم، وتطرح تساؤلات بشأن الظروف الكفيلة بمضاعفة الوتيرة الحالية لالتقائية الاقتصاد المغربي بدول جنوب أوروبا (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال) والبلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع (أساسا الاقتصادات الناشئة في جنوب شرق آسيا وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية)[٧]. والهدف المتوخى هو الإجابة على أسئلة هامة من قبيل: هل تحوَّل النمو الاقتصادي في المغرب منذ ١٥ عاما إلى ثروة وطنية أم أن هذا النمو كان على حساب البيئة؟ هل ساعد ذلك النمو في الحد من وطأة الفقر والتفاوتات؟ كيف كانت وتيرة الالتقائية مع الدول المتقدمة سواء من منظور المؤشرات الاقتصادية أو المؤشرات الاجتماعية؟ هل يمكن اعتبار نموذج التنمية المعتمد خلال هذه السنوات مستداما أم أن علامات الإرهاق بدأت تظهر عليه؟ هل يعتبر هذا النموذج بمثابة رافعة لتحول هيكلي سريع في البلاد في حقبة تتسم بالانفتاح على الخارج، وتحرير الاقتصاد وتكثيف نقل التكنولوجيا؟ ما هي أهم التحديات الاقتصادية التي يجب رفعها بحلول عام ٢٠٤٠ للاستجابة لتطلعات الشباب المغربي، لا سيما من حيث التشغيل والرفاه؟ وهل يمكن للمغرب، خلال هذا المسار، أن يستفيد المكاسب غير المتوقعة والفرص التي ينعم بها خاصة بسبب التحول الديمغرافي الذي يشهده؟ وما عساها أن تكون السمات الاقتصادية لسيناريو اللحاق بالركب المتسارع وما هي تداعيات سيناريو من هذا القبيل على نموذج التنمية المتبع حاليا في المغرب؟

وفي المرحلة الثانية، تقترح المذكرة تدارس سبل السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق السيناريو الأفضل للحاق بالركب الاقتصادي المتسارع بحلول عام ٢٠٤٠. كما ستتم مناقشة ذلك لاحقا، يفترض هذا السيناريو زيادة مستدامة في الإنتاجية عبر تراكم أكبر للرأسمال غير المادي؛ علما أن هذا المفهوم يشير في آن واحد إلى جودة المؤسسات، وتثمين الرأسمال البشري ونوعية الرأسمال الاجتماعي للبلد. وتكشف أبحاث البنك الدولي حول ثروة الأمم أن النمو الاقتصادي المستدام والمراعي للبيئة يرتكز أساسا على تراكم الرأسمال غير المادي.[٨] ولعل «السقف الزجاجي» الذي يعرقل تقدم الأمم يتكون أساسا من عناصر غير مادية، غالبا غير مرئية وصعبة القياس كميا من قبيل الحكامة، أو المعرفة أو الثقة. ويتوخى الجزء الثاني من المذكرة، من خلال التطرق إلى سبل ووسائل رفع الرأسمال اللامادي للمغرب، تقديم أجوبة على الأسئلة التالية: ما هي السبل التي يتعين سلكها حتى تتمكن المؤسسات الداعمة للسوق من توفير العمل والرأسمال بطريقة أكثر كفاءة ومن تسهيل إدماج أفضل للمغرب في الاقتصاد الدولي؟ وما هي الشروط اللازمة حتى تتمكن مؤسسات عمومية وخدمات عمومية أكثر فعالية من تعزيز العدالة وسيادة دولة القانون، والرفع من إنتاجية الإدارة وتحسين ولوجية وجودة الخدمات العمومية؟ كيف يمكن إصلاح منظومتي التعليم والصحة والتكفل بالطفولة المبكرة حتى يدعموا الرأسمال البشري ؟ وفي الأخير، كيف يمكن تعزيز الرأسمال الاجتماعي في البلاد (الذي ينطوي عليه التقدم في كافة المجالات الأخرى) بفضل الرفع من المساواة بين الرجال والنساء، ومزيد من الثقة بين الأفراد، وتعزيز حس المواطنة والمصلحة العامة داخل المجتمع؟ وفي هذا

الصدد، ترمي المذكرة الاقتصادية إلى اقتراح سبل للتفكير في المسألة التي أثارها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش في يوليوز ٢٠١٤ بشأن اعتماد الرأسمال غير المادي» كمعيار أساسي خلال وضع السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم»[٩].

مغرب اليوم ومغرب الغد

المغرب في عام ٢٠١٦

بعد عشرية تسعينيات القرن الماضي المعتدلة، أطلق المغرب مسارا للحاق بالركب الاقتصادي في مطلع العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين على أساس تدبير الاقتصاد الكلي السليم نسبيا والتعجيل بالإصلاحات الهيكلية. استطاع المغرب بفضل نمو سنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٣,٣ بالمئة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥ (الرسم البياني ٢)، من التقليص من وطأة الفقر بشكل هام والشروع في توزيع ثمار النمو. وهكذا، تراجعت عتبة الفقر الوطنية (أي ما يعادل ٢,١٥ دولار أمريكي/اليوم) حيث انتقلت من ١٥,٣ بالمئة في عام ٢٠٠١ إلى ٢ بالمئة في عام ٢٠١٤، مع القضاء التام على الفقر المدقع[١٠]. وخلال هذه الفترة، عرف ٤٠ بالمئة من ساكنة المغرب، الذين يشكلون الفئة الأقل حظا، تحسنا في رفاهيتهم، سواء بالأرقام المطلقة أو النسبية (تحسن رفاهية الفقراء مقارنة بالأشخاص غير الفقراء)، مما يدعو إلى الافتراض أن هنالك ارتفاع في الرخاء المشترك. كما تمكن المغرب من تحويل هذا النمو المنتعش إلى ثروة صافية، لا سيما عبر مراكمة الرأسمال البشري والمؤسساتي والاجتماعي الذي يعتبر أهم مصدر لدخل الشعوب ورفاهيتها. وبالتالي، ارتفع إجمالي الثروة للفرد (بالدولار الثابت) بحوالي ٢,٨ بالمئة سنويا في المتوسط بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠١٣ منتقلا من ٢٨,٦٦٣ دولار أمريكي إلى ٤٣,٥٣٥ دولار أمريكي.

انخرط المغرب، في السياق العالمي الذي يشهد إعادة تشكيل كاملة، في مسار حداثي متسارع قائم على مشاريع هيكلية قطاعية كبرى. وقد ساعدت الاستراتيجيات المنفذة خلال السنوات الأخيرة في إعطاء دفعة جديدة لحركية القطاعات الاستراتيجية من قبيل الفلاحة، المعادن، الطاقة والصناعة[١١]. وقد بدأ تنفيذ مخطط المغرب الأخضر يؤتي ثمارا وأثارا ملموسة على إعادة هيكلة وتحديث الفلاحة المغربية. كما ساعدت الاستراتيجية المندمجة لقطاع الصيد البحري « هالييوتيس» في جعل هذا القطاع يحتل مكانة بين النوافذ القطاعية ذات إمكانات قوية للتصدير. فضلا عن ذلك، مكنت استراتيجية تنمية قطاع المعادن المرتبطة بتحديث االمكتب الشريف للفوسفاط (OCP) من الارتقاء بهذه المؤسسة إلى صفوف الشركات العالمية الرائدة في هذا القطاع. أما الهدف الرامي إلى زيادة حصة الطاقات المتجددة إلى ٤٢ بالمئة من إجمالي القدرة الطاقية بحلول عام ٢٠٢٠، فبات على وشك أن يتحقق بفضل الاستثمارات في الطاقات المائية، والشمسية والريحية. ومن جهة أخرى، ساعد ترسيخ النسيج الصناعي في سلاسل القيمة العالمية في

الرسم البياني ٢ المغرب: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٠–٢٠١٥

(بالنسبة المئوية)

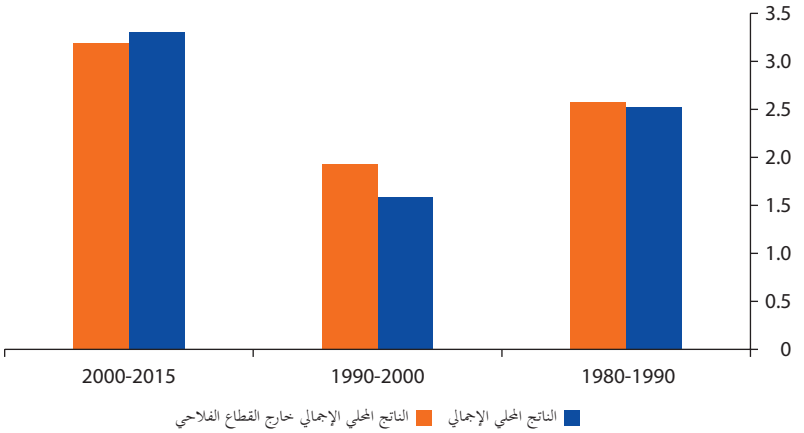

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، وفق حسابات المؤلفين.

بروز تخصصات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية من قبيل صناعة السيارات، والطيران والخدمات المرحلة «أوفشورين». فعلى سبيل المثال، أصبح المغرب، بعد بناء مصنع السيارات رينو في طنجة، ثاني أكبر منتج للسيارات في القارة الأفريقية بعد جنوب أفريقيا ويسعى إلى تحسين مكانته بأداء أفضل في السنوات المقبلة من خلال الافتتاح المرتقب لمصنع تابع لمجموعة بيجو سيتروين[١٢]. ويعتبر تطوير نظم بيئية فعالة، بهدف إدماج سلاسل القيمة وتوطيد العلاقات المحلية بين الشركات الكبيرة والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، جزءا لا يتجزأ من مخطط التسريع الصناعي التي أطلق في عام ٢٠١٤ والرامي إلى خلق نصف مليون منصب عمل في القطاع الصناعي بحلول عام ٢٠٢٠.

ساعد تسارع النمو الاقتصادي في إطلاق مسار اللحاق الاقتصادي ببلدان الجوار في جنوب أوروبا (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال). ولئن كانت القدرة الشرائية للمواطن المغربي (المقاسة من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية) تميل إلى الركود إن لم يكن التراجع مقارنة بدول جنوب أوروبا خلال تسعينيات القرن الماضي، فقد شهدت العشرية الأولى للقرن الحادي والعشرين إطلاق مسار للالتقائية (أنظر الرسم البياني ٣). وهكذا، نجح المغرب، من ردم هوة الفارق في الرواتب عن كل نسمة من ٨ الى ١٠ نقطة مئوية مقارنة بإسبانيا و البرتغال. كما تقلص هذا الفارق مقارنة بباقي دول جنوب أوروبا، وهذا يفترض أن أداء اللحاق يعزى للمغرب وليس للأداء السلبي نسبيا في البلدان المقارن معها.

على الصعيد الإقليمي، يطمح المغرب، بفضل موقعه الجغرافي والبنية التحتية الجيدة، إلى تبوء موقع استراتيجي كمركز اقتصادي ومالي بين القارتين الأوروبية والأفريقية. وحتى يستفيد المغرب من موقعه الجغرافي المتميز وعلاقاته التاريخية والعريقة مع شركائه التجاريين في أوروبا وأمريكا والخليج والبحر الأبيض المتوسط، أطلق المغرب شراكة استراتيجية جديدة جنوب — جنوب قائمة على مفاهيم التنمية المشتركة وتعزيز التعاون[١٣] جنوب — جنوب. وفي هذا السياق، قامت شركات «ذات الرمزية الوطنية» بفتح فروع لها في العديد من الدول في وسط وغرب أفريقيا، من القطاع البنكي (التجاري وفا بنك، البنك المغربي للتجارة الخارجية، بنك أفريقيا، البنك الشعبي) وقطاع الاتصالات (اتصالات المغرب)، وقطاع التأمين، والطاقة، والصناعة الغذائية والعقار، وكذلك في أفريقيا الغربية (تانزانيا، إثيوبيا ومدغشقر) من خلال التوقيع حديث العهد على مشاريع ضخمة. فضلا عن ذلك، تم تصميم المنصة المالية سلطة مدينة الدار البيضاء المالية لجذب المستثمرين الدوليين وتوفير البنية التحتية والظروف الملائمة لأنشطتهم في شمال وغرب ووسط أفريقيا. إضافة إلى أن المبادلات التجارية بين المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء تشهد توسعا، على غرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المغربية[١٤]. حوالي ٤٠ بالمئة من حركة النقل

الرسم البياني ٣ الالتقائية الاقتصادية للمغرب مع دول جنوب أوروبا

(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب مقارنة مع دول جنوب أوروبا مقاس بتعادل القوة الشرائية، بالدولار الأمريكي الثابت بسعر صرف ٢٠١١ ، بالنسبة المئوية)

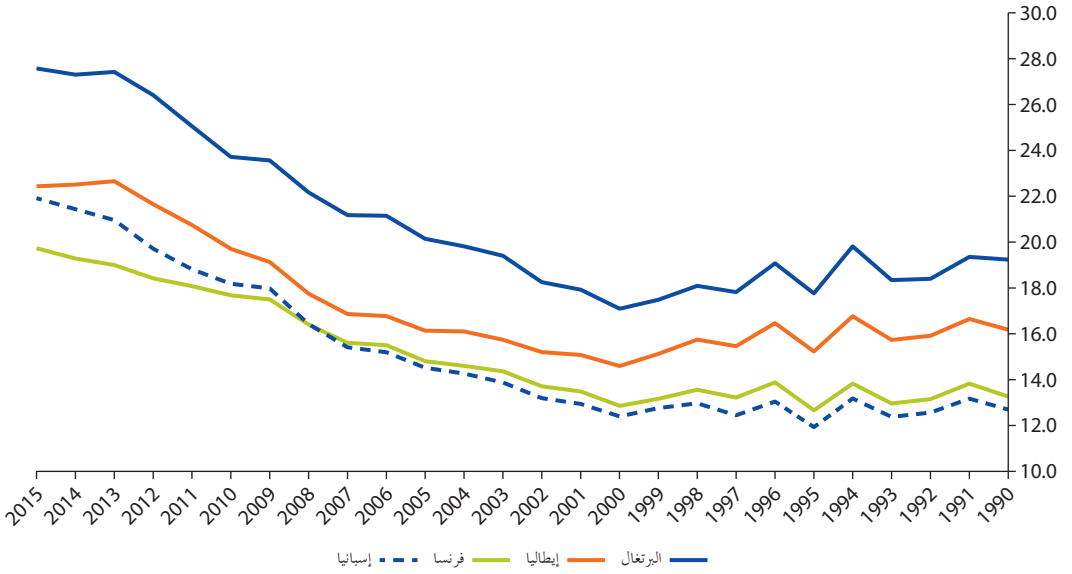

المصدر: مؤشرات البنك الدولي (IDM)، البنك الدولي.

في ميناء طنجة المتوسط تمتد رحلاتها نحو القارة الأفريقية. كما أن الخطوط الملكية المغربية ضاعفت شبكتها القارية منذ عام ٢٠٠٧ بما يزيد عن ٣٠ وجهة أفريقية في عام ٢٠١٥.

ومع ذلك، وبغض النظر عن أداء المغرب سواء محليا أو إقليميا، نلاحظ بشدة أن وتيرة ديناميكية التقائية الاقتصاد المغربي بالاقتصادات المتقدمة بطيئة. كانت العشرية الأولى من القرن الواحد العشرين عقدا للحاق الاقتصادي بالنسبة لمجموع الدول النامية. فالدول ذات الدخل المنخفض على غرار الدول الناشئة ذات الدخل المرتفع (كوريا الجنوبية، ماليزيا، شيلي، تركيا، إلخ) نمت بشكل أسرع وبالتالي كانت في المتوسط أسرع إلى الالتقائية بالدول الناشئة من المغرب. وفي المجموع وبينما لا يبعد المغرب عن إسبانيا إلا بمسافة ١٥ كيلومترا، القدرة الشرائية للمواطن المغربي في عام فإن ٢٠١٥ لم تتجاوز ٢٢,٥ بالمئة من معدل القدرة الشرائية لجارته الأوروبية المباشرة (أنظر الرسم البياني ٤). وتتوفر اليونان، التي يمر اقتصادها بأزمة عميقة، على نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعادل ثلاث أضعاف نظيره في المغرب. ومن أجل فهم حدود دينامية الالتقائية في المغرب، يجدر التذكر أن الدول التي توفقت في الإقلاع الاقتصادي كانت كلها قادرة على الحفاظ على معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أعلى من ٤ بالمئة خلال عقود عديدة.

تقدر الفجوة الاقتصادية الحالية بين المغرب وأوروبا في حوالي نصف قرن. على المستوى التاريخي، يعادل مستوى المعيشة الحالي للمغاربة نظيره لدى الفرنسيين في عام ١٩٥٠، ولدى الايطاليين في عام ١٩٥٥، والإسبان في عام ١٩٦٠، والبرتغاليين في عام ١٩٦٥. وتنعكس هذه الفجوة في الظروف المعيشية النسبية للمغاربة والأوروبيين. فعلى سبيل المثال، تقترب البنية الحالية للنفقات الاستهلاكية الأسر المعيشية المغربية من بنية البلدان الأوروبية في خمسينيات وستينيات[١٥] القرن الماضي. فحصة الإنفاق على الغذاء في الميزانية، على وجه الخصوص، لا تزال في مستوى عال (حوالي ٤٠ بالمئة)، مما يعكس ضعف القدرة الشرائية للأسر وهيمنة النفقات الملزمة (أنظر الرسم البياني ٥). وفي مجال الصحة، كان معدل وفيات الرضع في المغرب في عام ٢٠١٥ على نفس المستوى المسجل في الدول الأوروبية في عام ١٩٦٠ أي في حدود ٢٤ حالة وفاة عن كل ١,٠٠٠ ولادة. فضلا عن ذلك، لا يزال المغرب متأخرا من حيث الحركية والنقل، فمعدل استخدام السيارات من قبل المغاربة أقل من النسبة المسجلة قبل نصف قرن في بعض بلدان جنوب أوروبا، خاصة وأن ١٨ بالمئة فقط من الأسر المعيشية المغربية اليوم تملك سيارة، مقابل ٣٠ بالمئة من الأسر المعيشية الفرنسية في عام ١٩٦٠.

الرسم البياني ٤ المغرب: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥، مقارنة دولية
(بتعادلات القدرة الشرائية، بالدولار الأمريكي لعام ٢٠١١)

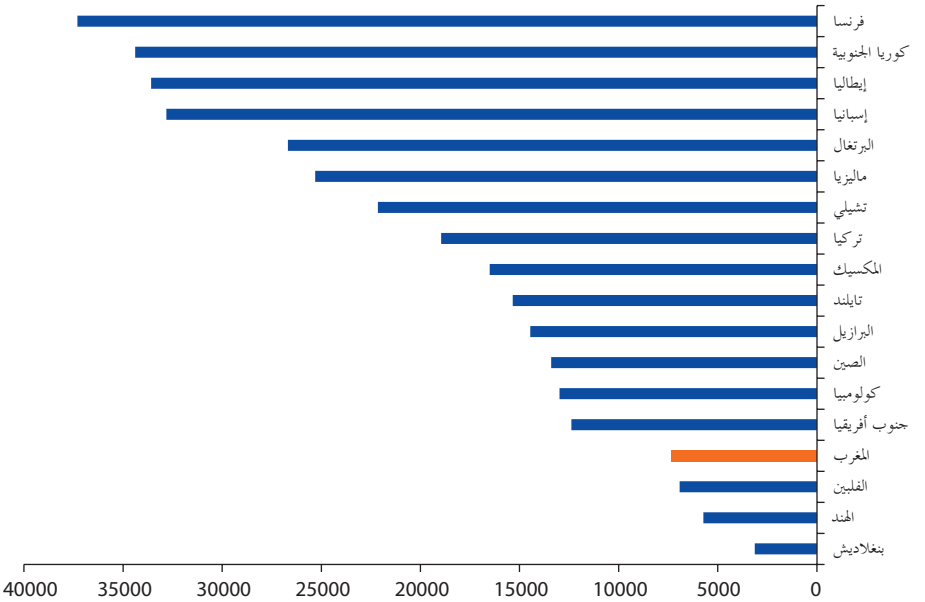

المصدر: مؤشرات البنك الدولي (IDM)، البنك الدولي

الرسم البياني ٥ حصة الأغذية في ميزانية الأسر المعيشية برسم عام ٢٠١٠
(بالنسبة المئوية)

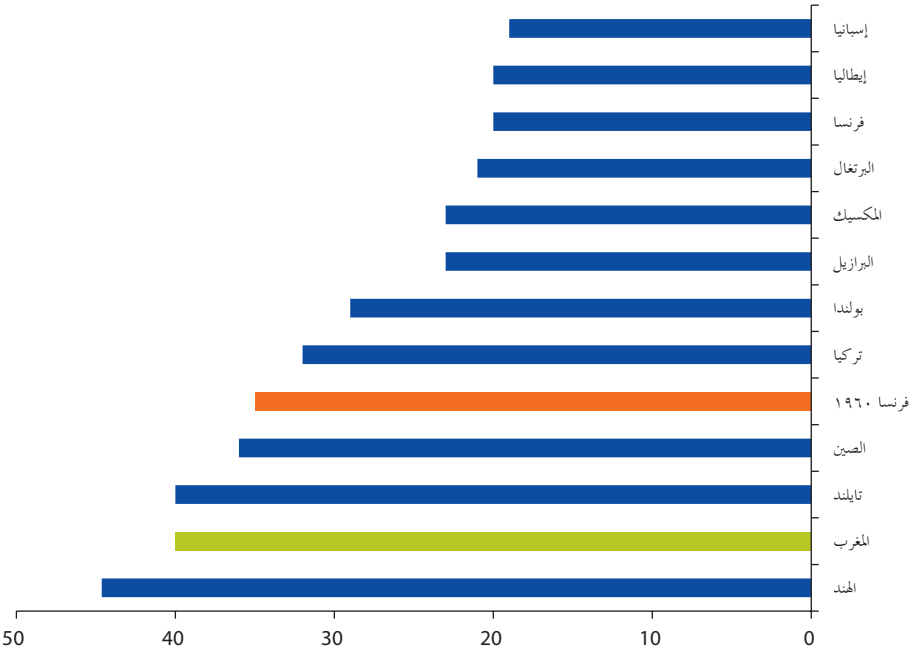

المصدر: قاعدة بيانات الاستهلاك العالمي، البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية.

وبالتالي، يؤثر ضعف معدل التجهيز بشكل كبير على رفاهية الشعب المغربي خاصة وأنه يضاف إلى ظاهرة متنامية للتوسع الحضري ونقص في وسائل النقل العمومية.

علاوة على ذلك، تظل النتائج من حيث التنمية الاجتماعية والبشرية والتماسك الاجتماعي دون انتظارات الساكنة الواعية بوجود منهج تنمية في المغرب بسرعات مختلفة. يعكس معامل جيني للمغرب، على الرغم من تراجعه مؤخرا، مستويات عالية للتفاوت في الدخل. وتشير التفاوتات في معدلات الفقر بين الجهات إلى فجوات مجالية، لا سيما بين المناطق الحضرية والقروية، حيث أن زهاء ربع الأسر المعيشية القروية لا تتوفر على ولوج مباشر إلى الطرق وتعيش على مسافة تبعد على الأقل بعشرة كيلومترات عن الخدمات الصحية الأساسية. وهكذا، بلغت نسبة الولادات بحضور طاقم مؤهل في المتوسط ٦٣ بالمئة في المناطق القروية بالمقارنة مع ٩٢ بالمئة في المناطق الحضرية. فبينما يتوفر ٩٠ بالمئة من الأسر المعيشية في المدن على توصيل بشبكة الماء الصالح للشرب (صنابير الماء في أماكن السكن) وبشبكة الصرف الصحي، لا تتجاوز نسبة الربط في الوسط القروي ٤٠ بالمئة بالنسبة للماء الصالح للشرب و٣ بالمئة بالنسبة للتطهير[١٦]. وفي ظل هذه الظروف، ويجد الرأسمال البشري في المغرب صعوبات للنمو: لا تزال نسب الأمية والتفاوتات بين الجنسين في الولوج إلى التعليم الثانوي مرتفعة. فسواء تعلق الأمر بجودة التعليم أو بالنتائج من حيث التعلم فإن المستوى ضعيف بكثير مقارنة بدول أخرى ذات مستويات دخل مماثلة أو حتى أقل من مستويات الدخل في المغرب. وفي المجموع، يحتل المغرب الرتبة الـ١٢٦ عالميا (من أصل ١٨٧ بلدا) من حيث مؤشر التنمية البشرية والمرتبة الـ٩١ (من أصل ١٥٧ بلدا) من حيث مؤشر السعادة، وهو مؤشر ذاتي أكثر يقيس الرفاهية والثقة في المجتمع والتضامن والشعور بالحرية[١٧]. وتؤكد البحوث الوطنية بشأن الرفاه وجود نسبة عالية من المغاربة غير الراضين عن أوضاعهم: ٤٥ بالمئة منهم يعبرون عن قلة أو عدم رضاهم عن ظروف معيشتهم، و٢٤ بالمئة منهم راضون إلى حد ما و٣٠ بالمئة راضون.[١٨]

لا يخلق الاقتصاد المغربي ما يكفي من مناصب العمل لتلبية طموحات شباب ما فتئت مطالبه تتزايد. تم في المتوسط، خلال السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٢-٢٠١٦) ، إحداث ٢٦،٤٠٠ منصب عمل جديد فقط كل عام لساكنة في سن العمل (١٥-٦٥ سنة) ارتفعت في المتوسط[١٩] الصافي بـحوالي ٢٧٠,٠٠٠ شخص في السنة. بالمقارنة مع حجم ساكنته، ينتج المغرب مناصب

عمل مرتين أقل من مصر وثلاث مرات أقل من ماليزيا (الشكل ٦). لذلك، يواجه الشباب الجدد الواصلون إلى سوق العمل معدلات عالية من البطالة والبطالة المقنعة، حيث يبلغ معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة أكثر من ٢٠ بالمئة على الصعيد الوطني وحوالي ٤٠ بالمئة في المدن. لكن ما يبعث أكثر على القلق — على عكس ما يلاحظ عموما في أي بلد آخر في العالم — هو أن البطالة تطال بشكل أكبر ومتفاوت الشباب الحاملين للشهادات: فلئن كان معدل البطالة لدى الشباب غير المؤهلين يعادل ٤,٥ بالمئة، فإن هذا المعدل يرتفع إلى ٢١,٧ بالمئة لدى الشباب حاملي شهادات التعليم التقني و٢٤,٦ بالمئة لدى الشباب خريجي الجامعات. إلا أن المزيد من الشباب يلتحقون بصفوف الجامعة. وعلاوة على ذلك، عندما يحصل هؤلاء الشباب على منصب عمل، فحوالي ٩٠ بالمئة منهم لا يتوفرون على عقد عمل وبالتالي، ينخرطون في الاقتصاد غير النظامي، مما يؤكد هشاشة وضعيتهم حيال العمالة.

على غرار الدول الأخرى التي تواجد نفس الوضع، يساور العديد من الأسر شعور بالقلق حيال مستقبل أطفالهم. بالفعل، تبرز استطلاعات الرأي بشكل منتظم، الولوج إلى العمل كأحد أهم احتياجات الساكنة وكالأولوية الأولى لواحد من بين خمسة أرباب الأسر المعيشية[٢٠]. ويزيد قلق هذه الأسر بشكل خاص منذ حوالي عشرين عاما، لأن الوضع يتحسن ببطء على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة، خاصة في مجال التربية والتعليم. وعلى الرغم من تلك الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بالتشغيل ومكافحة البطالة والعمالة الناقصة لدى الشباب، بما في ذلك كمُشغِّل الملاذ الأخير، تبقى النتائج متباينة. إلا أنه يجب مواصلة تعزيز العقد الاجتماعي في المغرب، على الرغم من تجديده مع مرور الوقت بخلاف بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية. وبالفعل، بغض النظر عن الدخل والرفاه الفردي الذين يوفرهما العمل، فالوظيفة تحمل قيمة اجتماعية فوق كل اعتبار. فهي مصدر للاستقلالية، والمسؤولية، واحترام الذات، والتنمية الشخصية والاندماج علاوة على أنها تضمن في الوقت نفسه الوضع الاجتماعي. فبدون عمل، تتقلص آفاق الولوج إلى السكن، وتأسيس أسرة والاندماج بشكل عام في المجتمع. إلا أن التهميش، في المغرب على غرار بلدان أخرى، الذي يؤدي إلى جنوح الأحداث، وفي بعض الحالات القصوى، إلى التطرف يتربص فئة من الشباب بدون عمل يشغلهم.[٢١]

تجد الطبقة الوسطى صعوبات في البروز لا سيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية. إذا ما افترضنا أن الأسرة المعيشية تلج إلى الطبقة الوسطى عندما تتوفر على دخل للفرد الواحد يعادل ١٠ دولارات أمريكية في اليوم الواحد (٢٠١١ PPP)، أي ١,٢٠٠ دولار أمريكي شهريا لأسرة مكونة من أربعة أفراد[٢٢]، فإن ٢٥ بالمئة فقط من ساكنة المغرب تنتمي إلى الطبقة الوسطى[٢٣]؛ وهذه حالة فريدة من نوعها مقارنة بأهمية الطبقة الوسطى في الدول الناشئة (٥٠ بالمئة في البرازيل أو تركيا) أو في البلدان التي توفقت في إقلاعها الاقتصادي (أنظر الرسم البياني ٧)، بل كانت الطبقة الوسطى تمثل ٥٣ بالمئة من ساكنة كوريا الجنوبية في ثمانينيات القرن الماضي. فضلا عن ذلك، تعتبر عتبة الولوج للوصول إلى الطبقة الوسطى

الرسم البياني ٦ صافي خلق مناصب العمل، المعدل ٢٠١٠–٢٠١٤

(متوسط النسبة المئوية للساكنة في سن العمل)

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT).

في المغرب أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسواق الناشئة الأخرى بسبب مختلف أوجه قصور السياسات العمومية التي تسفر عن تكاليف إضافية هامة بالنسبة للأسر المعيشية: التخطيط الحضري (غلاء العقار)، والسياسة التربوية (غلاء كلفة التعليم الأطفال في القطاع الخاص، الذي بات يفرض نفسه بشكل متزايد كبديل للنظام التربوي العمومي الضعيف)، وسياسة النقل (ضعف وسائل النقل العمومية ذات جودة)، وسياسة الصحة (ضعف جودة المنظومة الصحية العمومية، والتغطية الصحية المحدودة ومستويات عالية لمساهمات الأسر المعيشية في الإنفاق على الرعاية الصحية). عندما تؤخذ هذه التكاليف بعين الاعتبار، فإن ١٥ بالمئة فقط من الأسر المعيشية المغربية تنمي إلى الطبقة الوسطى أو الميسورة، التي تعادل حوالي ٥ ملايين نسمة من إجمالي ساكنة تناهز ٣٤ مليون نسمة.

علاوة على ذلك، بدأت علامات الإرهاق والتباطؤ تظهر على نموذج النمو في المغرب. من المحتمل أن يصل البلد قريبا إلى حدود النمو القائم على تراكم الرأسمال الناتج. فعلى الرغم من العوامل السكانية المواتية، لم يساهم عامل التشغيل إلا قليلا في دينامية النمو الحديثة، إذ يسجل المغرب أحد أدنى معدلات التوظيف في العالم، بأقل من مغربي من أصل اثنين حاصل على منصب عمل أو يبحث عن عمل. وبالتالي، يعاني النمو بشدة من الصعوبة التي يجدها الاقتصاد في تعبئة الموارد البشرية المتاحة، لا سيما الشباب والنساء، وفي إعادة تخصيص العمالة بشكل سريع بين القطاعات من أجل تعزيز الكفاءة والنجاعة. وبخلاف عامل التشغيل، ساهم تراكم الرأسمال بقوة في النمو، لا سيما بفضل الجهود الاستثمارية من بين الأعلى في العالم خلال العشرية الأخيرة.

ومع ذلك، لم تترجم جهود الاستثمار– التي تسخرها أساسا الدولة والشركات العمومية – إلى مكاسب هامة من حيث الإنتاجية (أنظر الرسم البياني ٨). تركز خلق فرص العمل في القطاعات ذات المكاسب الضعيفة من حيث الإنتاجية. وبالتالي، خلق الاقتصاد المغربي، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، حوالي ١,١ مليون وظيفة خارج قطاع الفلاحة، كان أكثر من نصفها (٥٧٠,٠٠٠) في قطاعين فقط، هما: البناء والفندقة والمطاعم. لكن المكاسب الإنتاجية في مجال الفلاحة كانت أهم، إلا أن هذا القطاع يواجه تدهورا مقلقا «للرأسمال المائي» للبلاد. في المجموع، لا يتمكن الاقتصاد المغربي في تعزيز النجاعة بشكل كبير رغم الإصلاحات الهيكلية الجارية، والانفتاح الاقتصادي، وتحسين مناخ الأعمال، والتكنولوجيات المستوردة والارتفاع في مستوى تمدرس ساكنته.

من ناحية أخرى، ترافق النمو بتدهور البيئة الذي أسفر عن تكاليف متنوعة يتكبدها المجتمع[٢٤]. فنظرا لمناخه الجاف وشبه الجاف والذي يتسم بموارد مائية محدودة وتقلبية مكانية زمنية عالية التساقطات المطرية، يندرج المغرب ضمن البلدان التي تعاني

الرسم البياني ٧ حصة الطبقة الوسطى والعليا من الساكنة

(دخل الأسرة المعيشية< ١٠٢٠٠ دولار أمريكي بتعادلات القدرة الشرائية، ٢٠١١)

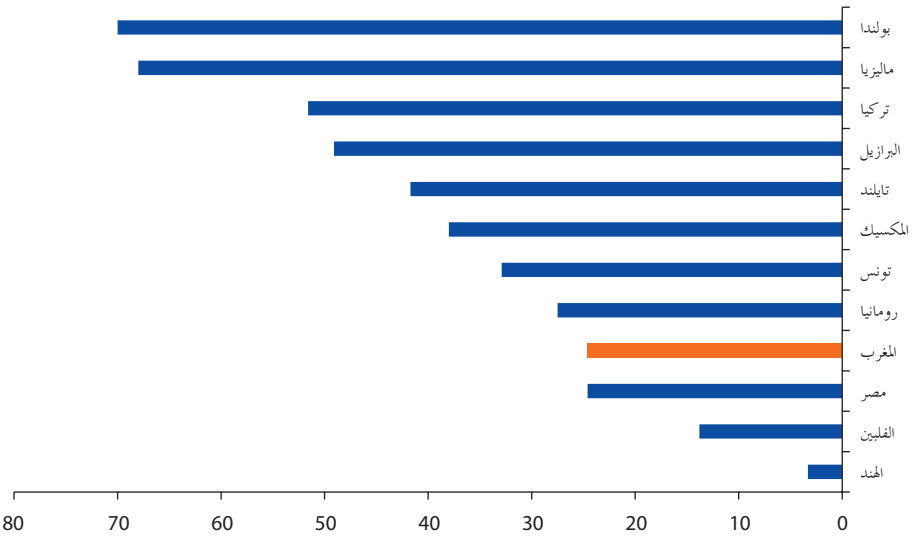

المصدر: مركز بيو للبحوث ٢٠١٥.

الرسم البياني ٨ المغرب: مساهمة الرأسمال والعمالة وإجمالي إنتاجية العوامل في النمو
(بالمئة)

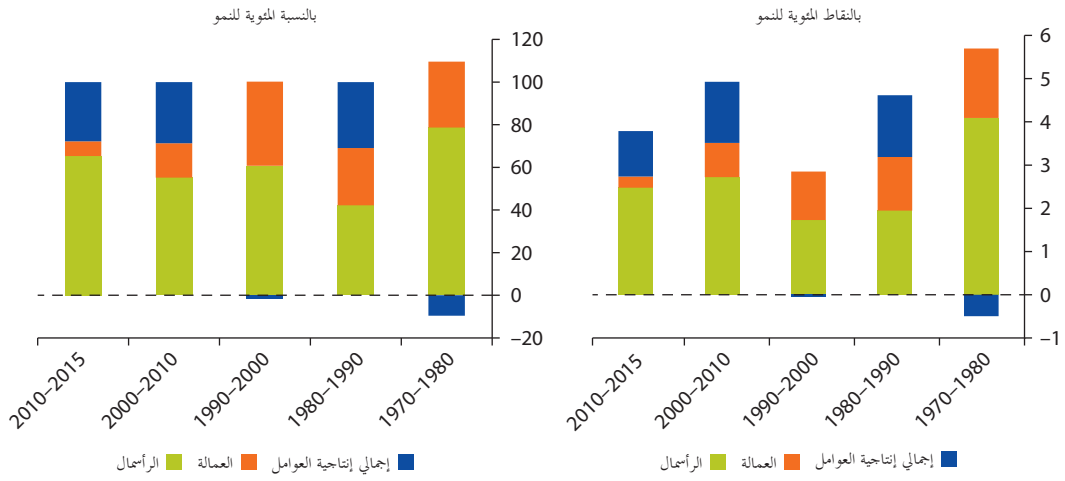

المصدر: البنك الدولي، حسابات المؤلفين.

من إجهاد مائي حاد يحتمل أن يشهد نقصا في الموارد المائية في أفق ٢٠٢٠ أو ٢٠٣٠، بغض النظر عن السيناريو المحتمل[٢٥]. كما أن تلوث الهواء ينطوي على تراكم الجزيئات الدقيقة العالقة في الهواء الداخلي والخارجي. علاوة على ذلك، تعاني المناطق الغابوية من ضغط بشري قوي، حيث يعتبر معدل التشجير الحالي غير كاف لعكس منحى التدهور الملحوظ. وقدرت كلفة تدهور البيئة على الساكنة المغربية بحوالي ٣,٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤[٢٦]. وينعكس ذلك على ثلاث مستويات: المستوى الاجتماعي، من خلال الاعتلال والوفيات الناجمة عن تلوث الهواء والماء؛ المستوى الاقتصادي، الخسائر في إنتاج الغابات والمراعي الناجمة عن تحريف الأراضي لتهيئتها؛ والمستوى البيئي، من قبيل نضوب منسوب المياه الجوفية وتقلص القيمة الترفيهية للشواطئ بسبب تدهور السواحل.

بالتوازي مع مختلف أشكال الهشاشة التي تميز العرض، يتسم نموذج النمو المغربي الكثير من أشكال الهشاشة الهامة من حيث الطلب. يعزى النمو الأخير الذي شهدته البلاد أساسا إلى الاستهلاك الداخلي (أنظر الرسم البياني ٩) على خلفية ارتفاع مديونية القطاعين العام والخاص. ففي غضون ٦ سنوات (٢٠١٤–٢٠٠٨)، ارتفع الدين العام بما يعادل ١٨ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٦٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من صعوبة تحديد العتبة الحرجة للدين العام، تحيل العديد من المؤشرات إلى أن المستوى الحالي للدين العام المغربي يمكن أن يؤثر على النمو على المدى الطويل. ومن منظور تاريخي، تجدر الإشارة إلى أن البلدان التي توفقت في إقلاعها الاقتصادي كان دينها العام ضعيفا جدا عندما كانت في مستوى التنمية الذي يسجله حاليا المغرب. وعلى سبيل المثال، كانت نسبة الديون في بلدان جنوب أوروبا (إيطاليا وإسبانيا والبرتغال) دون ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين ١٩٦٠ و١٩٨٠. ولا تزال نسبة الدين العام في عدد من الدول الأوروبية (إستونيا، وليتوانيا، ورومانيا، والسويد وسويسرا) أقل من ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. فضلا عن ذلك، شكلت المديونية المتزايدة للأسر المعيشية والمقاولات دعما قويا للنمو في الفترة الأخيرة، لكن من المحتمل أن مصدر النمو هذا قد بلغ حدوده القصوى. ومن جهة أخرى، أدى التدهور الهيكلي في ميزان الادخار والاستثمار على المستوى الوطني إلى اختلال قوي في ميزان المدفوعات/الحسابات الجارية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٤. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن تباطؤ النمو والانخفاض الحاد في أسعار النفط ساعدا في التخفيف من الاختلالات المالية والخارجية خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠١٥، فإن وضع الاستثمار الصافي الدولي في المغرب (الذي يقيس صافي التزامات ديون الدولة حيال بقية العالم) تدهور خلال العشرية الماضية، منتقلا من ٣٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ إلى ٦١ بالمئة في عام ٢٠١٥[٢٧].

يحتاج المغرب، من أجل ضمان تنمية سليمة ومستدامة، إلى نمو أكثر توازنا يركز بشكل أكبر على الطلب الخارجي ولا يزيد من عبء الديون. بالنظر إلى البيئة الإقليمية والدولية المتدهورة والتي تشوبها الشكوك، لا يمكن للمغرب أن يراهن بشكل معقول على

الرسم البياني ٩ المغرب: إسهام مكونات الطلب في النمو، ٢٠٠٨–٢٠١٥
(المساهمة في النمو السنوي، بالنسبة المئوية)

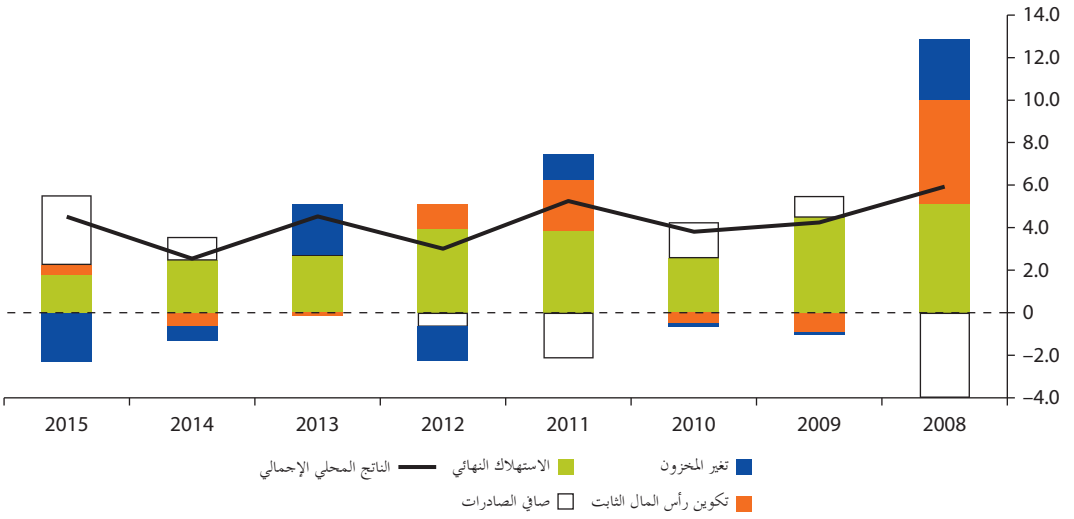

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، حسابات المؤلفين.

ارتفاع تلقائي في الطلب الخارجي على أسواقه التقليدية. فأوروبا تتخبط في وحل العديد من الأزمات، بما في ذلك الأزمة الحالية المرتبطة بخروج بريطانيا المحتمل من الاتحاد الأوروبي «بركسيت». كما أن السوق الداخلية الأوروبية، على الرغم من أنها لا تزال الأكبر في العالم، لن تشهد على الأرجح توسعا كبيرا في السنوات المقبلة[٢٨]. لذلك، يعتبر الانفتاح الاستراتيجي للمغرب على أفريقيا جنوب الصحراء واعدا، نظرا لآفاق النمو والتنمية في أفريقيا؛ لكن حجم الأسواق الأفريقية، لا سيما في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، لا يزال حتى الآن متواضعا. و باستثناء الكاميرون والكوت ديفوار والغابون، لا يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي المتراكم للدول الإحدى عشر الأخرى في غرب ووسط أفريقيا المشاركة في منطقة الفرنك، الناتج المحلي الإجمالي المسجل في المغرب. ونظرا لأهميتها الاقتصادية، توفر نيجيريا، في إطار الانفتاح الحالي، فرصا اقتصادية لا يمكن الاستهانة بها. ومع ذلك، سيتعين على المغرب أن يستمر بشكل أساسي في اعتماده على قواه الخاصة لتهيئة الظروف الملائمة من أجل طلب خارجي أكثر استدامة عبر مواصلة استراتيجيته الخاصة بتنويع الأسواق المستهدفة وبالنهوض بالصادرات.

ومن جهة أخرى، فإن الدول التي تمكنت من التغلب على أشكال الهشاشة المرتبطة بعرض ضعيف الإنتاجية وطلب قائم على المديونية هي تلك التي انخرطت في عملية متسارعة وعميقة للتغيير الهيكلي[٢٩]. حققت تلك الدول مكاسب هامة من حيث الإنتاجية بفضل إعادة توزيع العمالة والرأسمال بانتظام نحو القطاعات والأنشطة الأكثر إنتاجية. وبهذه الطريقة يتحول الاقتصاد هيكليا، فتتراجع بعض القطاعات بينما تتطور قطاعات أخرى. وعلى سبيل المثال، يلاحظ في البلدان ذات الدخل المتوسط العالي أن حصة قطاع الفلاحة في إجمالي القيمة المضافة خلال الخمسين سنة الماضية قد انخفضت في المتوسط بنسبة ٢٠ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وأصبحت تمثل أقل من ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤. بينما ارتفعت حصة قطاع الصناعة لتبلغ في مرحلة أولى حوالي ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن تنخفض بشكل حاد في العقود الموالية. إلا أن عملية التحول الهيكلي هاته لم تعرف نفس الزخم في المغرب. فعلى عكس البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع، لم تتراجع حصة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي بالمغرب إلا بشكل تدريجي على مدى السنوات الخمس والثلاثين المنصرمة ولا تزال مرتفعة عند مستوى ١٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و٣٩ بالمئة من العمالة في عام ٢٠١٦. وبالمثل، ظلت حصة قطاع الصناعة وحصة قطاع الخدمات مستقرة نسبيا بالمقارنة بالتطورات الأكثر ديناميكية التي شهدتها بلدان أخرى مشابهة (أنظر الرسم البياني ١٠).

يخفي الاستقرار الهيكلي النسبي بين القطاعي للاقتصاد المغربي جزئيا تحولا أكثر دينامية من حيث التوزيع المجالي والتنوع القطاعي. في إطار مخطط المغرب الأخضر، على سبيل المثال، بدأ قطاع الفلاحة المغربي تحديث و استثمارالمعدات التي أطلقت

الرسم البياني ١٠ التحول في المغرب مقارنة مع بلدان أخرى ذات الدخل المتوسط المرتفع، ١٩٨٠–٢٠١٤

(حصة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية)

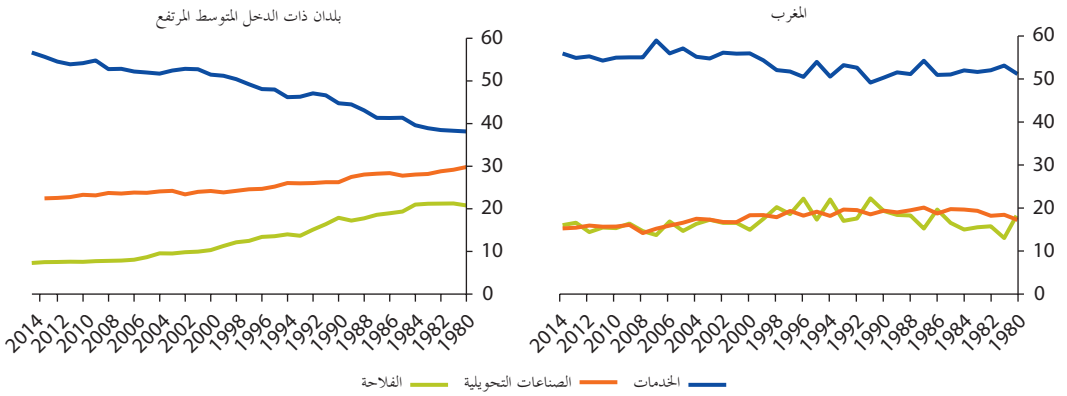

المصدر: مؤشرات البنك الدولي (IDM)، البنك الدولي.

دينامية حقيقية في هذا القطاع، وذلك أساسا بفضل الدعم المستمر للاستثمارات الفلاحية (التي تضاعفت ١,٧ مرة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٤). وأصبحت بوادر التحول الهيكلي للقطاع ملموسة نتيجة للتحسن الهام لقيمته المضافة. وعلى نفس المنوال، انخرط قطاع الصناعة المغربية، الذي كان حتى نهاية تسعينيات القرن الماضي يركز بشكل كبير على التخصصات التقليدية، في عملية تحديث، لا سيما منذ عام ٢٠٠٥، أبرزت ازدواجية بين القطاعات التقليدية المتراجعة، من قبيل قطاع النسيج والملابس الذي يبحث عن مكانة جديدة، وبين التخصصات الجديدة الناشئة كقطاع صناعة السيارات، والطيران، والصناعات الغذائية، والتعدين، وصناعة الأدوية. ومع ذلك، فإن هذه الديناميات القطاعية الإيجابية التي تدعمها سياسات عمومية استباقية وإرادوية (على المستوى الضريبي، والإعانات، والاستثمارات، وغيرها من التحفيزات) — على غرار مشروع رينو للسيارات الذي ساعد في رفع إنتاج السيارات الوطني إلى حوالي ٣٤٥,٠٠٠ سيارة في عام ٢٠١٦ وخلق ٧,١٠٠ منصب عمل مباشر وتقريبا ٣٠,٠٠٠ منصب عمل غير مباشر — لم تبلغ حتى الآن ما يكفي من القوة والكم حتى يكون لها أثر ماكرو اقتصادي على النمو. على مدى فترة طويلة، يمكن وصف عملية التغيير الهيكلي للاقتصاد المغربي بأنها بطيئة.[٣٠]

في الواقع، وعند تحليل الدينامية الهيكلية للاقتصاد المغربي من خلال تخصيص الموارد، تبرز ثلاثة توجهات رئيسية : صعوبة توزيع العمالة غير المؤهلة الناجمة عن ضعف التصنيع؛ والصعوبة في تخصيص العمالة المؤهلة الناتجة عن بطء الرفع من مستوى النسيج الاقتصادي؛ وصعوبة في تخصيص المواهب تؤدي إلى ضعف دينامية قطاع المقاولات.

في البداية، تعزى تحديات التصنيع في المغرب جزئيا إلى أن رجال الأعمال المغاربة يعتقدون ، في إطار نظام التحفيزات الحالي، أن قطاع الصناعة ليس بمربح بما فيه الكفاية. تظل مشاركة الرأسمال المحلي محدودة، حتى في القطاعات الأكثر حيوية مثل صناعة السيارات والطيران، ويعول النمو في معظمه على فاعلين أجانب. فعلى سبيل المثال، أقل من ١٠ بالمئة من موردي الصف الأول الذين يزودون مصنع رينو في طنجة يوميا، يتوفرون على رأسمال مغربي ذي الأغلبية[٣١]. أما الآثار الناتجة محليا فلا تهم في الأساس سوى شركات الخدمات (الأمن، النقل، الصيانة، إلخ) والمشتريات المباشرة (من قبيل الزيوت وغيرها من المواد الاستهلاكية). ومع ذلك، وضع إشراك المقاولات المحلية في صلب خطة التسريع الصناعي ٢٠١٤–٢٠٢٠ (PAI) بغية تطوير الموردين المحليين خاصة من الدرجة الثانية وتمكين تنامي مهارات المقاولات الصناعية. وعلى خلاف البلدان الناشئة الأخرى، يتوفر المغرب على عدد قليل (وإن كان هذا العدد في ارتفاع) من المقاولات المشتركة (المشاريع المشتركة) تجمع بين شركات محلية وأخرى أجنبية في القطاع الصناعي. لكن، إذا كان المقاولون المغاربة والمجموعات المغربية الكبرى ينفرون من قطاع الصناعة فذلك لأنه على الرغم من التحفيزات المقدمة، تبقى المردودية المالية فيه لا تضاهي نظيرتها في قطاعات أخرى – بما في ذلك القطاعات المحمية من المنافسة الدولية — بينما ينطوي على مخاطر أكبر وأهم. وبالتحديد، تمكنت قطاعات العقارات والخدمات والتجارة من توسيع هوامش أرباحها من خلال مراجعة أسعارها ورفعها (أنظر الرسم البياني ١١)، في سياق تزايد الطلب المحلي، وتوسيع القروض، واللوائح التنظيمية التقديرية، والإعفاءات أو المنح العمومية (العقار، والزراعة). فبدلا من تطوير القيمة الصناعية والابتكار، يفضل العديد من المستثمرين المغاربة تكريس طاقاتهم بعقلانية للبحث عن فرص لتحقيق أرباح سريعة مرتبطة بحالات الريع.

الرسم البياني ١١ معامِلات امتصاص التضخم القطاعي (déflateurs sectoriels)، ١٩٩٦–٢٠١٢
(مؤشر ١٩٩٨=١٠٠)

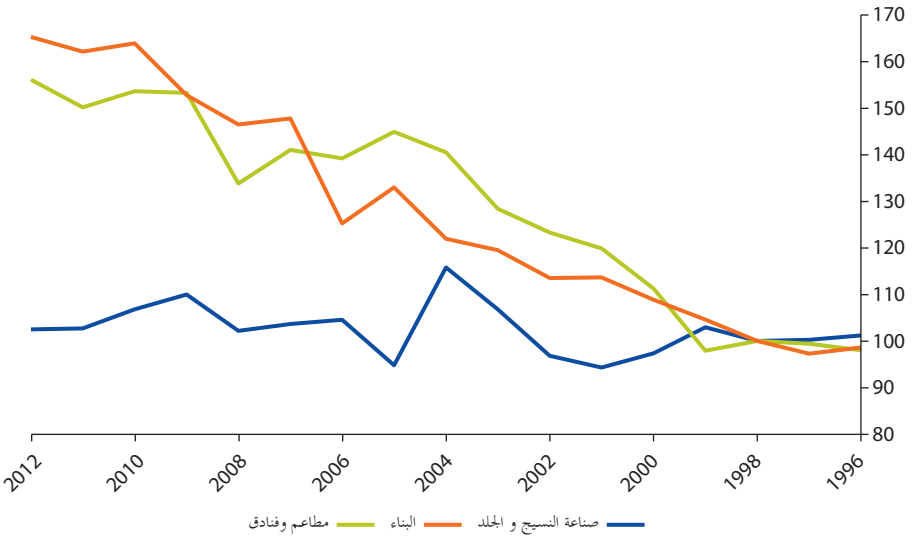

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ثانيا، يحد بطء تطوير ورفع مستوى الاقتصاد من طلب المقاولات على اليد العاملة المؤهلة. وثيرا ما تعزى البطالة لدى الشباب الخريجين المغاربة إلى تدني جودة التكوين الذي تلقوه في المدارس والجامعات. إلا أن الكثيرين من الشباب ذوي التكوين الجيد يواجهون أيضا البطالة أو سوء التشغيل. وهكذا، لا يمكن تفسير البطالة بين الخريجين الشباب إلا من خلال العروض غير الكافية من المهارات، بل تعزى أيضا إلى تحول النسيج الإنتاجي بطريقة بطيئة لا تساعد في مواكبة نمو تدفقات الخريجين. فضلا عن ذلك، يصطدم ظهور خدمات حديثة ذات قيمة مضافة عالية (الخدمات الموجهة للمقاولات، والصحة والتعليم) بإكراهات هيكلية، وتحديدا بضعف القاعدة الصناعية وانخفاض القوة الشرائية للأسر المعيشية. ويعتبر الطلب على الأطر، بالخصوص، غير كاف هيكليا لتوفير فرص للخريجين الذين يدخلون سوق العمل، علما بأن تزايد الأطر والعاملين في المكاتب يشكل تحديدا المسار الكفيل بتوفير فرص عمل لليد العاملة التي ما فتئت مهارتها تتعزز خلال عملية التنمية. وبالتالي، كانت حصة الأطر الوسطى والعليا، في البلدان المتقدمة، تمثل في المتوسط ١٠ بالمئة من اليد العاملة في خمسينيات القرن الماضي. وتبلغ هذه النسبة حاليا في البلدان الناشئة، من قبيل البرازيل بولندا و تركيا، حوالي ٢٠ بالمئة وتشهد تزايدا سريعا. أما في المغرب، فتشكل فئة الأطر الوسطى والعليا ٧,٦ بالمئة فقط من إجمالي العمالة، وتميل هذه النسبة إلى الركود (أنظر الرسم البياني ١٢).

ثالثا، علاوة على أن الشركات المغربية تتسم بهيكلة ضعيفة وحجم متوسط وتدويل ضعيف، فإنها أيضا تفتقر إلى الدينامية والابتكار. لماذا لم يتجاوز عدد الشركات المغربية المصدرة ٥,٣٠٠ منذ مطلع العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين؟ فعلى سبيل المقارنة، تتوفر تركيا حاليا على ٥٨،٠٠٠ شركة مُصدرة، أي ٤,٨ مرات أكثر من المغرب، مع مراعاة فارق الساكنة (أنظر الرسم البياني ١٣). ويتوفر المقاولون المغاربة على الوسائل الكفيلة بتحقيق الازدهار والرفاهية في السوق المحلية دون أن يواجهوا ضغوطات المنافسة أو مطالب الابتكار والأداء. ومع ذلك، فإن تحديد النخب الاقتصادية ضعيف. فالعديد من الفاعلين مشمولون بالحماية من المنافسة بفضل حواجز لدخول السوق المغربية التي تعتبر ردعية من قبيل التراخيص الإدارية، والتصاريح والموافقات. ويعتبر تنفيذ الصفقات العمومية بدوره أحد العوامل المحتملة التي لا تحفز المنافسة بين الفاعلين، والتي وردت في العديد من التقارير الرسمية (في المجلس الأعلى للحسابات، في مجلس المنافسة). وفي الأخير، وكما برز خلال المناظرة الوطنية لعام ٢٠١٥ حول السياسة العقارية، يشكل قطاع العقار مجالا مؤاتيا للريع[٣٢]، بالإضافة إلى أنه أول قطاع يستفيد من الإعفاءات والاستثناءات الضريبية. لذلك، لا يساهم المغاربة الأكثر موهبة من بين جيلهم على قدر إمكانياتهم في تطوير بلادهم، عبر نقل معرفتهم أو خلق قيمة مضافة ومناصب عمل منتجة. ففي معظم البلدان الناشئة (مثل تركيا، ماليزيا أو البرازيل)، يشتغل « أفضل من في جيلهم » في قطاع التربية والبحث، أو في مجال الهندسة أو في عالم المقاولات. وعلى عكس ذلك، يبتعد « أفضل المغاربة من بين جيلهم،» بما في ذلك المهندسون، بشكل تلقائي عن قطاعات التربية والهندسة والبحث ويفضلون

الرسم البياني ١٢ حصة الأطر الوسطى والعليا في إجمالي العمالة، ٢٠٠٨

(بالنسبة المئوية)

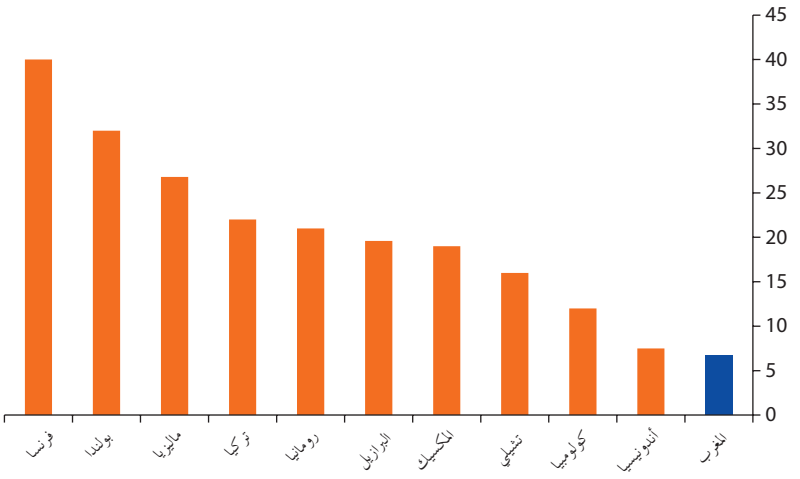

المصدر: المكتب الدولي للعمل، قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT).

الرسم البياني ١٣ عدد المصدرين في عام ٢٠١٣

(عن كل مليون نسمة)

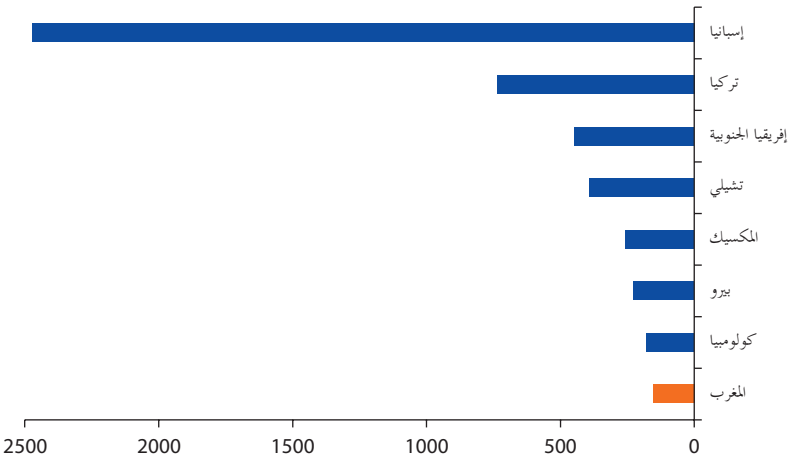

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (Exporter Dynamics).

التوجه نحو الوظائف التدبيرية والإدارية والمالية، لا سيما لدى الشركات الخاصة أو وكالات وشركات عمومية توفر عروض أجور أكثر جاذبية من الوظائف في مجال التدريس والبحث، وبعيدة عن المخاطر المتصلة بعالم المقاولات. وبالتالي، فإن صعوبة استخدام المواهب تؤدي تلقائيا إلى ضعف في دينامية المقاولات.

أي مغرب في أفق ٢٠٤٠؟

يشكل تحقيق مستوى أعلى من النمو الاقتصادي المدمج والرفع من خلق فرص العمل ذات الجودة والمحافظة على هذا الإنجاز لمدة ٢٥ عاما هدفا وتحديا كبيرا في الوقت نفسه بالنسبة للمغرب. على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، حقق المغرب نجاحات حقيقية، خاصة من حيث التجهيزات الهيكلية وظهور بعض القطاعات الاقتصادية الواعدة. وهكذا، يطمح المغرب من الآن فصاعدا إلى «تطوير مصادر جديدة للرخاء والرفاه المشتركين يمكن أن يتمتع بها جميع المواطنين وكافة جهات المملكة عبر ديناميات جماعية في إطار ميثاق جديد للثقة»[٣٣]. وتتطلب صياغة وتنفيذ هذا الطموح الوطني في المقام الأول إنجاز تحليل للمصادر المحتملة للتنمية المستدامة والشاملة ولثراء خلال العقود المقبلة.

ومن أجل رسم آفاق مغرب الغد، من الضروري في مرحلة أولى مراعاة الاتجاهات الهيكلية المواتية المتواجدة في المجتمع المغربي، لا سيما التحول الديموغرافي؛ وتحضر المجتمع؛ وتزايد التمدرس. فهذه التوجهات الثلاثة تمنح نافذة فرص فريدة من نوعها في تاريخ المغرب: لأن تضافر النعمة الديموغرافية، والتنمية الحضرية والتعليم للجميع شوهد في جميع البلدان التي نجحت في إقلاعها الاقتصادي منذ نصف قرن، سواء في جنوب أوروبا (إسبانيا وإيطاليا والبرتغال)، أو في آسيا (كوريا الجنوبية وتايوان، وما إلى ذلك). ويتوفر المغرب اليوم على كافة هذه الشروط اللازمة لإنجاح مسار اللحاق بالركب الاجتماعي والاقتصادي.

إلا أن هذه الظروف الأولية، على الرغم من أنها مواتية، تحمل الكثير من المخاطر أيضا: ومن بينها أن لا تكون قادرة على خلق فرص عمل كافية (مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة واسعة النطاق وعلى المدى الطويل، خاصة لدى الشباب)؛ وألا تكون قادرة على جلب الآثار الإيجابية للتجمعات السكانية (مع الآثار السلبية المحتملة للاكتظاظ الحضري)؛ وألا تتمكن من تقديم عروض تربوية ذات جودة للشباب المغربي (مما يؤدي إلى تأجيج البطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي). وبالتالي، إن لم يتم القضاء على هذه المخاطر أو التخفيف من وطأتها على الأقل عبر سياسات حكومية مناسبة، فقد يفوت المغرب فرصة فريدة من نوعها. وبالفعل، بالنظر للتحول الديمغرافي الجاري، انخفضت نسبة الإعالة إلى النصف بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠١٠، وستبقى هذه النسبة منخفضة تاريخيا حتى عام ٢٠٤٠ قبل أن تأخذ في الارتفاع خلال العقود اللاحقة (أنظر الرسم البياني ١٤). لذلك، يجب على المغرب أن يركز الآن من أجل مستقبل أفضل للجيل القادم، على هذه القوى الحية ويسرع الإصلاحات، قبل أن تنغلق نافذة الفرص التاريخية.

الرسم البياني ١٤ نسبة الإعالة، مقارنة دولية، ١٩٥٠–٢١٠٠

(نسبة البالغين من العمر أقل من ١٥ سنة والبالغين أكثر من ٦٥ سنة من إجمالي الساكنة)

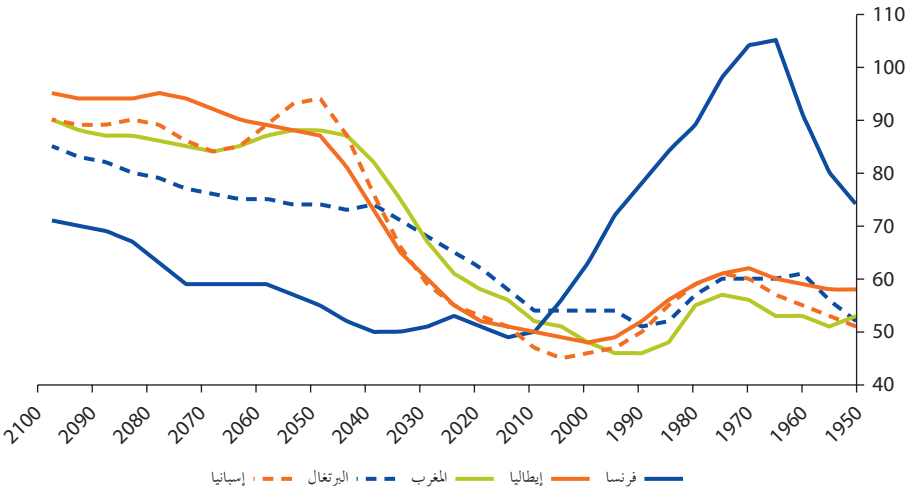

المصدر: منظمة الأمم المتحدة.

قد لا تكون الظروف الحالية للتحول الديموغرافي والتنمية الحضرية والتعليم كافية لإطلاق التسريع المستدام للنمو. تشير تجارب دول أخرى في العالم أن الحفاظ على مستوى عال من الأداء الاقتصادي على المدى الطويل أصعب من الشروع فيه. ولا يمكن للمغرب أن يشكل استثناء لهذه القاعدة. فعلى غرار العديد من البلدان النامية، توفق المغرب في عمليته الانتقالية حيث انتقل من فئة البلدان ذات الدخل المنخفض إلى فئة البلدان متوسطة الدخل. لكنه لا يزال يواجه صعوبات في الانتقال إلى وضع البلد ذات الدخل المرتفع[٣٤]. وسيتعين على المغرب، من أجل تفادي ما يعرف «فخ البلدان متوسطة الدخل»[٣٥]، أن يحقق مكاسب إنتاجية أعلى مما كانت عليه في السابق بل — الأهم من ذلك — أن يحافظ عليها طيلة جيلين. وعموما، انخرطت الدول التي نجحت في تحقيق «معجزات» اقتصادية من هذا القبيل، في مسار تحول هيكلي يتسم بخصائص مشتركة. وبالتالي، فإنها استفادت بشكل عام من الظروف التاريخية الخاصة من أجل تغيير التوازنات من حيث الاقتصاد السياسي. وبعد ذلك، اتخذت قرارات مناسبة لتسهيل التحول الهيكلي، والتأهيل التكنولوجي وتنويع اقتصاداتها. وأخيرا وليس آخرا، تمكنت هذه الدول من تجاوز «السقف الزجاجي» (الذي يحمل هذه التسمية لأنه غالبا غير مرئي) عبر تجميع رأسمال متعدد الأبعاد غير ملموس عادة — رأسمال بشري ومؤسساتي واجتماعي على حد سواء – يشار إليه عامة بمصطلح «الرأسمال غير المادي».

المغرب الذي يواجه العديد من التحديات، يتواجد حاليا عند مفترق الطرق. في عام ٢٠١٦، كانت مسألة مستقبل المغرب مطروحة بشكل مماثل نسبيا لما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٤، خلال الأشغال التي اتسمت بها الذكرى الخمسون لاستقلال البلاد، لكن بشكل أكثر إلحاحا. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في التقرير الذي نشر بتلك المناسبة « المغرب أمام وضع تاريخي متسم بتعدد الاختيارات والمشاريع الكبرى، التي تنتظم، في نهاية المطاف، حول خيارين رئيسيين ومتعارضين: فمن ناحية، يمكن للبلاد أن تنخرط بقوة في دينامية رائدة للتجديد والتنمية، عبر استثمار الفرص المتاحة أمامه ومن خلال جعل سيرورة الإصلاح سيرورة دائمة وبنيوية. ومن ناحية أخرى، فالبحث عن حلول لبؤر المستقبل المعيقة للتنمية، يمكن أن يصطدم بتأجيل[٣٦] لا نهاية له». ثمة العديد من سيناريوهات التنمية الممكنة بالنسبة للمغرب في أفق ٢٠٤٠. وتكون جميعها رهينة إلى حد كبير بتطور ثلاثة معايير أساسية للاقتصاد الكلي: معدل الاستثمار، ومعدل التشغيل والمكاسب من حيث إنتاجية الاقتصاد برمته؛ وهذا التطور في حد ذاته رهين بتجاوز عدد من المعيقات المؤسساتية والمجتمعية.

يرتكز السيناريو الذي ينطوي على استقراء التوجهات التي لوحظت خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠–و٢٠١٥ تراكم قوي للرأسمال الثابت، ومحدودية خلق فرص العمل، وضعف المكاسب في الإنتاجية) على آلية تراكم الرأسمال الذي تبدو استدامته صعبة من منظور الاقتصاد الكلي. إن لم يعمل المغرب على تسريع مكاسب الإنتاجية بشكل كبير، فإن السيناريو الأكثر ترجيحا هو هبوط سلس يمكن المغرب من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، عبر تدارك العجز المستدام لميزان المدفوعات في حدود ٢ بالمئة إلى ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. بالفعل، يعتبر معدل اتجاه النمو الذي يبلغ ٣ بالمئة مقبولا، لا سيما بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، إلا أنه ليس من المرجح أن يرتفع إلى مستوى أعلى. وهكذا، فإن عواقب سيناريو من هذا القبيل من شأنها أن تكون هامة سواء بالنسبة لوتيرة الالتقائية في المغرب أو بالنسبة لخلق فرص العمل والحد من وطأة الفقر. وبالتالي، من المحتمل أن يستمر مستوى معيشة المغاربة في الارتفاع، لكنه لن يمثل سوى ٣٠ بالمئة من مستوى المعيشة في جنوب أوروبا بحلول ٢٠٤٠.

يمكن تأويل دينامية النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة كرؤية استشرافية لسيناريو الالتقائية البطيئة. وبالفعل، بعد اختلالات الاقتصاد الكلي في سنوات ٢٠٠٨–٢٠١٥، أعاد المغرب تدريجيا توازناته الأساسية اعتبارا من عام ٢٠١٣، وذلك تحديدا بفضل نجاح إصلاح صندوق المقاصة[٣٧] وتعديل في الميزانية ساعد في التخفيف من ارتفاع الواردات، في سياق الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط. وعلى الرغم من تضافر العديد من العوامل المواتية سواء على الصعيد الداخلي (انخفاض غير مسبوق لنسب الفائدة) أو على المستوى الخارجي، يلاحظ أن وتيرة التقدم خلال هاته السنوات الأخيرة أظهرت ميولا واضحا إلى الانخفاض.[٣٨] .هكذا، توضح هذه التجربة الأخيرة أنه في غياب مكاسب إنتاجية أقوى، يبدو أن المغرب سيواجه تحكيما صعبا بين اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي من جهة والنمو المعتدل من جهة أخرى.

فضلا عن ذلك، لعل هذا السيناريو لتباطؤ النمو والالتقائية البطيئة قد لا يكون غريبا بالنظر إلى التجربة الدولية. يكشف، بالفعل، من التاريخ الاقتصادي أن العديد من البلدان تنجح في تسريع نموها الاقتصادي بشكل كبير لعدة سنوات، كما كان الوضع في المغرب خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وأن هذا التسارع، في معظم الحالات، لا يكون مستداما في غياب إصلاحات هيكلية كبرى، كما أن معدلات النمو تعود في نهاية المطاف إلى مستوياتها التاريخية[٣٩]. علاوة على ذلك، يشير التباطؤ الاقتصادي الملاحظ خلال السنوات الأخيرة إلى أن المغرب يتجه نحو تحقيق هذا السيناريو كحد أدنى (أنظر الرسم البياني ١٥).

لكن، لو كان المغرب قادرا على اغتنام الفرص المتمثلة في تحوله الديموغرافي، وتنميته الحضرية وتزايد التمدرس من أجل تعميق إصلاحاته الهيكلية، فإنه سيتمكن من إعادة توازن نموذج النمو المعتمد في هذا البلاد عبر تسريع تحقيق مكاسب الإنتاجية وتحسين معدل تشغيل السكان. ويفترض سيناريو اللحاق المتسارع بالركب الاقتصادي ارتفاعا في إجمالي إنتاجية العوامل بنسبة ٢ بالمئة سنويا (مقابل ١ بالمئة في الفترة الأخيرة). وتبين التجربة الدولية أنه ليس من السهل استدامة مضاعفة مكاسب الإنتاجية بهذه الطريقة على المدى

الرسم البياني ١٥ المغرب: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٩–٢٠٠٦ و٢٠٠٧–٢٠١٦ (بالنسبة المئوية)

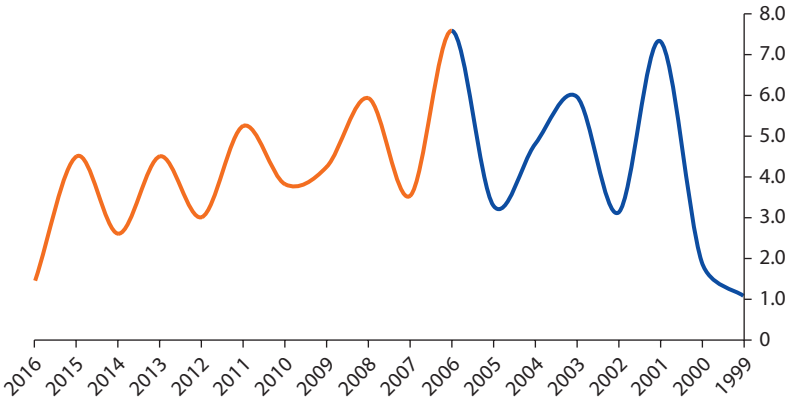

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ٢٠١٥ و٢٠١٦ (تقدير).

الرسم البياني ١٦ المغرب: السنوات الثلاثون المجيدة في المعجزات الاقتصادية، (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي/النسمة).

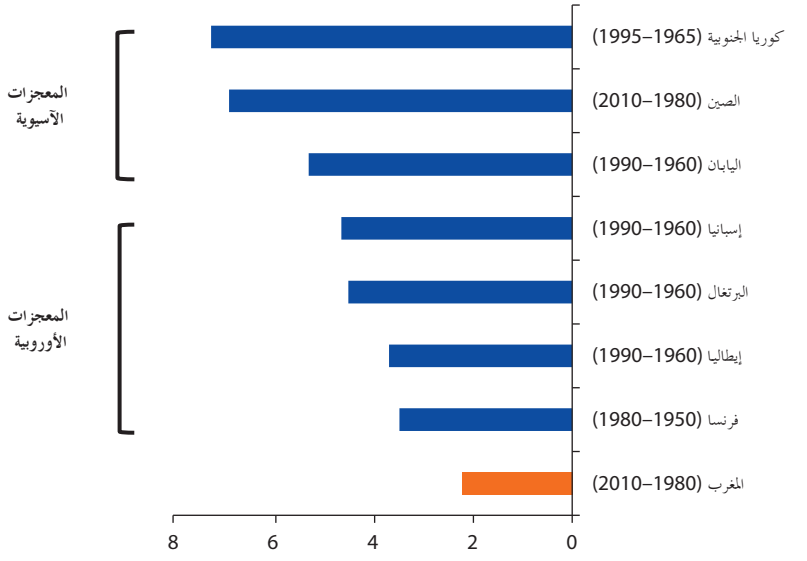

المصدر: قاعدة بيانات ماديسون، جامعة غرونيغوين (Université Groninguen).[٤٠]

الطويل. إلا أن عددا من الدول في جنوب أوروبا (١٩٦٠–١٩٨٠) أو جنوب شرق آسيا (١٩٧٠–١٩٩٠) تمكنت من إجراء هذا التغيير في إطار إقلاع اقتصادي حقيقي (أنظر الرسم البياني ١٦). وتقترن فرضية الرفع من الإنتاجية في سيناريو اللحاق بالركب بفرضية نمو معدل تشغيل الساكنة في سن العمل، والذي يفترض أن يرتفع من ٤٥ بالمئة في عام ٢٠١٥ إلى ٥٥ بالمئة في عام ٢٠٤٠، خصوصا تحت تأثير مضاعفة نسبة عمالة النساء التي تظل إلى حد الآن منخفضة للغاية وفي حدود ٢٣ بالمئة. إن الأثر التراكمي لزيادة الإنتاجية وارتفاع معدل التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى اتجاه للنمو أقوى وأكثر استدامة، في حدود ٤,٥ بالمئة متوسط سنويا إلى غاية عام ٢٠٤٠. ومن

المرجح أن يكون معدل النمو أعلى بكثير من التوجه الملاحظ في المغرب في السنوات الأخيرة. لكن، خلافا لنموذج النمو الحالي الذي يرتكز على تراكم رأس المال والديون التي تمت الإشارة إلى أنها بلغت حدودها القصوى، ينبغي أن يعتمد نموذج النمو هذا على مكاسب الإنتاجية وخلق فرص العمل الكفيلة بضمان استدامته وتعزيز فعاليته على المدى الطويل. ويتوقع أن يظل معدل الاستثمار عند مستوى مستقر بغية الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي، مما قد يؤدي إلى انخفاض نسبي في مساهمة الرأسمال في لنمو. إلا أنه من المرتقب أن يتم تعويض هذا الانخفاض النسبي من خلال تقويم وإنعاش الإنتاجية والتشغيل الذين يمثلان رافعتين أساسيتين لنمو قوي، مستدام وشامل.

يبرز سيناريو اللحاق المتسارع بالركب الاقتصادي الطبيعة الأساسية لمكاسب الإنتاجية التي تشكل حجر الزاوية بالنسبة لنمو قوي ومستدام على المدى الطويل وكفيل بتحسين رفاه ورفاهية المغاربة. صحيح أن رفع المكاسب الإنتاجية بنسبة ٢ بالمئة سنويا طيلة عدة عقود يشكل تحديا كبيرا لأنه ينطوي على تحول هيكلي عميق للاقتصاد وعلى مكاسب هامة من حيث النجاعة. وتبين التجارب الدولية أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا في حال قررت السلطات العمومية إجراء إصلاحات قوية وشجاعة وفسرت جدواها للساكنة. لكن، يجب أن تجتمع العديد من الشروط حتى يسلك المغرب، بدوره، هذا النهج. وعليه، يجب على المغاربة في المقام الأول أن يدركوا بشكل جماعي أن النموذج التنموي الحالي للمغرب قد وصل إلى حده. وبالتالي، يجب على البلد الشروع في إعادة تشكيل حقيقية لنموذجه التنموي وإدخال قطيعة متعددة الأشكال على مستوى تصميم وتنفيذ السياسات العمومية[٤١]. وفي غياب هذا الوعي، بما في ذلك داخل النخب الحاكمة، فإن السياسات الراهنة لن تشهد انعطافا هاما، ونظرا لأن نفس الأسباب ستؤدي إلى نفس النتائج، فقد يكتفي المغرب بسيناريو الالتقائية البطيئة. على الرغم من أن هذا السيناريو مقبول، خصوصا بالمقارنة مع التوقعات الخاصة ببلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنه لن يساعد المغرب في التقرب بشكل سريع من البلدان الأكثر تقدما خلال الجيل القادم وفي تلبية تطلعات الشباب المغربي برمته.

إن سيناريو التغيير العميق – الذي من شأنه أن يجعل المغرب ينخرط في تغيير هيكلي لبيئته الاقتصادية وفي تسريع مسار الالتقائية مع دول جنوب أوروبا في غضون جيل واحد – يتطلب من البلاد تعديل الاستراتيجيات والسياسات العمومية وتكييفها لصالح الرأسمال اللامادي. حسب هذا السيناريو، لن تتأتى المكاسب الإنتاجية الإضافية من الاستثمارات الجديدة في الرأسمال الثابت فحسب – حتى إذا كان من الواضح أن هذه الاستثمارات ضرورية، بل ستنبثق أيضا عن جهود معززة لمراكمة المزيد من الرأسمال البشري والمؤسساتي والاجتماعي. وبالتالي، فإن التحديات التي تواجه المغرب من أجل الرفع من الإنتاجية من جهة وتطوير الرأسمال غير المادي من جهة أخرى، تشكل في الأساس الوجهين لعملة واحدة: تحسين بيئة تراكم عوامل الإنتاج. وبالفعل، يتأثر الابتكار، وتبني تكنولوجيات جديدة وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج الضرورية من أجل تحفيز الإنتاجية، بشكل مباشر بالسياسات الرامية إلى تعزيز الرأسمال البشري، وجودة المؤسسات والرأسمال الاجتماعي. في كلتا الحالتين، تشكل الإنتاجية والرأسمال غير المادي متغيرات «غير ملموسة» تعكس جودة البيئة المؤسساتية والبشرية والاجتماعية. وفي الأخير، ترتبط الإنتاجية والرأسمال غير المادي إلى حد كبير ببعضهما البعض ولعل هاتين المتغيرين الرئيسيين هما ما ستحدد مسار نمو وتطور ورفاهية المغرب عام ٢٠٤٠.

لعل المغرب، من خلال إيلاء المزيد من الأولوية للرأسمال غير المادي، ينخرط في مسار جديد جزئيا، وإن كان ينبثق أيضا بشكل منطقي عن العديد من عمليات التشخيص والمطالب الملحة بالتغيير. أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في خطاب العرش الذي ألقاه في يوليوز ٢٠١٤، أن الرأسمال غير المادي يمكن أن يصبح « معيارا أساسيا خلال وضع السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم.» وبالتالي، فإن اختيار الاستثمار في الرأسمال غير المادي من شأنه أن يوفر للبلاد استراتيجية تنموية حقيقية متسقة وعرضية؛ هذه الاستراتيجية التي افتقر إليها في الماضي. وبذلك، يمكن للسلطات أيضا أن تستفيد بشكل أفضل من العديد من الدراسات الاقتصادية المعمقة والمنجزة بشأن المغرب خلال السنوات الأخيرة. وحتى قبل أن يفتح باب النقاش الحالي حول مسألة الرأسمال غير المادي، ركز جزء كبير من هذه الدراسات على ضرورة التغيير وعلى المحاور الرئيسية للإصلاحات الرامية إلى تحسين الحكامة وإعادة النظر في دور الدولة، وتعزيز التنافسية، والنهوض بالقطاع الخاص، وتطوير الرأسمال البشري وكذلك حماية البيئة. ويبدو أن الظروف الحالية سانحة لإنجاز هذا التغيير أكثر من أي وقت مضى.

فضلا عن ذلك، إن إعادة توجيه أولويات السياسات العمومية في المغرب نحو تطوير الرأسمال غير المادي، ستقوده حتما إلى تغيير استراتيجيته التنموية وإلى تعزيز حكامة السياسات القطاعية. بالفعل، على الرغم من الجهود المبذولة والإنجازات التي لا يمكن إنكارها في بعض القطاعات، لا تزال السياسات القطاعية المتواصلة لأكثر من عقد من الزمن تجد صعوبات في تحقيق النتائج النسقية، وخلق الآثار المتضاعفة، ووضع المغرب على مسار نمو مرتفع بشكل أكثر استدامة[٤٢]. ولعل ضعف النتائج النسقية لا يعزى إلى عدم وجود اتساق بين السياسات القطاعية [٤٣]، إذ أن ما يضعفها في الغالب هو أن الاستراتيجيات التي تنطوي عليها غير كافية لرفع تحديات الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، لا تشجع السياسات العمومية والتدابير التحفيزية، فيما يخص استراتيجية تطوير العقار السكني، على الاستثمار في رأسمال إنتاجي يصبح عاملا لتحقيق مكاسب الإنتاجية. فحتى عندما تسعى السياسات القطاعية لتطوير قطاع إنتاجي معين بشكل مباشر، فإنها لا تشكل سوى حلول جزئية واعتباطية ذات آثار إيجابية غير مؤكدة ومحدودة. لذلك، يجدر تعديل استراتيجية التنمية وتعزيز الأسس

المؤسساتية والعرضية للسياسات العمومية. إلا أن التجارب الدولية، على المستوى المؤسساتي، تشير أن النهوض بمجتمع مفتوح (open society)، حيث يتم اتخاذ القرارات بشكل مستقل وبطريقة لا مركزية من قبل تشكيلة واسعة من الفاعلين الاقتصاديين، كفيل بخلق عوائد اقتصادية هامة.[٤٤]

أجرت اللجنة المعنية بالنمو والتنمية (٢٠٠٨)، التي شكلتها العديد من الدول في عام ٢٠٠٦ بدعم من البنك الدولي، تحليلا للخصائص الاقتصادية لثلاثة عشر بلدا حققت نسبة نمو تتجاوز ٧ بالمئة لأكثر من ٢٥ عاما منذ عام ١٩٥٠. سلطت اللجنة الضوء على الظروف اللازمة حتى يتمكن بلد ما من تحقيق مستوى عال من النمو والحفاظ عليه. وهذه الشروط خمسة وهي كالآتي: قيادة قوية وحكامة متينة؛ مشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي؛ مستويات عالية للاستثمار والادخار؛ موارد مرنة، لا سيما من حيث فرص العمل؛ وأخيرا سياسة مدمجة موجهة نحو تقاسم فوائد العولمة، وولوج الأشخاص الأكثر حرمانا إلى الخدمات العمومية وتقليص الفوارق بين الجنسين. وبالتالي، فإن الكثير من الحقائق المجردة التي أبرزتها لجنة النمو والتنمية — سواء كان ذلك من حيث سيادة دولة القانون والحكامة الجيدة، والانفتاح التجاري، والثقة، والمنافسة المفتوحة، وانفتاح أسواق العمل أو مشاركة النساء والشباب — تحيل على السمات المحددة للمجتمع المفتوح.

الإستثمار في الرأسمال اللا مادي

لا يمكن للتسارع المستدام لإجمالي إنتاجية العوامل أن ينجم عن عملية إصلاح واحدة، كيفما كان مستوى طموحها. بعبارة أخرى، ستكون زيادة الرأسمال غير المادي في المغرب حتما متعددة الأشكال. علاوة على ذلك، لا يكون من الممكن تنفيذ جميع الإصلاحات في آن واحد، حتى وإن كان على المغرب إرسال إشارة قوية عن التغيير الجاري. وبالتالي، تنبثق سبل عمليات الإصلاح المقترحة أدناه عن التشخيص المنجز حول وضع الاقتصاد المغربي في عام ٢٠١٦، وتهدف إلى تهيئة الظروف اللازمة لارتفاع مستدام في النمو بغية تسريع اللحاق بالركب الاقتصادي في المغرب والنهوض برفاهية متقاسمة بشكل أفضل. واستمدت عناصر الإصلاح هذه من الأبعاد الثلاثة الرئيسية للرأسمال غير المادي التي تمت مناقشتها مع تقسيم العناصر المؤسساتية إلى عنصرين فرعيين:

- الرأسمال المؤسساتي لدعم السوق، بمعنى المؤسسات الكفيلة بتسهيل التخصيص الأكثر فعالية للرأسمال والعمالة في الاقتصاد وبتيسير اندماج المغرب في الاقتصاد الدولي.
- الرأسمال المؤسساتي العمومي الذي يهدف إلى النهوض بسيادة القانون والعدالة، وتعزيز تحديث الإدارة، بما في ذلك عبر اللامركزية، وإلى تحسين جودة الخدمات العمومية وإمكانية الولوج إليها.
- الرأسمال البشري الذي ينطوي على ولوج الجميع إلى منظومات أفضل للتربية والتعليم والصحة والحماية ولتنمية الطفولة.
- وفي الأخير، الرأسمال الاجتماعي، باعتباره رأسمالا غير مادي يعزز التقدم في جميع المجالات الأخرى، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والثقة بين الأفراد داخل المجتمع.

الإستثمار في المؤسسات الداعمة للسوق

يقاس أداء المؤسسات الداعمة للسوق من خلال ثلاثة أهداف على الأقل: تخصيص تنافسي للرأسمال، والبطالة الهيكلية الضعيفة والمشاركة الاقتصادية العالية، والاندماج الاقتصادي والمالي الدولي القوي.

تخصيص تنافسية للرأسمال

في عام ٢٠١٤، تم تسجيل ٣٠٠ براءة اختراع فقط في المغرب، أي ما يعادل أقل من ١٠ براءات اختراع عن كل مليون نسمة، وسجلت ٥٠ منها فقط باسم شركات[٤٥]. على سبيل المقارنة، سجلت البرازيل ٢٤ براءة اختراع عن كل مليون نسمة، وتركيا ٦٥، وبولندا ١٢٤. ولا يزال الاقتصاد المغربي ضعيف التركيز على الابتكار والاستثمار والمنافسة. فالشركات المغربية ضعيفة البنية، ومتواضعة الحجم وضعيفة التدويل وبالتالي، لا تعتبر مبتكرة بما فيه الكفاية. فعلى الرغم من المستويات العالية للاستثمارات الممولة أساسا من الصناديق العمومية، لا يزال القطاع الخاص ضيقا نسبيا ولا ينمو بشكل هام وسريع. فالشركات الصغرى والمتوسطة تواجه العديد من المعيقات التي تحد من تطورها، فضلا عن أن الكثير منها لا يزال في القطاع غير النظامي، بينما ينبغي لها أن تكون محرك الابتكار. ومن جهة أخرى، لم تحقق السياسات العمومية لدعم ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة لا سيما من خلال مبادرات مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة (مساندة وامتياز) سوى نتائج متباينة. وبالمثل، لم تساعد المنصات الصناعية المندمجة (P2i)، بحكم ضعف نسبة إشغالها، إلا نسبيا في معالجة إشكالية الولوج إلى العقار بشكل يتماشى مع احتياجات المقاولات. وبالتالي، يعتبر محرك المنافسة والابتكار في المغرب معطلا إلى حد كبير. ولعل هذا الخصاص في دينامية القطاع الخاص يعرقل التحول الهيكلي للاقتصاد من جهة وتحقيق مكاسب في الإنتاجية التي عادة ترتبط به من جهة أخرى، وبالتالي، يعوق النمو وخلق فرص العمل في نهاية المطاف.

علاوة على ذلك، يعزى ضعف انفتاح الأسواق واستمرارية النظام التحفيزي القطاعي التقديري، غير الفعال والمنتج للعديد من الخروقات، إلى حد كبير إلى تطبيق قواعد عدم ناجعة من الناحية الاقتصادية وغير منصفة من الناحية الاجتماعية. وبالتحديد، يرتكز جوهر الدولة الحديثة على الفصل التام بين المصالح العامة والخاصة[٤٦]. وعلى الرغم من التقدم الملموس والمحرز في تحسين بيئة الأعمال — والذي تجلى تحديدا من خلال التقدم الهام للمغرب في مؤشر أداء قطاع الأعمال – فإن هذه بيئة الأعمال لا تزال تبدو لمعظم الفاعلين غير قابلة للتنبؤ، وبيروقراطية بشكل مفرط أو غير متكافئة وبالتالي، فهي لا توفر مستوى الثقة الذي يحتاج إليه الفاعلون الاقتصاديون التجار للاستثمار على المدبين المتوسط أو الطويل. وتلخَّص أهم الإكراهات المشار إليها في المسوحات لدى المقاولات والشركات في الفساد، ومنافسة القطاع غير النظامي، وضعف المستوى التعليمي لليد العاملة وفي صعوبات الولوج إلى التمويل (أنظر الرسم البياني ١٧). ولا تزال الفجوة بين النظام البنكي، المتطور بشكل جيد نسبيا، وبين الأسواق المالية، الأقل تطورا بكثير، بالغة وتشكل عائقا أمام تمويل وتطوير المقاولات. علاوة على ذلك، ساهمت الاستراتيجيات القطاعية المغربية على مر الزمن في إدخال العديد من التشوهات الاقتصادية، سواء من حيث الضرائب والنفقات العمومية واللوائح التنظيمية، دون أن تؤدي إلى التغيير الهيكلي الاقتصادي المنشود. وعلى الرغم من النجاحات القطاعية التي لا يمكن إنكارها (قطاع السيارات والطيران والأبناك)، فإن أثر هذه الاستراتيجيات القطاعية لا يزال ضعيفا بالمقارنة مع طموحاتها النسقية. وتحديدا، لم تحقق استراتيجية الانبثاق الصناعي لعام ٢٠٠٤ ولا المخطط الوطني للانبثاق الصناعي الذي تلاها في عام ٢٠٠٨ والذي كان يهدف إلى خلق ٤٠٠,٠٠٠ منصب عمل في نهاية عام ٢٠١٥، الآثار المتوقعة من إعادة التصنيع. وبالتالي، فإن المخطط الجديد للتسريع الصناعي (٢٠١٤–٢٠٢٠)، الذي يرمي إلى الرفع من حصة القيمة المضافة الصناعية التي بلغت ١٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ إلى ٢٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠ وإلى خلق ٥٠٠,٠٠٠ منصب عمل، قد يواجه نفس الإكراهات.

يحتاج المغرب إلى مؤسسات قوية تعزز وتضمن انفتاح الأسواق والمنافسة الحرة بغية تخصيص الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الرأسمال، بحسب تثمينها واستخدامها الأمثل. إن تنفيذ قواعد المنافسة ومكافحة الحالات المنطوية على الريع تشجع الشركات على الابتكار واعتماد تكنولوجيات جديدة، مما يساعدها في خفض تكاليفها وتحسين جودة منتجاتها. ففي عصر الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت المنافسة في صلب اقتصاد المعرفة الذي يشكل مصدرا متزايدا لخلق الثروات في جميع البلدان[٤٧]. ويشمل

الرسم البياني ١٧ أهم العقبات التي تحول دون التنمية من منظور المقاولات والشركات.
(بالنسبة المئوية للمقاولات المستجوبة)

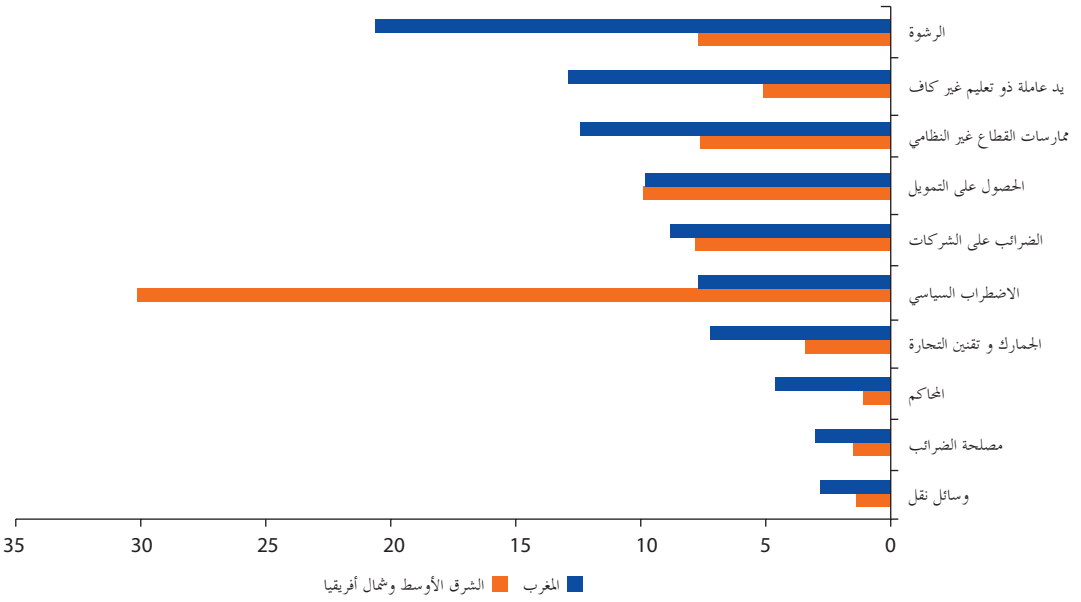

المصدر: البنك الدولي. Enterprises Surveys، المغرب، ٢٠١٣.

اقتصاد المعرفة قدرة الاقتصاد على ملاءمة المعارف القائمة لخلق مفاهيم أو لإنتاج أفكار جديدة. وفي معظم الأحيان، يؤدي الابتكار في مجال معين إلى خلق عناقيد للابتكار في مجالات أخرى. وبالتالي، فإن الدينامية الناجمة عن السباق إلى الأفكار الجديدة تصبح عامل التحول الهيكلي وارتقاء الاقتصاد. لذلك، يمكن للمغرب، من أجل إطلاق العنان لمحرك المنافسة والابتكار، أن يشتغل على المجالات الأربعة ذات الأولوية الآتية:

- **تعزيز المنافسة العادلة ومكافحة الريع**. يجب من الآن فصاعدا ترجمة روح التغيير التي حملها دستور عام ٢٠١١ والعديد من القوانين المعتمدة في السنوات الأخيرة من أجل المزيد من المنافسة والشفافية بين الفاعلين في السوق، إلى أفعال. ويتعلق الأمر تحديدا بتعزيز استقلالية وتوضيح صلاحيات سلطات التقنين والحد من أشكال الريع المرئية (العقار، الشهادات والتراخيص، والتصاريح الإدارية.) وغير المرئية (اختلالات التقنين). وينبغي تحسين فرص الولوج إلى العقارالحضاري الصناعي عبر لوائح تنظيمية شفافة وميسرة. كما ينبغي مراجعة دور مختلف الفاعلين العموميين العاملة في القطاعين التجاري وغير التجاري حتى يمتثل سلوكهم لمبادئ الإطار الجديد للأعمال. وينبغي للسلطات إزالة الممارسات التقديرية وضمان تطبيق القوانين والأنظمة بشكل موحد على جميع الشركات. وتحديدا، ينبغي التقليص بشكل صارم من آجال المدفوعات بين الزبناء والموردين، بدءا بمتأخرات الدفع للدولة والشركات العمومية، لما لها من تأثير كبير على الحاجة إلى الرأسمال المتداول وبقاء الشركات على قيد الحياة خاصة منها المقاولات الصغرى والمتوسطة. وبالمثل، يجب على الدولة الإسراع في سداد قروض ضريبة القيمة المضافة للمبالغ المدفوعة الزائدة إلى الشركات بحيث تعود ضريبة القيمة المضافة إلى حيادها الاقتصادي.

- **تحسين مناخ الأعمال التجارية وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية**. تعتبر عمليات الإصلاح لمناخ الأعمال حساسة من الناحية السياسية ومعقدة من الناحية التقنية. لذلك، فإنها تتطلب التنسيق الوثيق والفعال بين مختلف الفاعلين المعنيين في القطاعين العمومي والخاص. ويطرح التسيير الاستراتيجي وتنسيق البرامج والأنشطة التابعة للقطاعات الوزارية تحديا معقدا أيضا، لا سيما بالنظر إلى تكاثر البرامج القطاعية والمتدخلين العموميين والخواص. وسيكون نجاح هذه الإصلاحات رهينا بشكل رئيسي بقدرة الحكومة على تنسيق السياسات العمومية ورصد تنفيذها وتقييمها، وذلك على مختلف المستويات: الحكومة، والإدارات المركزية، والإدارات المحلية، والوكالات المستقلة، والفاعلين في القطاع الخاص، والممثلين النشطين للمجتمع المدني. ولعل تشكيل لجنة بين وزارية لرصد الاستراتيجية، كما يوصي بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره المشار إليها أعلاه، يمثل وسيلة جديرة بالاهتمام.

- **استخدام اللامركزية الجارية حاليا من أجل تعزيز إشراك الفاعلين المحليين من القطاعين العمومي والخاص في مقاربة جهوية للتنمية الاقتصادية**. تظل الاستراتيجيات والبرامج الحكومية قائمة بشكل كبير على مقاربة مركزية للاستراتيجيات القطاعية «التنازلية» ولا تراعي بالشكل الكافي الخصوصيات الاقتصادية المحلية واحتياجات الساكنة من حيث الإدماج الاجتماعية في ظرف الجهوية المتقدمة. ويبقى الفاعلون النشطاء على الصعيد المحلي غالبا ممثلين لا مركزيين للوزارات والوكالات المركزية، لكن عددهم غير كاف كما أنهم ملزمون بالامتثال لقوانين وقواعد للتدبير المالي تحد من فعاليتهم الوظيفية. ويتوقع من عملية اللامركزية السارية أن تمكن من إرساء السياسات الوطنية القطاعية في دينامية للتنمية المحلية أكثر مراعاة للمزايا والاحتياجات الخاصة للأقاليم. ومع ذلك، يطرح تنفيذ هذا النموذج المؤسساتي الجديد العديد من التحديات المرتبطة بالحكامة التي ينبغي حلها في أجل قصير سواء كان ذلك من أجل تحديد، تمويل، تنفيذ أو تسيير الاستراتيجيات والمشاريع التنموية. فضلا عن ذلك، ينطوي هذا النموذج على ضرورة إعادة النظر في دور وحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تضطلع بدور هام في التنمية الترابية، من قبيل وكالات التنمية الجهوية، والمقاولات العمومية المتواجدة بشكل قوي على الصعيد المحلي، والفاعلين الرئيسيين في التمويل العمومي (صندوق الإيداع والتدبير، صندوق الحسن الثاني.) والتي يتعين عليها تحسين حكامتها وشفافيتها من أجل إشراك أفضل للفاعلين المحليين.

- **تكثيف النهوض بتغيير ثقافي حيال المقاولة والابتكار**. ثمة طموحات واضحة في التغيير لدى الشباب المغربي، لكنها لا تزال تواجه بعض المعايير الاجتماعية التي تتحول ببطء. ووفقا لمسح أجري في عام ٢٠١٥ على تلاميذ المدارس الثانوية، ١٣,٤ بالمئة فقط الحاصلين على شهادة الباكالوريا في المستقبل يرغبون في العمل بالقطاع الخاص، بينما يطمح ٦٠ بالمئة منهم الالتحاق بالخدمة العمومية[٤٨]. لذلك، يعتبر تغيير العقليات وبناء ثقافة الابتكار داخل بنية الأسرة والمدرسة والإدارة أمرا ضروريا حتى تستفيد عمليات الإصلاح الرامية إلى تطوير القطاع الخاص من انخراط واسع النطاق وأن تكون مستدامة وشاملة. إلا أنه، على الرغم من حملات التوعية المنجزة في المغرب، يشكل استمرار الإكراهات الاجتماعية المرتبطة بالإدراك المتباين، أو بالأحرى السلبي للابتكار، وضعف ثقافة المقاولة في المغرب عائقا أمام تطوير اقتصاد مبتكر وديناميي ومستدام. ووفقا لنفس البحث، ٣٧ بالمئة فقط من التلاميذ عبروا عن

اهتمامهم بتأسيس شركة، بينما لم يكن لأكثر من ٤٤ بالمئة منهم أي رأي في هذه المسألة. وبالتالي، يجب على الفاعلين المؤسساتيين المنخرطين في تصميم وتنفيذ السياسات العمومية أن يكسب المزيد من المصداقية، وهذا يعني تنفيذ حكامة جديدة في القطاع الخاص، وإنجاز إصلاح ضروري لتحسين الأداء الاقتصادي للبلاد، خاصة في مجال الابتكار.

سوق عمل أكثر نجاعة وإدماج

يتوفر المغرب على أحد أضعف معدلات النشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي العالم بأقل من مواطن نشط من أصل اثنين في سن العمل. يوجد بالبلد أيضا حوالي مليون شخص عاطل عن العمل (ما بين ٩ بالمئة و١٠ بالمئة من الساكنة النشطة)، الأغلبية العظمى منهم من الرجال، الشباب، الذين يعيشون في المدينة، والحاصلين على الأقصى على مستوى التعليم الثانوي. هؤلاء الشباب العاطلون عن العمل هم أيضا عاطلون على المدى الطويل، حيث أن الثلثين منهم عاطلون عن العمل لأكثر من سنة[٤٩]. لذلك، فإن هذه البطالة الواسعة بين الشباب تشكل هاجسا بالنسبة للسلطات العمومية: لم يستفد الشباب المغاربة، إناثا وذكورا، بشكل كاف من الانتعاش الاقتصادي المتجدد الذي شهده البلد خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. وهكذا، تشير التقديرات لعام ٢٠١٥، أن ثمة في البلاد حوالي ٢,٧ مليون من الشباب غير البالغين ١٥-٢٩ سنة (خاصة الشابات) الذين ليسوا في صفوف العمل ولا التعليم أو التدريب. وعندما يتم تشغيل الشباب، فعامة ما تكون حظوظ عملهم في العمالة الهشة بدون عقد عمل ٨ من أصل ١٠. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم الحصول على وظائف «جيدة» بشكل كاف على أساس الجدارة. يؤمن الشباب أنه بدون علاقات، يكون من الصعب الحصول على عمل في القطاع النظامي[٥٠]. ويغذي هذا الوضع الشعور بالإقصاء والظلم ويعزز صورة المجتمع الذي يستفيد فيه الرجال البالغون وأرباب الأسر أكثر من الفرص المتاحة في سوق العمل. وفي الأخير، تعتبر آفاق الحركية الاجتماعية و والارتقاء للحصول على وظائف أكثر إنتاجية، محدودة. وبالتالي، تصبح الوظيفة العمومية المسلك المفضل لديهم، خاصة وأن أداء سوق العمل في المغرب يتميز من بإقصاء شديد وعدم تكافؤ الفرص[٥١].

تعزى هذه النتائج الرديئة جزئيا إلى ضعف مؤسسات سوق العمل. تفرض مدونة الشغل المغربية تنظيما معقدا ومقيدا غير ملائم لاحتياجات التحول الهيكلي للبلاد – خاصة لإعادة التخصيص الدائم للتشغيل من أجل مزيد من النجاعة. وبالمقارنة مع العديد من البلدان المنافسة، يعتبر تنظيم سوق العمل مقيدا للغاية، لا سيما فيما يخص استخدام العقود محددة المدة، والفصل عن العمل، ومرونة ساعات العمل (أنظر الرسم البياني ١٨). كما يعتبر مستوى الحد الأدنى للأجور مرتفعا جدا بالمقارنة مع متوسط الدخل في البلاد، ويمكن

الرسم البياني ١٨ صعوبات في التوظيف وفي الفصل عن العمل

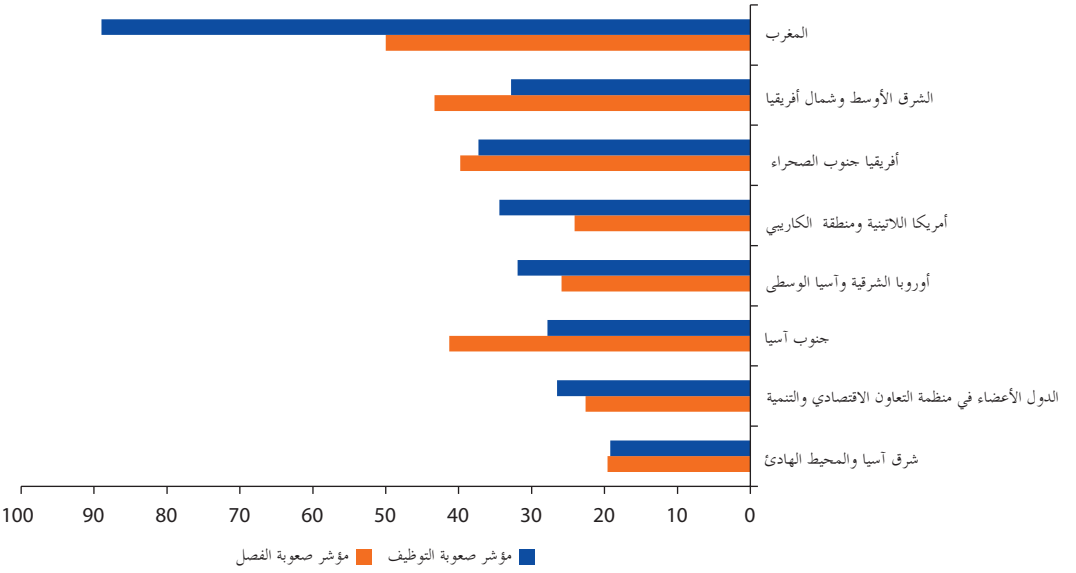

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) لعام ٢٠١٣.

للاتفاقيات الجماعية وعلاوات الأقدمية أن تؤدي إلى تحديد مستويات للأجور أعلى من إنتاجية الأجراء. وفي الأخير، تساهم المستحقات الاجتماعية المرتفعة في زيادة كلفة التشغيل وتثبيط التشغيل في القطاع النظامي خاصة لدى الشباب. وهكذا، تستفيد فئة قليلة فقط من العمال من نظام الضمان الاجتماعي. وفي المجموع، تتضافر قواعد سوق العمل في تعزيز الدائرة المفرغة للقطاع غير النظامي الذي يشغل ٧ من أصل ١٠ أشخاص في القطاع الخاص. وأمام هذا الوضع، تجد سياسات سوق العمل النشطة ووكالات المساعدة في التشغيل صعوبات في تحقيق النتائج المتوخاة.

بالنظر إلى التحديات الديموغرافية والاجتماعية، لعل المغرب سيستفيد من توسيع وتعميق الورش الحالي للبرامج الرامية إلى وضع التشغيل في صلب العمل العمومي من خلال إعادة تشكيل مؤسسات سوق العمل بناء على أسس أكثر مثانة وإدماج. تشير التقديرات أن إعادة التأسيس هاته من شأنها أن تعزز بشكل كبير المشاركة الاقتصادية والتشغيل، خاصة العمالة النظامية للشباب والنساء، وأن تحد من البطالة مع الحفاظ على الأجور[٥٢]. وعلى غرار الإصلاحات التي أنجزتها العديد من الدول، ينبغي أن يسترشد الإصلاح في المغرب إلى مبادئ المرونة في العمل، وسلامة العمال وفعالية سياسات سوق العمل النشطة.

- **إضفاء طابع المرونة على القوانين المنظمة للشغل.** لعله من الممكن تبسيط مدونة الشغل إلى حد كبير وملاءمته مع المعايير والممارسات الدولية — بما في ذلك معايير وممارسات البلدان المنافسة للمغرب التي تمكنت من القضاء على البطالة — في مجال الفصل عن العمل والتعويضات ذات الصلة، واستخدام العقود محددة المدة، والمرونة في ساعات العمل ودفع مقابل ساعات العمل الإضافية وغيرها من الجوانب الواردة في مدونة الشغل، بما في ذلك تأطير أفضل لممارسة حق الإضراب في إطار قانون تنظيمي جديد وملائم.
- **خفض التكاليف وتعزيز سلامة العمال.** تخفيض تكاليف العمل من شأنه أن يعزز ومكافحة االعمل في القطاع الغير النظامي وتعزيز التنافسية لدى العمال. يمكن تبني أنظمة مختلفة للحد الأدنى للأجور من أجل جلب العمال ذوي الإنتاجية الضعيفة إلى القطاع النظامي وتمتيعهم بتغطية اجتماعية. ولعل الرفع من الشفافية والفعالية في تمويل الضمان الاجتماعي من شأنه أن يوفر حيزا ماليا كفيلا بتمويل نظام شامل للتأمين على البطالة، وتحسين حماية العمال وتسهيل حركية العمل وفق مبدأ حماية الأشخاص وليس الوظائف.
- **تحسين فعالية سياسات سوق العمل النشطة.** بغية الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الأجراء والشركات، يبدو أنه من العاجل تفويت خدمات التوظيف والتدريب إلى مصالح خارجية في إطار عقود مدفوعة الأجر لمزودي الخدمات بناء على النتائج. فضلا عن ذلك، يجب أن تهتم سياسات سوق العمل النشطة أيضا بفئة السكان غير المؤهلة، حسب الطلب والاحتياجات الراهنة والمتوقعة للقطاع الخاص. وفي الأخير، يمكن تعزيز حكامة وفعالية ونجاعة سياسات سوق العمل النشطة التابعة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات باعتماد إطارات للرصد والتقييم قائمة على النتائج.

إدماج أقوى للمغرب في الاقتصاد الدولي

لم يستقل المغرب قطار العولمة[٥٣]بالنظر لعدد الشركات المصدرة الذي لا يتجاوز ٥،٣٠٠ شركة (تقريبا دون أدنى تغيير منذ ١٥ عاما)، في حين أن تركيا تتوفر على ما يقرب من ٦٠،٠٠ شركة. على الرغم من أن المغرب قد فتح تدريجيا اقتصاده على التجارة الدولية وعلى الاستثمارات الأجنبية، فإنه لا يزال يجد صعوبات في الاستفادة الكاملة من الاستقرار السياسي الذي ينعم به، ومن قربه من أوروبا، ومن جاذبيته النسبية للاستثمارات الأجنبية حتى يجعل من هذا الافتتاح ميزة تنافسية حاسمة تمكنه من تحقيق لحاق سريع ومندمج بالركب الاقتصادي. بل إن حصة المغرب في التجارة الدولية تميل إلى التراجع منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، في حين أن معظم منافسيه عززوا حصتهم بشكل كبير (أنظر الرسم البياني ١٩). ودون التقليل من أهمية التطور الإيجابي للمحتوى التكنولوجي للصادرات الجديدة للمنتوجات المصنعة (قطاع السيارات، والطيران، والإلكترونيات)، فإن المغرب يعاني في المجموع للزيادة من حجم صادراته والرفع من مستوى تصنيع وتثمين منتوجاته المصدرة. ويعتبر حوالي ٧٠ بالمئة من المستهلكين المغاربة المنتوج الذي يحمل علامة «صنع في المغرب» (made in Morocco) متوسط الجودة بالمقارنة مع المنافسة الأجنبية[٥٤]. حتى الآن، وعلى الرغم من النتائج المشجعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لم تتمكن المغرب من ولوج سوى جزء صغير من أسواقه المحتملة، وخاصة في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فبينما كان المغرب سَباقا في تحرير بعض صناعات الخدمات (النقل الجوي) قبل بضع سنوات، فقد اتجه فيما بعد إلى التخصص في مهن الخدمات ضعيفة التعقيد وحتى الآن لا يستغل بما فيه الكفاية القيمة المضافة التي توفرها الأنشطة المتواجدة في بداية أو نهاية سلاسل القيمة العالمية.

إن انخفاض معدل اختراق الصادرات المغربية سواء من حيث السلع أو الخدمات يسلط الضوء على المشاكل الهامة للقدرة التنافسية لهذا البلد. لا تخص هذه المشاكل ارتفاع كلفة عوامل الإنتاج فقط، الناجمة عن الحماية الممنوحة لقطاع الخدمات وعن جمود الأسعار المحلية، بل وكذلك جودة المنتوجات والبنى التحتية والخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة. وعلى الرغم من الإنجاز

الرسم البياني ١٩ حصة المغرب في التجارة العالمية، ١٩٨٠–٢٠١٣
(مؤشر ١٠٠ لعام ١٩٨٠)

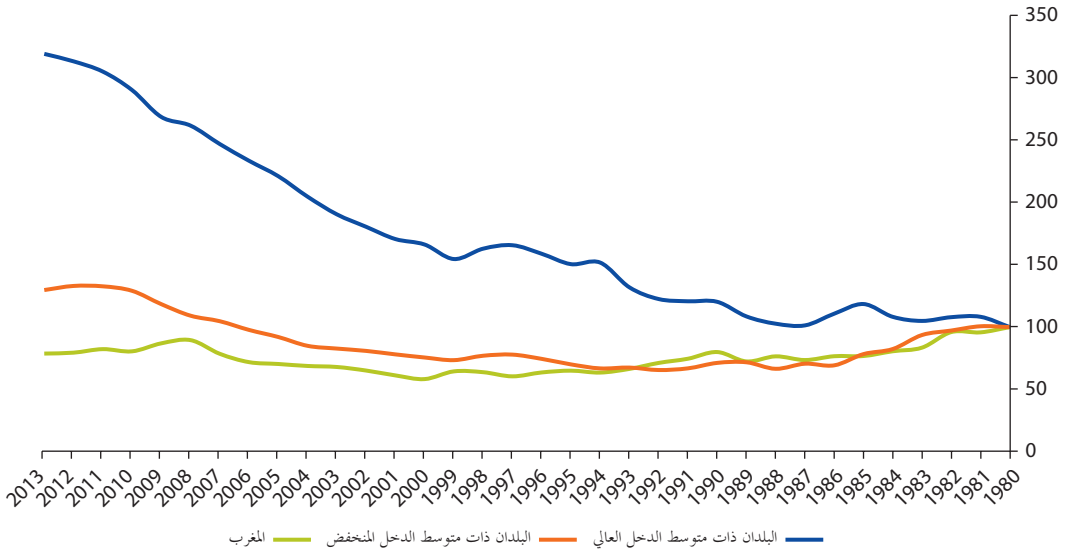

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي.

الرائع المتمثل في ميناء طنجة المتوسط وتحقيق تقدم حقيقي في إدارة الجمارك، يعاني المغرب بشكل خاص من الآجال والتكاليف المرتبطة بالخدمات اللوجستية لصادرات وواردات السلع والتي تتجاوز الآجال والتكاليف التي يسجلها أهم منافسيه. احتل المغرب في عام ٢٠١٥، الرتبة ٨٦ من بين مجموع ١٦٠ بلدا، من حيث مؤشر الأداء اللوجستي، متراجعا بـ٢٤ رتبة مقارنة بالرتبة المتوسطة للفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠١٤[٥٥]. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب نظام سعر الصرف الثابت ومراقبة الأصول الذين يشجعان نمو قطاع السلع غير المتداولة ويشكلان عقبة هامة أمام تنافسية الأسعار وتنويع المنتوجات والاندماج الإقليمي والعالمي للمغرب. ويعزى الوضع الراهن للتدابير التحفيزية للسوق وضعف تنويع الصادرات من أجل منتوجات أكثر تطويرا إلى عزوف المصدرين عن المخاطرة. فالشركات المغربية المصدرة غالبا ما تكون عتيقة، صغيرة الحجم وأقل قدرة على تزويد سلاسل القيمة العالمية من الفروع المحلية للشركات متعددة الجنسيات.

إلا أنه من المثبت نظريا وتجريبيا أن المؤسسات التي تحكم التجارة الخارجية لبلد معين تساعد في الاستفادة من مزايا التخصص والتقسيم الدولي للعمل من أجل مزيد من النجاعة الاقتصادية وتحول هيكلي أسرع وأجور أعلى. سينجح المغرب في الرفع من إنتاجيته إذا تمكن القطاع الخارجي من التطور والمساهمة بشكل أكبر في النمو. وسيتم هذا التغيير عند اختفاء «التحيز ضد الصادرات» الذي لا يزال يميز المؤسسات والسياسات التي تحكم المبادلات الخارجية[٥٦].

- **تخفيف نظام الصرف ومراقبته.** يؤدي نظام الصرف الثابت الذي يشجع قطاع السلع غير القابلة للتداول إلى إضعاف القدرة التنافسية للأسعار في الأسواق الثالثة. و على غرارتحليلات بنك المغرب،[٥٧] ينبغي للمغرب النظر في تسريع اعتماد نظام صرف أكثر مرونة حتى يجد الدرهم المغربي باستمرار سعر توازن السوق. وتبدو هذه المسألة أكثر إلحاحا لأن المغرب ركز بشكل رئيسي على المنتوجات ذات القيمة المضافة المنخفضة التي تعتبر تنافسية أسعارها حاسمة في الأسواق الثالثة والتي لا يتردد المنافسون الأجانب في استخدام آلية الصرف بشأنها. وكمثال على ذلك، ارتفعت قيمة الدرهم المغربي بحوالي ١٠٠ بالمئة مقابل الريال البرازيلي أو الراند في جنوب أفريقيا منذ عام ٢٠١٢ أو بنسبة ٥٠ بالمئة مقابل الليرة التركية منذ عام ٢٠١٣. وبالتوازي، ينبغي مواصلة تخفيف مراقبة الصرف بغية ضمان قابلية التحويل الكاملة للدرهم على المدى المتوسط، وبالتالي الرفع من جاذبية المغرب لدى المستثمرين والفاعلين التجاريين العالميين، لا سيما في أفق تحويل «مدينة الدار البيضاء المالية» إلى مركز مالي إقليمي.

- **تحسين النظام التجاري وتسهيل التجارة.** لعل المغرب يستفيد من خفض الحواجز التجارية، مثلا عبر إطلاق خطة جديدة لتخفيض وتوحيد الرسوم الجمركية ذات الصلة ببند الدولة الأكثر حظوة (المرتفعة بنسبة ٢٥ بالمئة)، وعبر الحد تقليص عدد الخطوط التعريفة التي لا تزال النسب المطبقة عليها تتجاوز عمليات التثبيت التي أنجزها المغرب حيال منظمة التجارة العالمية، وأيضا عبر التكافؤ التدريجي للرسوم الجمركية لفائدة جميع شركائه[٥٨]. وفي نفس السياق، ثمة إمكانيات هائلة لتحرير التجارة الفلاحية التي لا تزال محمية خلف جدار من الحصص «الكوتا» والتعريفات الجمركية المرتفعة. ولعل المغرب يستفيد أيضا من تخفيف وترشيد الإجراءات غير الجمركية والتدابير المتعلقة بها من حيث الوقت والكلفة[٥٩]. وفي الأخير، يشكل تسهيل التجارة والترابط الإقليمي، لا سيما البحري، أجندة لم تُستكمل بعد لكنها أساسية بالنسبة لاندماج المغرب.

- **تحسين نظام الاستثمار.** إذا كان المغرب قد انفتح بشكل واسع على الاستثمارات الأجنبية، فلا يزال عليه إزالة بعض القيود المفروضة على مشاركة الأجانب في رؤوس الأموال الخاصة ببعض القطاعات (خدمات النقل، التأمين، والخدمات المهنية، إلخ)، مع السهر على ضمان أن التدابير التحفيزية المستخدمة لجذب المستثمرين الأجانب لا تمنع الاندماج المحلي وأن المقتضيات القانونية الواضحة المتعلقة بالمحتوى المحلي تطبق في ظروف جيدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمغرب أن يتبنى سياسة عقارية أرخص، وأكثرشفافية و اتساقا واستقرارا بغية جذب المزيد من المستثمرين الأجانب.

- **التفاوض بشأن اتفاقية طموحة للتبادل الحر الشامل والمعمق.** إن آفاق إبرام اتفاقية التبادل الحر المعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي والارتقاء الضروري بالقواعد واللوائح التنظيمية في المغرب في العديد من المجالات يشكلان هدفا استراتيجيا ينطوي على إمكانية فريدة من نوعها لنمو وتحول الاقتصاد المغربي[٦٠]. إن النهوض بمزيد من الحرية فيما يتعلق بحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة بين المغرب والاتحاد الأوروبي من شأنه أن يساعد المغرب في التبوء بوضع أفضل في المنافسة العالمية، بما في ذلك عبر إدماجه في سلاسل القيمة الأوروبية، مما سيساهم إلى حد كبير في الرفع من إجمالي إنتاجية العوامل في البلاد.

الإستثمارفي المؤسسات والخدمات العمومية

إلى جانب المؤسسات الداعمة للسوق، ينبغي للمؤسسات العمومية الأخرى أن تسهر على تأمين الوظائف السيادية للدولة، بدءا بالعدالة واحترام سيادة دولة القانون، ومرورا بأداء هذه المهام بأقل كلفة بفضل إدارة فعالة للشأن العام، وأخيرا عبر توفير خدمات عمومية ذات جودة عالية وفي متناول الجميع.

احترام سيادة دولة الحق والقانون

لأنهم لا يثقون إلا قليلا في هيئات الطعن والوساطة، يتخلى ٩٠ بالمئة من المواطنين المقيمين عن رفع دعاوى في حالة الضرر أو عن التبليغ عن بعض الاختلالات[٦١]. وكما تشير إلى ذلك مختلف الدراسات والتقييمات الدولية، تعاني سيادة القانون والنظام القضائي في المغرب من سمعة سيئة تتسم بضعف النجاعة، والتحيز، وعدم الاستقلالية، والرشوة والفساد، إلخ (أنظر الرسم البياني ٢٠). وفقا لترتيب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية «ترانسبارنسي» الدولية في عام ٢٠١٥، تراجع ترتيب المغرب وبات يتقاسم مع الجزائر نفس الرتبة (٨٨) مسبوقا بخمسة عشر (١٥) دولة من أفريقيا جنوب الصحراء و٩ دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٦٢]. ولا يزال المغرب يواجه تحديات هامة على الرغم من أنه أنجز العديد من الإصلاحات السياسية العامة لتعزيز دولة الحق والقانون، لا سيما الحقوق الأساسية للمواطنين من خلال دستور عام ٢٠١١، واعتماد ميثاق لإصلاح المنظومة القضائية، وتبني استراتيجية وطنية لمكافحة الرشوة. لكن أهم الاختلالات التي يتم عادة تحديدها كمعيقات لسيادة القانون قد لا ترتبط بالنصوص بقدر ما ترتبط بالمؤسسات والأفراد المسؤولين عن تطبيقها. ويسجل المغرب نتائج ضعيفة فيما يتعلق بحماية السلامة الجسدية وأمن الأشخاص، على وجه الخصوص. كما لا تزال حماية الأملاك تشكل تحديا كبيرا. ويستمر انعدام الأمن العقاري وضعف أداء سوء العقار في تشكيل أهم العقبات التي تعترض الاستثمار والإنتاجية العقارية. أما فيما يخص اليقين القانوني وحماية العقود، فإن أداء المغرب متغير: بينما تعتبر آجال المعالجة جيدة، يبقى عدد وكلفة المساطر سيئا، مما يعكس عدم تجانس قوي للغاية من حيث نجاعة المحاكم التجارية.

- **إلا أن سيادة القانون تشكل عنصرا أساسيا في الرأسمال المؤسساتي للأمة.** منذ آدم سميث، ونحن نعلم أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو «في دولة لا تتمتع بإدارة منظمة للعدالة»[٦٣]. عندما يكون النظام القانوني لبلد ما غير قادر على توفير الحماية للأشخاص وضمان حق الملكية واحترام العقود وعلى إيجاد تسوية للنزاعات مقبولة من قبل جميع الأطراف، فإن هذا النظام لا يمكن أن يضمن انفتاح المجتمع وحسن سير المبادلات التجارية. لذلك، يتعين على المغرب أولا السهر على إعمال الحقوق الجديدة المنصوص عليها في

الرسم البياني ٢٠ مؤشر سيادة القانون في المغرب، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى

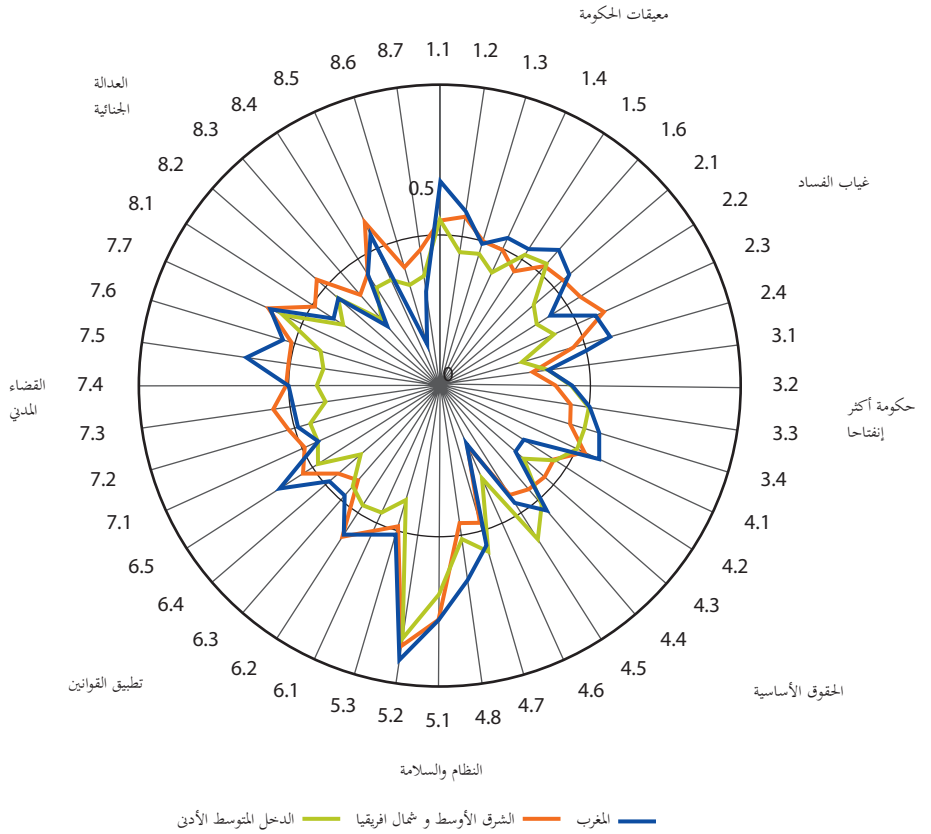

المصدر: مشروع العدالة العالمية (WPJ)، مؤشر سيادة القانون، ٢٠١٤.

الدستور وميثاق إصلاح المنظومة القضائية، بما في ذلك من مقتضيات تكميلية تبدو ضرورية من أجل التسريع في إعطاء إشارة قوية عن تغيير حقيقي قيد الإنجاز. وبشكل خاص، يعتبر تبني حق في الولوج إلى المعلومات طبقا لروح الدستور، شرطا مسبقا لتحقيق شفافية الدولة ومساءلتها وحكامتها الجيدة. ولعله من الجدير أيضا إعادة إطلاق الزخم الذي طبع إصلاح العدالة. وفقا لبنك المغرب « هذا ورش أساسي من أجل حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية بل وكذلك من أجل تحسين مناخ الأعمال التجارية، والاستثمار والمقاولة. وسيساعد تحقيق هذا المشروع في آجال معقولة في تراجع الإدراك السلبي للعدالة من قبل المستثمرين والمواطنين بشكل عام»[٦٤].

- **توفير حماية أفضل للأشخاص**. ينبغي على المغرب العمل على تحسين منظومته القضائية بشكل كبير، تحديدا من أجل ضمان التكافؤ من حيث المسطرة (الحق في الحياة وفي حماية الأشخاص) والعدالة الجنائية (الحياد، ومكافحة الرشوة والفساد) وذلك بغية تأمين الحماية القانونية الفعالة والسلامة للجميع. ويمكن للمغرب أن يعطي إشارة على إرادته في تعزيز حماية الأشخاص عبر التبني السريع لتدابير للوقاية والطعن والرصد في مجال الممارسات التعسفية. علاوة على ذلك، يمكن تحسين ضمان الولوج المتكافئ لخدمات العدالة عن طريق تعزيز نظام المساعدة القانونية وعبر مراقبة أفضل للاستخدام للاعتقال الاحتياطي.
- **توفير حماية أفضل للممتلكات**. لأن الوضع الحالي يقوض فرص الاستثمار والتنمية في مجموع البلاد، ينبغي إدخال تحسينات عميقة وجوهرية على النظام العقاري ترمي إلى الامتثال لمبادئ العدالة والمساواة، وهذا يعني العمل على جعل هذا النظام مزدوجا (النظام العقاري الرسمي القائم على التسجيل الرسمي والنظام التقليدي العرفي) وأكثر قابلية للتنبؤ عبر اعتماد قانون موحد للعقار، وتشجيع تسجيل المعاملات العقارية في السجل العقاري، وضمان حماية أفضل لحقوق الملكية العقارية، بما في ذلك بالنسبة للزوجات، وتوضيح نظام نزع الملكية.

- **توفير حماية أفضل للعقود.** إن إجراء تشخيص معمق للمساطر وعمليات تنفيذ العقود من شأنه أن يكشف مختلف المعيقات على طول سلسلة التنفيذ، وأن يساعد في التغلب على العقبات — الملموسة أو الإجرائية — التي تعرقل التقديم والتنفيذ الفعلي للخدمات في جميع أرجاء البلاد. ولعل عملية التشخيص هاته من شأنها أيضا، عبر توحيد وتحسين الممارسات في مجال العقود، أن تساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي.

تحديث الإدارة العمومية

- **رغم جهود التحديث، لا سيما في إطار برامج دعم إصلاح الإدارة العمومية (PARAP)، يظل القانون الأساسي للوظيفة العمومية، الذي وضع في عام ١٩٥٨، غير كاف للاستجابة لمتطلبات التدبير الحديث للموارد البشرية.** لا يزال عمل الإدارة يرتكز إلى مفاهيم المنصب والترقية المبينة على الأقدمية في حين أن العمل والأداء ينبغي أن يكونا حجز الزاوية الذي تقوم عليه المبادئ التنظيمية للإدارة. وتعتبر بنية الأجور جامدة وغير متسقة وغير عادلة، ولا تكافئ الأداء الفردي أو الجماعي. ولا يتم فرض العقوبات على المشاكل التأديبية (بما في ذلك التغيب) بشكل صحيح، على الرغم من المنشور الصادر عن رئيس الحكومة في هذا الشأن في عام ٢٠١٢ وإحداث بوابة خاصة في عام ٢٠١٤. فضلا عن ذلك، تظل كلفة تشغيل الوظيفة العمومية المغربية مرتفعة بالمقارنة مع جودة الخدمات المقدمة. وتمثل رواتب الموظفين التي تفوق أكثر من مرتين الأجور في القطاع الخاص (بما في ذلك الحكومات المحلية) ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل المغرب أحد البلدان ذات كتلة الأجور الأعلى من بين الدول الناشئة المنافسة له (أنظر الرسم البياني ٢١). إلا أن تقييمات رسمية مختلفة تؤكد في الوقت نفسه على الجودة غير المُرضية للخدمات العمومية وعلى الانطباع السيء عنها لدى الساكنة[٦٥].

- **يمكن للإدارة العمومية أن تساهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاجية في البلاد، لكن شريطة تحديثها.** على الرغم من أن الإدارة المغربية أسست تقليديا وفقا لمبدأ الاستحقاق والجدارة، فإنها (على غرار إدارات أخرى في العالم) تميل إلى خلق بعض ردود الفعل — من قبيل عزوف عن المخاطرة والابتكار، أو تحويل روح الخدمة في بعض الأحيان إلى الدفاع عن حقوق مكتسبة — التي تتعارض مع ضرورة تكيفها مع تطور دور الدولة. إلا أن تحديث الإدارة في جميع أنحاء العالم يدعو إلى التغيير في تصميم الخدمات العمومية والوظيفة العمومية، لا سيما في سياق لامركزية الدولة. وبذلك، ترمي سبل الإصلاحات المتبعة عادة إلى نقل المسؤوليات إلى المستوى اللامركزي في مجال إدارة الموارد البشرية، وإلى تمكين المديرين، وتعزيز مرونة سياسات التوظيف وتطوير المسار المهني، وتشجيع الأداء الفردي والجماعي، وبشكل عام، إلى نزع البيروقراطية من الإدارة[٦٦]. وفي نفس السياق، فإن العديد من الدول التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بعض الدول الناشئة (نيوزيلندا والمكسيك، وكوريا الجنوبية وسنغافورة) ذهبت إلى أبعد من ذلك عبر إصلاح إطار الوظيفة العمومية، ببساطة من خلال إزالة صفة الوظيفة العمومية عن معظم موظفي الدولة.

الرسم البياني ٢١ كتلة الأجور في الإدارات العمومية، بما في ذلك الحكومات المحلية، ٢٠١٢
(في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)

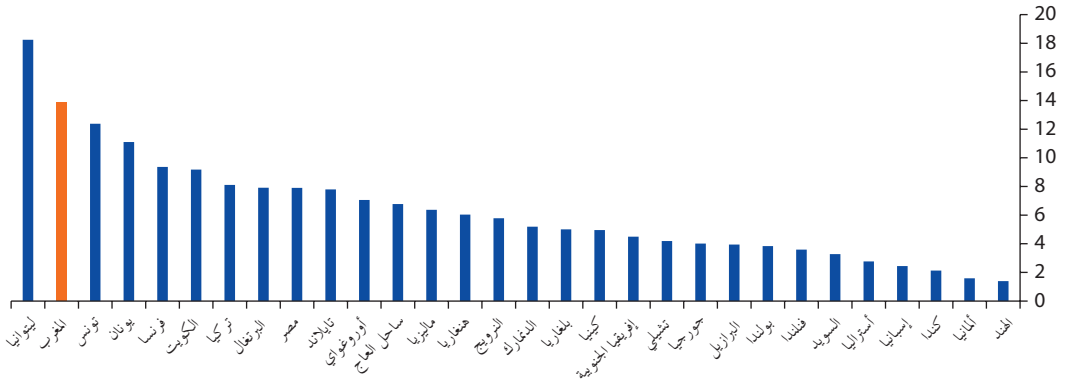

المصدر: مؤشرات البنك الدولي (IDM)، البنك الدولي.

- **إلغاء الطابع المركزي للدولة**. جاء قراراللامركزية "الجهوية الموسعة" في الوقت المناسب من أجل تصحيح العيوب المؤسساتية واختلالات الحكامة المركزية والترابية، وبغية تحديد الصلاحيات والوسائل والآليات الكفيلة بضمان توازن أفضل في توزيع السلط بين الحكومة المركزية والجهات والجماعات المحلية. لهذا، ينبغي أن يطلق المغرب بحزم عملية الجهوية الموسعة النسقية وإلغاء الطابع المركزي عبر النقل الحقيقي والتدريجي لسلطات صنع القرار، والموارد والإمكانيات المطابقة للمستويات الترابية المناسبة. وينبغي عند إنجاز هذه العملية بشكل خاص توخي الحذر واليقظة حتى لا تتحول الجهوية إلى انتشار لخدمات لامركزية وإلى مجرد تكاثر للهياكل التنظيمية المركزية، أو إلى تطوير لبيروقراطية جهوية خالية من السلطة التقريرية الحقيقية ومن الإمكانيات و القدرات الملائمة للتدخل.

- **إصلاح الوظيفة العمومية**. إن ملاءمة وضع الوظيفة العمومية مسألة حساسة بطبيعتها، لكن يمكن للمغرب في مرحلة أولى توحيد الإجراءات الإصلاحية الجارية عبر إدخال مفاهيم الأداء والنتائج في تدبير الموارد البشرية بشكل فعلي لمكافحة للخصاص في الأداء وللتغيب عن العمل. فضلا عن ذلك، يوفر تنفيذ الجهوية الموسعة وتعزيز الوظيفة العمومية المحلية فرصة فريدة لإعادة النظر في وضع الوظيفة العمومية لتتناسب مع متطلبات الممارسات الفضلى في مجالات التدبير الحديث والحكامة الجيدة، وللاعتراف تحديدا بالأداء كعنصر أساسي في عملية التوظيف والتدبير وتعزيز الموارد البشرية. فضلا عن ذلك، ينبغي للمغرب تعزيز الأنشطة التي تم إطلاقها بغية تشجيع الحركية داخل الإدارة وتوسيع نطاق اللجوء إلى التعاقد والنهوض بالمساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلاد تعزيز الرأسمال البشري للوظيفة العمومية عبر الإعمال الكلي لبرنامج التكوين[٦٧] ومن خلال سياسة للتكوين المستمر المتسق والفعال تستنير بشكل منتظم إلى تشخيص للمهارات الناقصة وتنظم في شكل خطط للتكوين فردية ومندمجة في عملية التقييم.

- **خفض تكاليف التشغيل**. ينبغي أن يتحكم المغرب في تكاليف تشغيل إدارته عبر التحكم بشكل أفضل في كتلة الأجور، الأمر الذي يتطلب التنفيذ الصارم للقانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية (LOLF) بغية جعل القروض الشخصية محدودة ومن أجل إطلاق مسار الجهوية الموسعة بشكل فعال. كما ينبغي أن يعهد إلى الوزارات الفنية تدبير قروض الأجور الخاصة بها (حاليا، تستثني ميزانيات البرامج الخاصة بالوزارات الأجور التي تمثل في بعض الأحيان أكثر من ٩٠ بالمئة من تكاليفها المتكررة)، ومحاسبتها المالية، مع ضمان اتساق جميع إجراءاتها مع الإكراهات الماكرو اقتصادية المرتبطة بالمالية العامة.

- **التفكير في الإدارة الإلكترونية**. ينبغي للمغرب أن يهدف إلى جعل إدارته العمومية أكثر حداثة وفعالية عبر الاستخدام المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة، بما في ذلك عبر مواصلة برنامج توفير الخدمات للمواطنين والمقاولات[٦٨] بطريقة إلكترونية، وأيضا من خلال جعلها أكثر إنتاجية واستراتيجية من أجل الاستعداد، عبر برنامج تكويني ملائم وتأهيل الكفاءات، للجوء بشكل متزايد لخدمات التفويض بشراكة مع القطاع الخاص. وبالمثل، فإن تعميم تقاسم الخدمات العرضية داخل هذه الإدارة من شأنه أن يساهم في تعزيز النجاعة وخفض التكاليف. وفي الأخير، ينبغي إجراء تفكير شامل واستراتيجي بكل شفافية ودون تابوهات حول مفهوم الوظيفة العمومية في القرن الواحد والعشرين عبر استنباط الدروس من الإصلاحات التي تم تنفيذها في العديد من بلدان العالم التي يتم فيها حاليا توظيف الغالبية العظمى في الإدارة عبر عقود محددة المدة.

حكامة جديدة للخدمات العمومية

- **نسبة عالية من المغاربة غير راضية عن جودة الخدمات العمومية التي يعتبرون تقديمها أشبه بالامتياز من الحق** (أنظر الرسم البياني ٢٢)[٦٩]. وتؤكد العديد من مؤشرات الحكامة العالمية ضعف أداء المغرب لا سيما فيما يتعلق باستقلالية العدالة، ومراقبة الميزانية وشفافيتها، ومكافحة الفساد، واستخدام الرشاوى في القطاع الخاص[٧٠]. ولا يزال ضعف الولوج إلى المعلومات حول الخدمات العمومية يشكل عائقا رئيسيا ويساهم في اختلالات خطيرة. ومن جهة أخرى، يرتبط ضعف النظام بمشكلة في الحكامة، لا سيما ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن المرتفق، أكثر من مشكلة في الإمكانيات. كما أن المساواة في الولوج إلى الخدمات لا يزال يشوبها العديد من التفاوتات الجهوية والمجالية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ومن ناحية أخرى، فإن التغيب، المنتشر على نطاق واسع في بعض الخدمات العمومية من قبيل التربية والتعليم أو الصحة، يقوض فرص جميع المغاربة للمساواة في الولوج، خاصة مهم الذين يتواجدون في المناطق القروية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر ثقافة التقييم والمساءلة غير راسخة بما فيه الكفاية في المغرب. وتنطبق هذه المعاينة على كافة مستويات تقديم الخدمات العمومية، وبصفة أعم على مستوى السياسات العمومية وبرامج الميزانية التي تمولها.

الرسم البياني ٢٢ إدراك حكامة الخدمات العمومية من قبل المغاربة

« فيما يتعلق بالخدمات العمومية، هل رأيكم بشكل عام...»

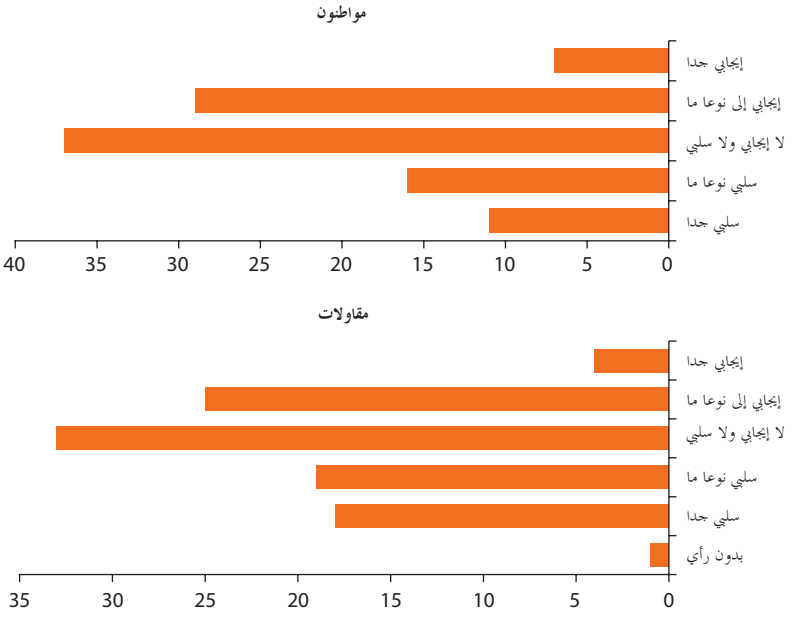

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (٢٠١٣). تقرير حول حكامة الخدمات العمومية، CESE.

تؤثر جودة السلع والخدمات العمومية على تنمية القطاع الخاص وظهور الطبقة الوسطى[٧١]. عندما تكون المؤسسات ذات جودة عالية وفي متناول الجميع بطريقة شفافة، فإنها لا تساهم فقط في الأداء الاقتصادي بل وكذلك في الرفاه الجماعي، والثقة وحس المواطنة وبالتالي في الرأسمال الاجتماعي. وينبغي للمواطنين المرتفقين الاضطلاع بدورهم الرئيسي في تحسين إدارة الخدمات العمومية وتعزيز مساءلة الدولة. وقد أُثبت اليوم أن الحكامة الجيدة للخدمات العمومية يجب أن ترتبط بجودة الخدمات المقدمة بدلا من التركيز فقط على المدخلات أو السعي إلى استيراد نماذج غير ملائمة للسياقات والمشاكل المحلية. وبالتالي، فإن تحسين حكامة الخدمات العمومية ينطوي على وضع المواطن المرتفق في صلب النظام باعتباره مستفيدا من ذلك النظام ومنظما له في آن واحد.

- **الإصغاء لصوت المواطن المرتفق**. من المتوقع أن تساعد بعض القوانين التنظيمية بموجب الدستور الجديد في تحسين حكامة الخدمات العمومية من خلال تعزيز صوت المواطنين ومشاركتهم في صياغة وتنفيذ السياسات والخدمات العمومية. ويتوفر المغرب على العديد من الأدوات المتاحة أو التي ستكون متاحة قريبا لتمكين المواطنين من التأثير المباشر على تقديم الخدمات والتي يجب استخدمها بشكل كامل: الحق في تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع أو الاستشارات الشعبية، مثل تلك التي شرع فيها المغرب في قطاع الصحة (Intidarat/ انتظارات الصحة).
- **الإخبار والمساءلة**. ينبغي إعمال الحق في المعلومة، الذي عرض مشروع قانون بشأنه على البرلمان، بشكل فعال بغية ضمان المساواة في الولوج إلى المعلومات للجميع (مواطنين وشركات)، وبالتالي الحد بشكل كبير من إمكانية التمييز والظلم والفساد. ولعل المساءلة تتعزز عبر تنفيذ الإصلاح المالي وإصلاح الوظيفة العمومية القائمة على الأداء، وعبر تسريع رقمنة البيانات، وكذلك من خلال إصدار ميثاق للخدمات العمومية وإنشاء نظام شامل لتلقي وتدبير شكاوى المرتفقين المواطنين.
- **تبسيط عملية صنع القرار وتقريبها من المرتفق**. ينبغي العمل على استمرارية عملية اللامركزية وتعميقها من خلال تعبئة الموارد التقنية والمالية والبشرية، وتحسين حكامة الخدمات العمومية المحلية، ومواصلة تبسيط الإجراءات والمساطر وولوج المواطنين والشركات إلى الخدمات (على سبيل المثال عبر أرقام التعريف أو الشبابيك) وكذلك عن طريق تحسين الترابط بين الإدارات. ومن هذا المنظور، تشكل

الجهوية الموسعة تحديا وفرصة في آن واحد إذ أنه يتعين على الحكامة والقدرات المحلية أن تكون في مستوى الرهانات المطروحة وألا تكون مجرد طبقة إضافية من عدم الفعالية تنضاف إلى المورق الإداري.

- **تجريب مقاربات جديدة وتقييمها.** تساعد التجربة والتقييم في اختبار مقاربات جديدة — خاصة عندما تصطدم هذه المقاربات بعادات وبمجموعات المصالح المشتركة — وفي مراعاة الدوافع النفسية للمرتفقين ولمقدمي الخدمات[٧٢] بشكل أكبر. وهكذا، يمكن للتجريب والتقييم أن يشجعا المنافسة بين مقدمي الخدمات، وظهور عمليات التشخيص وممارسات للتغيير أكثر إدماجا علاوة على تطوير تدابير تحفيزية للابتكار؛ وكلها طرق مفادها النهوض بالتحسين المنتظم للسياسات العمومية لفائدة المرتفقين المواطنين.

الاستثمار في الرأسمال البشري

يشكل تعزيز الرأسمال البشري، بالتزامن مع تقوية الرأسمال المؤسساتي، شرطا لا غنى عنه لتحقيق المزيد من الازدهار في المستقبل لجميع المغاربة. ومن الواضح أن عملية التعزيز هذه تتطلب وضع منظومتي التربية والصحة في صلب نظام اللحاق بالركب الاقتصادي في المغرب، بما في ذلك إعطاء أولوية أكبر لحماية وتنمية الطفولة.

التربية في صلب التنمية

على الرغم من التحسن المسجل منذ عام ٢٠٠٠، يعاني حوالي ثلث ساكنة المغرب من الأمية و٢١ بالمئة فقط من الأطفال الذين يبلغون من العمر ١٠ سنوات يتقنون أساسيات القراءة مقابل ٨٧ بالمئة في المتوسط بالنسبة للبلدان المشاركة في اختبارات توجهات الدراسات العالمية للعلوم والرياضيات (*PIRLS*)[٧٣] **(أنظر الرسم البياني ٢٣)**. كان متوسط عدد سنوات الدراسة، الذي يحسب بالنسبة للسكان البالغين من ٢٥ سنة فما فوق، قد حدد في عام ٢٠١٣ في ٤,٤ سنوات، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي المحدد في ٧,٧ سنوات، ومتوسط الدول العربية (٦,٣ سنوات) وقريبة من نسبة المسجلة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (٤,١ سنوات). وبحسب التقييمات الدولية للتلاميذ المغاربة في الرياضيات والقراءة والعلوم، يأتي المغرب ضمن المراتب الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنه أحد الدول التي تشهد انخفاضا مطردا وملحوظا في جودة التعليم. علاوة على أن هذا النظام يميل إلى إعادة إنتاج التفاوتات والحتميات الاجتماعية، التي تؤدي إلى إحداث "فجوة مدرسية" حقيقية بعالمين تعليميين موازيين تفصلهما القدرة المالية للأسرة. أما الجامعة المغربية فتظل غائبة عن تصنيف شنغهاي لأفضل ٥٠٠ جامعة في العالم.

- **للحفاظ على النمو أو تسريع وتيرته على المدى الطويل – أساسا من أجل الالتقائية مع بلدان جنوب أوروبا – لا يتوفر المغرب على خيار آخر سوى الرفع من إنتاجيته، وبالتالي الرفع من المستوى التعليمي لساكنته.** وعلى نقيض التدابير

الرسم البياني ٢٣ تلاميذ بالغين من العمر ١٠ سنوات قادرين على قراءة نص أساسي (المستوى الرابع)، بالنسبة المئوية

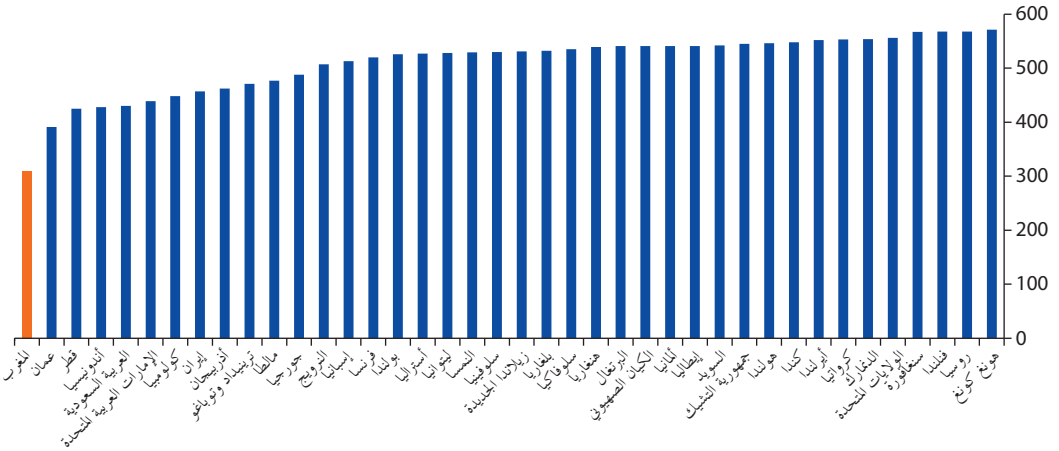

المصدر: يونيسكو، ٢٠١٤.

الرامية إلى تخصيص المزيد من الموارد — على غرار البرنامج الاستعجالي- يتعلق الأمر هنا بالقدرة على تكييف المنظومة التربوية وجودة التعليم التي يجب أن تشكل الأولوية القصوى لأنها ضرورية لتعزيز الرأسمال البشري للبلاد. ولعل الرسائل القوية للعاهل المغربي وتعبئة الفاعلين منذ عام ٢٠١٣ خير دليل على الأهمية التي توليها الدولة لإشكاليات التربية مما ساعد في إعداد رؤية استراتيجية على المدى الطويل (٢٠١٥-٢٠٣٠) لقطاع التربية. إلا أن الإصلاحات التربوية المتوخاة في إطار الرؤية الاستراتيجية، يجب أن تتحلى بالواقعية، من أجل فعاليتها، وأن تهتم بشكل أولوي بالإكراهات الرئيسية في إطار "معالجة بالصدمات" ترمي إلى إحداث "معجزة تربوية " بمعنى تحقيق تحسن كبير للغاية في مستوى التلاميذ المغاربة مقارنة بنظرائهم في بلدان أخرى.

- **تحديث المنظومة البيئية التربوية**، بمعنى إعادة صياغة المناهج التربوية وطرق التدريس حتى ينقل المدرسون قيما إيجابية (الاستحقاق والجدارة، والتقدم، والحرية، و التفكير النقدي، والمسؤولية)، ويراقبوا ويضمنوا اكتساب المهارات الأساسية، بما فيها عبر الدعم المدرسي، وكي يشجعوا أيضا التكوين المهني للشباب الذي يسفر عن فرص عمل حقيقية.

- **توظيف وتدريب أفضل للمدرسين**. لا يمكن لأداء أي نظام تعليمي أن يكون أفضل من أداء المدرسين العاملين فيه. لذلك، يتطلب تحسين جودة التربية والتعليم إحداث قطيعة مع الأسلوب الحالي لتوظيف المدرسين لجذب مرشحين مؤهلين من ذوي الإمكانيات القوية نحو مزاولة مهن التدريس ومن أجل إعدادهم بشكل أفضل، وتطوير أنظمة للتقييم والتأطير ملائمة للرفع من أداء المدرسين المزاولين. ويشكل احتمال تجديد هيئة التدريس بشكل هام خلال السنوات المقبلة فرصة لا ينبغي تفويتها لتجنيد المدرسين بناء على تكوينهم، ومهاراتهم ومحفزاتهم.

- **اعتماد حكامة جديدة للمدرسة**. ينبغي إعادة تركيز حكامة المدارس العمومية على تحسين الخدمة المقدمة للتلميذ، وينبغي أن تهدف عملية الإصلاح العميقة هاته إلى تحقيق ثلاثة إجراءات لا يمكن الاستغناء عنها لجعل النظام أكثر فعالية، وأكثر شفافية وأكثر نجاعة: (أ) مراجعة اختصاصات ومسؤوليات جميع الفاعلين في المنظومة التربوية، بما في ذلك المسؤولون عن المدارس والمدرسين حتى يكون التنظيم أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات التلاميذ؛ (ب) إجراء التقييم على عمليات التعلم بشكل فعلي و متزايد ، من أجل مساءلة الفاعلين وتثمين الجودة، وهذا ما يعني مراجعة وضع المدرسين، وتقييمهم وتعويضهم؛ (ج) إشراك الآباء وأولياء الأمور بشكل أكبر كي يساهموا، إلى جانب المؤسسة التعليمية، في تحسين جودة النظام.

- **تطوير عرض تربوي بديل**. لمواكبة عملية إصلاح المنظومة التربوية العمومية التقليدية، ينبغي للمغرب أن يعزز التنافسية التربوية عبر النهوض بعروض بديلة في القطاع الخاص تصب تماما في مهمة الدولة المتمثلة في توفير تعليم ذي جودة عالية لجميع الأطفال المغاربة، مع تثمين حرية الاختيار والابتكار. ولعل في التجارب التي أنجزت في جميع أنحاء العالم (المدارس ذات الميثاق، وشيكات التربية، والتعلم في البيت) ما يمكن أن يلهم المملكة المغربية لأن تلك التجارب غالبا ما حققت نتائج أكاديمية إيجابية سواء بالنسبة للتلاميذ المسجلين في هذه الهياكل أو لهؤلاء المسجلين في المدارس العمومية المجاورة لها.

- **تعزيز "مهارات القرن الواحد والعشرين"**. لجني ثمار الثورة الرقمية الجارية، يجب على المدرسة أن تدرس المهارات اللازمة لتحقيق الازدهار في اقتصاد المستقبل: التعاون والتواصل والمهارات الاجتماعية والثقافية، والمواطنة، وبالطبع التمكن من تكنولوجيا المعلومات والاتصال[٧٤]. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى التحسينات التي يمكن أن تتحقق بفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصال (تحديث تدبير المؤسسات، وملاءمة التعلم لمستوى كل شخص، وبرامج تدريبية إضافية للمدرسين، أشكال إضافية للتقييم)، ينبغي أن تدرج هذه التكنولوجيات في استراتيجية شاملة لا تغطي سوى الجوانب التقنية وحدها بغية استخدامها بشكل مفيد ومعقول، بما في ذلك من أجل ضمان اكتساب المهارات الأساسية وتثمين الإبداع والقدرة على التكيف والتفكير النقدي.

الصحة من أجل اقتصاد سليم وذي صحة أفضل

يسجل المغرب معدلات وفيات الأمهات ووفيات الرضع والأطفال مرتين أعلى من المعدلات المسجلة في تونس (أنظر الرسم البياني ٢٤). وكان قد شهد المغرب، منذ الاستقلال وفي سياق التحول الديمغرافي والوبائي، تحسنا كبيرا من حيث النتائج الصحية ترجم إلى ارتفاع مأمول الحياة عند الولادة اليوم إلى ٧١ عاما. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال بعض المؤشرات مثيرة للقلق، حيث يعرض المغرب «حصيلة في مجال الصحة» أقل مما تعرضه دول ذات تنمية اجتماعية واقتصادية مماثلة. وتنجم هذه النتائج الصحية عن عروض علاجية غير كافية، هشة وغير متكافئة. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، ينتمي المغرب إلى البلدان

الرسم البياني ٢٤ نسبة وفيات الرضع والأطفال – مقارنة دولية

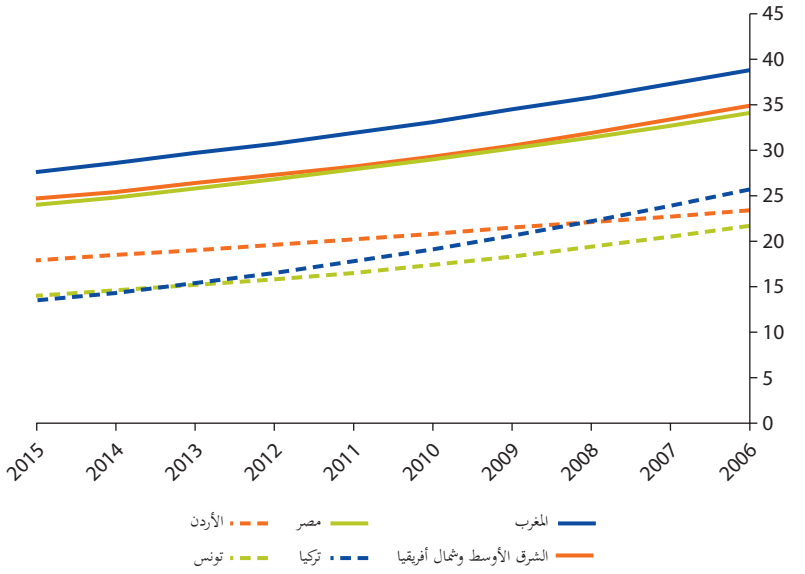

المصدر: مؤشرات البنك الدولي (IDM)، البنك الدولي.
ملاحظة: لأغراض المقارنة، قد تختلف قواعد البيانات الدولية بشكل طفيف عن البيانات الوطنية.

الـ٥٧ في العالم ذات التغطية الطبية الضعيفة (نسب عدد الأطباء أو الممرضين عن كل ١٠,٠٠٠ نسمة أقل من العتبات الحرجة). عامة، تكون العلاجات الأولية أقل حظوة من العلاجات الاستشفائية. علاوة على ذلك، يعتبر الإنفاق على الصحة العمومية أقل من المستويات المسجلة في بلدان مماثلة (تمثل الصحة ٥,٣ بالمئة من إجمالي الميزانية لعام ٢٠١٥) ولا تتجاوز حصة النفقات المجمعة في إجمالي الإنفاق الصحي ٣٥ بالمئة (مقابل ٦٠ بالمئة في المتوسط بالمنطقة)، مما يساهم في وضع صحي غير متكافئ. وتسجل المناطق القروية أعلى مستويات وفيات الرضع بنسبة ٧٥ بالمئة، مقارنة مع المناطق الحضرية. علاوة على أن التقديرات تشير إلى أن ربع المغاربة لا يلجؤون للعلاج عندما يصابون بمرض.

- **على غرار قطاع التربية والتعليم، فإن الاستثمار في الصحة من شأنه أن يحسن الإنتاجية المستقبلية للأفراد.** إن الأفراد الأصحاء أكثر قدرة على التعلم والإنتاجية والاستثمار في رأسمالهم البشري الخاصة بهم (وبأطفالهم) لأن لديهم الأمل في حياة أطول وفي عائد على الاستثمار[٧٥] لمدة أطول. وتعتبر الصحة والتنمية الاقتصادية مرتبطتين ارتباطا وثيقا، والعلاقة السببية متبادلة بينهما في كلا الاتجاهين. لذلك، فإن تحسين الصحة والتغذية لدى الأطفال والكبار يكون له تداعيات متعددة على الدخل على مستوى البلد أو الأسر المعيشية بالنظر إلى آثاره على القدرات المعرفية، والتربية، والخصوبة و المشاركة في سوق العمل. فالسياسات الصحية تحيل إلى الخيارات المجتمعية، حيث يكون التدخل العمومي في مجال الصحة مبررا بشكل عام لأن الحياة والموت ليسا «منتوجات» عادية، وكذلك بسبب فشل السوق المثبت في توفير الخدمات الصحية وضرورة ضمان التكفل العادل بجميع السكان. ودعما لاستراتيجية الحكومة، ينبغي أن تكون المحاور ذات الأولويات للإصلاح كالآتي:

- **توسيع التغطية الطبية.** يندرج توسيع التغطية الطبية (أو توسيع التمويل التعاضدي) في صلب مشروع إصلاح قطاع الصحة في المغرب، ويتوقع أن يمكِّن الجميع من الولوج إلى العلاجات الأساسية وفقا لاحتياجاتهم، وتجنب مواجهة التداعيات المالية الكارثية للمرض. وينطوي توسيع نطاق التغطية الطبية على ملاءمة للعروض العلاجية في إطار رؤية شاملة متسقة ترمي إلى توسيع وتنسيق أنظمة التغطية.

- **تحسين فعالية التخصيص.** لتحقيق التغطية الطبية الشاملة، يجب أن يعزز المغرب استثماراته في الصحة، كما ينبغي تطوير مخصصات الميزانية وفقا للاحتياجات الفعلية. لذلك، تعتبر الاستثمارات الخاصة في مؤسسات الرعاية الصحية، لا سيما مؤسسات العلاجات

الأولية، أمرا لا يمكن الاستغناء عنه. ويتعين على الحكومة، بغية تحسين فعالية النفقات العمومية في مجال الصحة، إجراء إصلاح للميزانية البرمجية المركزة على النتائج. وتشكل الوقاية من الأمراض المعدية والكشف المبكر لها أداة غير مباشرة لتحرير موارد مالية على المدى المتوسط. فضلا عن ذلك، يعتب توسيع الخدمات العلاجية المتنقلة مصدرا آخرا لنجاعة الميزانية وتحسين الخدمات الصحية لا سيما لفائدة فئات الساكنة المحرومة أو المنعزلة.

- **تعزيز حكامة المنظومة الصحية**. ينبغي للمغرب إصلاح حكامة المنظومة الصحية، بغية توفير التحفيزات الضرورية للنهوض بنجاعة الموارد وتدبيرها الجيد، وضمان تحسين الولوج إلى العلاج وتجويد الخدمات. ويبدو أنه لا يمكن الاستغناء عن ثلاثة إصلاحات جوهرية لإعادة وضع احتياجات المرضى في صلب المنظومة. وهكذا، ينبغي في المقام الأول الرفع من مساءلة جميع الفاعلين، وهو ما يفترض إجراء إصلاح تنظيمي لوزارة الصحة في إطار عملية الجهوية الموسعة الجارية (يجب على الوزارة أن «تتحكم بالمقود بدلا من التحديف»). ومن الضرورة بمكان السهر على احترام سيادة القانون والانضباط داخل المؤسسات الصحية وجعلها مسؤولة أمام الساكنة ومكافحة ظاهرة التغيب والفساد على وجه التحديد. ثانيا، ينبغي للمغرب أن ينشط تحفيز الطاقم العامل في مجال الصحة من خلال تدابير تحفيزية مالية وغير مادية (التكوين المستمر، وتدبير المسار المهني، وبيئة ملائمة في العمل). وفي الأخير، إن إنشاء نظام المعلومات والإدارة الصحية يكون مندمجا، آليا وقابلا للولوج من شأنه أن يحدث العديد من الآثار الخارجية الإيجابية (تحسين التدبير، والنقل السريع للبيانات، تعزيز نجاعة التكفل) وأن يساهم في ضمان مراقبة الجودة.

تنمية الطفولة المبكرة

٢١ بالمئة فقط من الأطفال المغاربة يعيشون في أسر تتوفر على ثلاثة كتب على الأقل، و٣٤ بالمئة منهم لا يتوفرون على لعب في البيت على الرغم من أن القراءة واللعب ضروريان لتنمية الطفولة المبكرة[٧٦]. لا تحظى حماية الطفولة المبكرة ودعم تنميتها في المغرب بما يكفي من الاهتمام[٧٧]. كما ورد أعلاه، لا يزال معدل وفيات الرضع عالية وأعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظرا لضعف الرعاية ما بعد الولادة وتغطية ناقصة وغير متكافئة للتطعيم. ويعتبر الأطفال دون سن الخامسة الذين ينتمون إلى الشريحة الأكثر فقرا من السكان ثلاث مرات أكثر عرضة للوفاة من جراء إصابات يمكن تفاديها أو بسبب أمراض الأطفال. ويكون الأطفال الذين يولدون خارج إطار الزواج معرضين لصدمات جسدية ونفسية خطيرة جدا نتيجة لعدم التكفل بالأمهات العازبات. فضلا عن ذلك، لا يزال عدد كبير من الأطفال المغاربة يعانون من سوء التغذية ونقص في المغذيات الدقيقة، وبالتالي فهم أكثر عرضة للعجز المعرفي، ومشاكل صحية خطيرة، وضعف في الإنتاجية والدخل عند بلوغ سن الرشد. وعلاوة على ذلك، تبدو ممارسة التحفيز والرعاية الأبوية ضعيفة على الرغم من أنها تشكل عوامل أساسية للتنمية الجسدية والاجتماعية والعاطفية والمعرفية للطفل (أنظر الرسم البياني ٢٥). وبالتحديد، لا يستثمر الآباء كثيرا في تربية أطفالهم (٥٨ بالمئة فقط منهم يشاركون في نشاط واحد على الأقل مع أبنائهم). وفي الأخير، يعتبر التأديب العنيف منتشرا على نطاق واسع في المغرب، ويشكل عقبة إضافية تحول دون توفير الحماية والتنمية السليمة للطفولة المبكرة.

ينبغي أن تصبح حماية ودعم التنمية خلال مرحلة الطفولة المبكرة – هذه المرحلة التي يحدث فيها عدد كبير من التغيرات التي لا رجعة فيها في تنمية الطفل – أولوية وطنية لأنها تشكل القاعدة الأساس الذي سترتكز عليها العوائد على الاستثمارات المستقبلية في التربية والصحة. تعتبر الاستثمارات في مجال حماية وتربية الطفولة المبكرة حاسمة ليس فقط من أجل الرفع من النجاعة الاقتصادية ومن الإنتاجية، بل وكذلك من أجل حماية حقوق الطفل والتخفيف من الحتمية الاجتماعية والإقصاء والتفاوتات التي تضرب بجذورها في هذه الفترة من الحياة. سواء من منظور حقوق الإنسان، أو تكافؤ الفرص بين الجنسين أو النجاعة الاقتصادية، يبدو من الضروري السهر على أن يستفيد جميع الأطفال في المغرب من حماية أفضل وعناية خلال فترة الطفولة المبكرة. وهذا يتطلب جهودا في مجال التوعية العامة، وتنسيق برامج الدولة، وتحسين جودة الاستثمارات ومساءلة الآباء والأمهات.

- **إطلاق حملات توعوية وإخبارية لفائدة الجمهور**. ينبغي للمغرب إنجاز حملات التوعية والإعلام لفائدة الجمهور الواسع، ولا سيما من أجل مكافحة المفاهيم الخاطئة حول تنمية الطفل في مرحلة مبكرة. تمكّن ١٥ بالمئة فقط من الآباء الذيم شملهم الاستطلاع من تحديد فترة ما قبل الولادة بشكل صحيح على أنها مرحلة بداية تطور الدماغ و٨ بالمئة فقط من الآباء محقون بشأن تأثيرهم الخاص على النمو العقلي الذي يبدأ في فترة ما قبل الولادة[٧٨]. لذلك، فمن الأهمية بمكان بعد ولادة الطفل، أن يحصل الآباء على معلومات أفضل حول الممارسات الغذائية المناسبة وحول مسائل الصحة والنظافة الصحية العامة عبر حملات إعلامية منهجية. فمن المرجح أن يكون للرسائل الموجهة إلى الأسر والمجتمعات المحلية أثر أهم لو كانت المشاكل المتعلقة بالطفولة تعالج وكأنها قضية هامة بالنسبة للصحة العمومية.

الرسم البياني ٢٥ المعارف المتوفرة لدى الآباء والأمهات بشأن تنمية الطفولة المبكرة

« في أي فترة يبدأ النمو العقلي للطفل ومتى يكون أول أثر للآباء؟ »

(بالنسبة المئوية)

المصدر: زيلمان، كرام وبيرمان (٢٠١٤).

- **تنسيق البرامج والسياسات العمومية**. حيال التحدي المتمثل في الطابع بين القطاعي لتنمية الطفولة المبكرة، ينبغي للمغرب أن يعيد النظر في تنظيم سياساته العمومية وأن ينسق البرامج بشكل أفضل. ولعل أحد الخيارات يتمثل في ضرورة تحديد هيئة واحدة (وزارة أو مجلس رفيع المستوى للتنسيق بين الوزارات) تتمثل مهمتها في صياغة رؤية وأهداف البلاد في مجال حماية ودعم تنمية الطفولة المبكرة، ووضع استراتيجية لتحقيق تلك الأهداف وتحديد عملية لتقييم التقدم المحرز.
- **الاستثمار في نظام قبمدرسية ذو جودة عالية**. ونظرا للأهمية المثبتة التي تكتسيها مرحلة الطفولة المبكرة وللعوائد المرتفعة الناتجة عن التدخل المبكر، قد يكون من الجدير إيلاء أولوية عالية للاستثمارات العمومية (مثلا في المرحلة ما قبل المدرسة). وينبغي إشراك القطاع الخاص، كمزود للخدمات، في تنفيذ بعض السياسات (مثل التطعيم) لكن تبقى من مسؤولية الدولة تحسين تدبير، وتقنين ومراقبة فعالية وعدالة وجودة السياسات المبلورة لفائدة الطفولة المبكرة.
- **إشراك الآباء وأولياء الأمور**. يجب تعزيز دور ومشاركة الوالدين، خاصة الآباء، وأولياء الأمور عبر دورات تكوينية وحملات إعلامية هادفة تسمح بحشد أكثر فعالية للجهود التي يسخرها الآباء والأمهات لتنمية أطفالهم. ولعله بإمكان المغرب الاستلهام والاستفادة من بعض التجارب الأجنبية في مجال التغذية والانضباط (في الأردن على سبيل المثال).

الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي

لئن كان الرأسمال المؤسساتي يركز على العلاقة بين الأفراد والدولة والرأسمال البشري يكمن أساسا في الأفراد، فإن الرأسمال الاجتماعي يحيل على الرأسمال الذي تنطوي عليه العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع[٧٩]. فهو يرتبط تحديدا بمكانة الحريات الفردية الأساسية والمسؤوليات واحترام القواعد المتصلة بها داخل العلاقات الاجتماعية، بغية تمكين كل فرد من تطوير حس الانتقاد والنقد الذاتي، ومساءلة المبادئ والحقائق الثابتة وغيرها من الأفكار المسبقة بحرية ومن تم التفكير والابتكار بكل حرية في عالم الغد. وعلى الرغم من أن الرأسمال الاجتماعي يكتسي طابعا غير ملموس أكثر من أي من الأصول غير المادية الأخرى، فإن نجاعة كافة أشكال الاستثمار الأخرى (المادية، المؤسساتية أو البشرية)، رهينة به ومن تم فإن عملية خلق الثروة بذاتها مرتبط بقوته. تناقش خاتمة هذه المذكرة بُعدين مهمين للرأسمال الاجتماعي: علاقة الرجل بالمرأة والثقة بين الأفراد داخل المجتمع، بما في ذلك من خلال احترام القواعد.

المساواة بين الجنسين

يصنف المغرب ضمن ٢٠ بالمئة من البلدان التي تسجل أضعف مستويات مشاركة المرأة في قوة العمل بالعالم، حيث تشارك أقل من امرأة من بين أربع نساء في سن العمل في اليد العاملة (في سوق العمل) (أنظر الرسم البياني ٢٦). على الرغم من التقدم المحرز خاصة باعتماد قانون جديد للأسرة في عام ٢٠٠٤ (مدونة الأسرة)، لا تزال النساء المغربيات ضحايا للعديد من التفاوتات[٨٠]، وأولها مرتبط بالعمالة. فبينما تم تبني إصلاحات هامة للإطار القانوني بغية ضمان وتأمين المساواة بين الجنسين، لا تزال المرأة المغربية تعاني أشكالا هامة من التمييز. فبعض النظر عن أن النساء ينجزن معظم المهام المنزلية، فإنهن يتعرضن أيضا في المتوسط عندما يعملن إلى عدم اليقين، والعمل غير النظامي وأجور منخفضة أكثر من نظرائهن من الرجال. وعلاوة على ذلك، تميل النساء إلى ترك وظائفهن عند الزواج، بسبب ثقل الأعراف الاجتماعية. ويتجلى عبء المجتمع الأبوي من حيث عمالة النساء في أن ثلث النساء المغربيات فقط اللواتي تتراوح أعمارهن ١٥ و٤٩ سنة هن من يتخذن القرارات بمفردهن بشأن عملهن. غالبا، الرجال هم من يقررون ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال أشكال هامة من التمييز القانوني بحسب النوع الاجتماعي قائمة[٨١]. وهكذا، تتمتع النساء بحقوق محدودة للولوج إلى الأصول الاقتصادية (الميراث)، وخدمات الضمان الاجتماعي، والممتلكات الزوجية، والزواج من غير المسلمين، والطلاق، ونقل الجنسية إلى الأزواج الأجانب. وتجد النساء المطلقات صعوبات في الحصول على حقوقهن من حيث النفقة وتعاني الأمهات العازبات – وأطفالهن — من التمييز والتهميش الشديد. وعلى الرغم من أن ٦ نساء مغربيات من أصل ١٠ هن ضحايا العنف المنزلي، أي ما يزيد قليلا عن ٦ ملايين امرأة[٨٢]، لا يوجد أي تشريع يتعامل بشكل شامل ومُرضي العنف الزوجي والمنزلي. ومن جهة أخرى، يعتبر عدد الزيجات التي تنطوي على فتيات قاصرات مرتفعا وفي تزايد. وفي الأخير، حتى عندما يمثل القانون تقدما حقيقيا بالنسبة للنساء، فإن تطبيقه يكون بشكل غير عادل كما أن المصالح العمومية المفترض في أن تساعد النساء في الولوج إلى العدالة لا تزال بدورها تحت تأثير الأعراف الاجتماعية.

تشكل العلاقات بين الرجال والنساء ووضعية المرأة في المجتمع إحدى التجليات الأكثر بروزا وأهمية لوضع الرأسمال الاجتماعي. يهتم النوع الاجتماعي بالبناء الاجتماعي الذي يولي أهمية ثقافية للهوية الجنسية وبالتالي يعرِّف تشكيلة الخيارات والفرص المتاحة لكل من الرجال والنساء. وينجم عن ضعف الفرص وحرية العمل الذي يمنع الفتيات والنساء من تحقيق ذواتهن بكامل إمكانياتهن تداعيات هامة، ليس فقط عليهن بل وعلى أسرهن، وبشكل عام على لمجتمع برمته. وهكذا، يقوض التمييز القائم على الجنس التنمية وبناء الرأسمال الاجتماعي: فهو يعيق الثقة بين الجنسين، ويغير العلاقات داخل الأسرة، ويقلص التفاعلات الاجتماعية، ويضعف الرأسمال الاجتماعي وكذلك قدرة المجتمعات للسعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة[٨٣]. لطالما اصطدمت مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل

الرسم البياني ٢٦ معدل مشاركة المرأة في الساكنة النشطة، ٢٠١٣

(بالنسبة المئوية من ساكنة الإناث اللواتي يبلغن من العمر ١٥ سنة فما فوق)

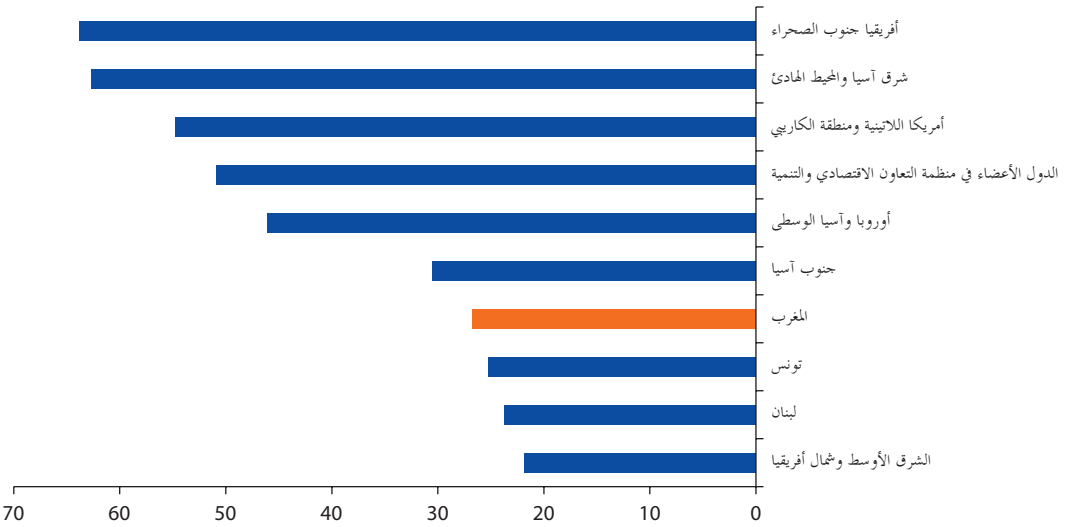

المصدر: مؤشرات البنك الدولي (IDM)، البنك الدولي.

واستقلالية المرأة، في العالم، بمعيقات تقليدية تعزى لأسباب ترتبط بالسمات الاجتماعية والثقافية لتلك المجتمعات أكثر منها لأسباب اقتصادية. فإذا كانت المساواة بين الجنسين أمرا مهما في حد ذاته، فإنها أيضا وجيهة على المستوى الاقتصادي. فتزايد المساواة بين الجنسين من شأنه أن يعزز الإنتاجية، ويحسن النتائج من حيث التنمية للأجيال القادمة، ويجعل المؤسسات أكثر تمثيلا وجميع هذه الأهداف مدرجة في صلب سيناريو الالتقائية للمغرب بحلول عام ٢٠٤٠. لكن يحب إنجاز المزيد من أجل تحسين ولوج المرأة إلى الفرص الاقتصادية والرفع من استقلاليتها. لذلك، ينبغي للسياسات أن ترتكز حول ثلاثة محاور رئيسية:

- **الرفع من الفرص الاقتصادية للنساء**. ينبغي للمغرب، في المقام الأول، الرفع من الفرص الاقتصادية للنساء عبر إزالة العقبات التي تحول دون مشاركتها في سوق العمل وتطوير قطاع المقاولات. وينبغي أن تركز الحكومة على الإصلاحات التي تدعم التحول الهيكلي للاقتصاد، وتشجع الاستثمار في القطاع الخاص وتحفز النمو من أجل تسهيل خروج النساء من قطاع الفلاحة وغيرها من القطاعات والمهن ذات مستوى ضعيف من الإنتاجية. وهذا يشمل تحديدا إلغاء المعيقات الاجتماعية والقانونية التي تثبط تجنيد النساء، والولوج إلى التمويل وخلق المقاولات.
- **تشجيع تمكين النساء**. ينبغي للمغرب أيضا أن يقلص الفجوة بين الجنسين من حيث التعبير وحرية العمل عبر دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وحماية حقوقها داخل البيت وبشكل أوسع داخل المجتمع. لذلك، يتعين استكمال الإطار التشريعي (من أجل حماية أفضل للمرأة ضد العنف) وجعله أكثر اتساقا (ليعكس المساواة في المسؤولية داخل البيت المعترف بها حديثا). فضلا عن ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير لتمكين النساء من الحصول على مزيد من السيطرة على أصولهن الاقتصادية عبر تصحيح الأفكار المسبقة داخل المؤسسات المزودة للخدمات وتحسين أداء أسواق الائتمان. وينبغي أيضا ضمان تقاسم أفضل للمسؤوليات وتمتيع النساء بالمزيد من حرية العمل عبر الاعتراف للنساء بنفس الحقوق المخولة الرجال على قدم المساواة في مجال الطلاق، والزواج من غير المسلمين أو الحصول على الدفتر العائلي.
- **جعل مراعاة النوع الاجتماعي في العمل أمرا ممنهجا ومواصلة تحديث القانون**. تتوفر هوامش مهمة متاحة لتحسين أوضاع المرأة في المغرب بدءا بتطبيق وتنفيذ النصوص والقوانين القائمة والنهوض بنموذجي للمساواة داخل مختلف هيئات الدولة، بالمجال السياسي، والإداري والمهني. وعلاوة على القوانين القائمة، يوفر جوهر الرسالة الروحية للإسلام مجالا مفتوحا لمواصلة تحديث القانون، وتطوير العقليات والمعايير الاجتماعية الثقافية، وإرساء مساواة مجتمعية حقيقية بين الرجال والنساء. ولأن الإسلام بات علامة اجتماعية وثقافية سائدة، فإن تحديث المقاربة الدينية من شأنه أن يؤدي إلى تحديث المجتمع من الأعماق وليس فقط على مستوى العلاقات بين النساء والرجال.

مزيد من الثقة بين الأفراد

ووفقا لدراسة أنجزها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (*IRES*)، أقل من ١٠ بالمئة من المواطنين المغاربة يوافقون على عبارة «بشكل عام، يمكن للمرء أن يثق في الناس[٨٤]». على الرغم من أن الثقة بين الأفراد ضرورية بالنسبة للأنشطة الاقتصادية، فإن الثقة بين الأفراد داخل المجتمع المغربي تحتل مرتبة ضعيفة وأقل من المتوسط في الدول ذات متوسط الدخل المنخفض. وفضلا عن ذلك، تشير البحوث الاستقصائية حول القيم العالمية التي أنجزت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، إلى تراجع هذا المستوى مع مرور الزمن، ويعزى هذا التراجع عادة إلى تمييع احترام سيادة القانون، وحس المواطنة وقوة الروابط الاجتماعية. وتتطور العلاقات الاجتماعية في المغرب، أكثر من أي مكان آخر، داخل دوائر مغلقة (الأقارب، والأصدقاء، والجيران) على حساب مجموعات أكثر انفتاحا وأبعد مسافة يمكن في إطارها ربط أواصر التعارف. ويتسم المجتمع المغربي أيضا بضعف الانخراط في الجمعيات سواء بالمقارنة مع الصعيد العالمي أو مع البلدان النامية الأخرى (أنظر الرسم البياني ٢٧). وفي الأخير، يتجلى ضعف المشاركة في المجتمع المدني كذلك بضعف هام في حس المواطنة واحترام قواعد العيش داخل المجتمع من قبيل احترام الغير، واحترام الطبيعة، واحترام الأملاك الجماعية. ويمكن قياس هذا النقص في حس المواطنة بشكل خاص على الطرقات في المغرب حيث تساهم مخالفات قانون السير سنويا في أزيد من ٢٠٠ حادثة سير فتاكة عن كل ١٠٠,٠٠٠ سيارة متنقلة مقابل ٨ حوادث عن كل ١٠٠,٠٠٠ سيارة في كل من إسبانيا، فرنسا أو إيطاليا[٨٥] على سبيل المثال.

إلا أنه من المثبت أن انعدام الثقة بين الأفراد وحس المواطنة داخل أي مجتمع يسفر عن كلفة اقتصادية باهظة. وفي غياب الثقة بين الأفراد والتعاون والتماسك الاجتماعيين القويين بما فيه الكفاية، فإن السلوكيات «الصادقة والمبنية على الاحترام» تصبح مقتصرة على دوائر صغيرة من الأشخاص الذين تربطهم علاقات بعضهم البعض. إلا أن كلما تزايد النبذ والإقصاء داخل مجتمع، كلما تقلصت الفرص الاقتصادية على المدى الطويل. وعندما تضعف ثقة الأفراد في بعضهم البعض ولا يحترمون سيادة القانون، فإن توفير السلع والخدمات العمومية يصبح غير كاف ومعرضا للمحسوبية والفساد. وعلى العكس، فإن المجتمعات المفتوحة حيث تسود الثقة بين الأفراد والقواعد العامة لحسن السلوك وتميز العلاقات الاجتماعية، توفر بيئة أكثر ملاءمة للأعمال، والابتكار،

الرسم البياني ٢٧ معدلات الانخراط التطوعي في الجمعيات

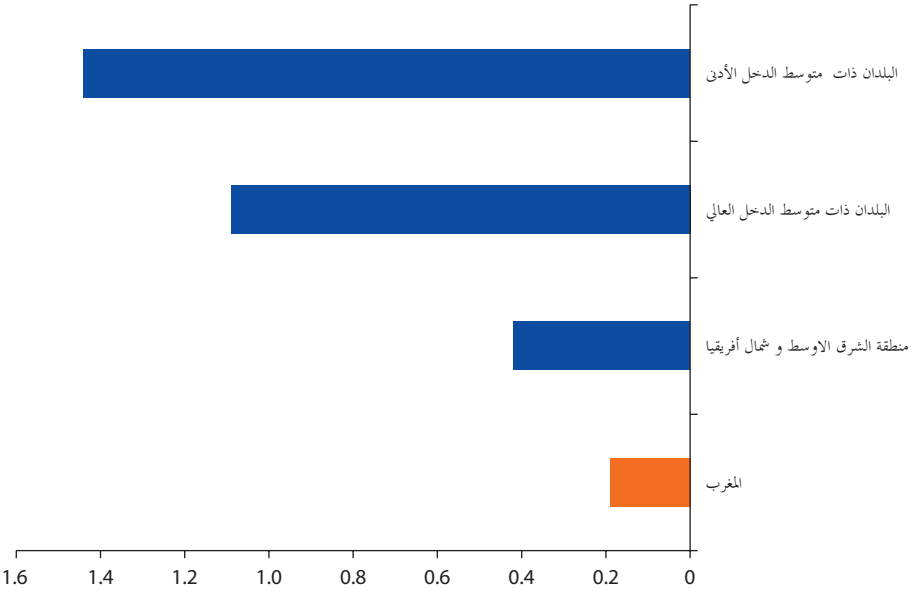

المصدر: النسخة السادسة للبحث حول القيم العالمية (٢٠١٠-٢٠١٤). متوسط العضوية في كل مجموعة من المجموعات التالية: الجماعات الدينية، والأندية الرياضية، والجمعيات التربوية أو الثقافية، والأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات المهنية، والجمعيات البيئية، والجمعيات النسائية، وجمعيات المستهلكين وأي مجموعة أخرى غير مشار إليها.

والمبادرة والتزام الأفراد بخدمة الصالح العام[٨٦]. وعليه، أظهرت العديد من الدراسات أن كمية وجودة الرأسمال الاجتماعي ترتبطان بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي المستدام للبلد لأنهما تمكنانه من الاستفادة القصوى من الأشكال الأخرى للرأسمال المادي، البشري أو المؤسساتي.

يمكن للمغرب، عبر تعزيز الاستثمار في رأسماله الاجتماعي، أن يأمل في تحقيق مكاسب اقتصادية هامة وملموسة. خلصت دراسة للاقتصاد القياسي أجريت في إطار هذه المذكرة إلى أن تراجع مستوى الثقة داخل المجتمع المغربي (بنسبة ١٠ بالمئة خلال السنوات الخمس عشر الماضية) قد تسبب في «خسارة» مهمة من حيث النمو والثروة[٨٧]. وتعتبر تشكيلة الإمكانيات التي تسمح للبلد بتعزيز رأسماله محدودة لأنه لا يمكن فرض الثقة العامة بين المواطنين، ولا حسن الخلق، ولا حسن التعايش أو حسن العمل مع بعض. فالرأسمال الاجتماعي هي منتوج ثانوي لعوامل هيكلية دائمة أو موروثة عن الماضي يصعب تغييرها (الجغرافيا والتاريخ والثقافة و العقليات). ومع ذلك، سلطت بعض الأشغال والبحوث الضوء على إمكانية رفع مستوى الرأسمال الاجتماعي من خلال تفعيل بعض الرافعات والتحفيزات ذات الصلة بالامتثال للقواعد، والالتزام الطوعي، والتطور الإيجابي للعادات والعقليات.

- **تحسين احترام سيادة القانون والنهوض بحس المواطنة والقدوة الحسنة.** يمكن للمغرب أن يعزز بشكل مباشر الرأسمال الاجتماعي عن طريق تحسين احترام سيادة القانون على كافة المستويات ومن خلال تشجيع القدوة الحسنة في جميع مجالات السلطة وزيادة المعاقبة على السلوكيات المنحرفة، غير القانونية أو المخلة بالنظام العام. ولعل استعادة قيم النزاهة والأمانة والعدل، والانفتاح داخل المجتمع من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي عبر خلق إطار من الثقة يسمح لكل المواطنين، رجالا ونساء، بتحقيق ذواتهم في بيئة مستقرة، قابلة للتنبؤ وشفافة.
- **تشجيع (وليس تثبيط) الالتزام الطوعي.** يمكن للمغرب أيضا أن يشجع، عبر سياسات عمومية ملائمة، كافة أشكال الانخراط في المجتمع المدني وجمعيات المواطنين، لا سيما النسيج الجمعوي، وأن يمتنع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تعيق الانخراط التطوعي في المجتمع المدني؛ سواء كان ذلك على مستوى شبكات التواصل الاجتماعية، المجتمع المدني (الجمعيات) أو في وسائل الإعلام.
- **مواكبة تطور العقليات.** يمكن للمغرب أن يطلق حملات توعوية لتشجيع التغير الإيجابي للعقليات لتبني قيم التعاون والحرية والاحترام المتبادل، والمواطنة، وحس المواطنة. وينبغي أن يكون تعليم هذه القيم في البرامج الدراسية أولوية، لأن الرجال والنساء في الواقع يتعلمون

من تجاربهم داخل المنظومة التعليمية ثم في الجامعات كيف تتأسس الجمعيات، وكيف يمكن العمل في فرق وتحقيق الأهداف بشكل جماعي. وقد أثبتت دراسات حديثة أن البلدان التي غيرت مناهجها الدراسية للعمل بطريقة تركز بشكل أكبر على التعاون، سجلت تعززا في الحياة الجمعوية وقيم الالتزام المرتبطة بها وأصبح مستوى الثقة في مجتمعها أعلى[٨٨] بالمقارنة مع البلدان التي لم تقم بذلك.

الاقتصاد السياسي للتغيير: تجربة لا بد منها

يمكن تحقيق الطموح التي حدده المغرب من أجل مجتمع ينعم بمزيد من الرفاهية المشتركة. لكن هذا سيتطلب، كما هو موضح من خلال هذه المذكرة، للاستفادة من التقدم المحرز منذ ١٥ عاما وإجراء التعديلات الضرورية الكفيلة بتسريع وتيرة النمو بشكل كبير. ولعل تعزيز العقد الاجتماعي القائم على النهوض بمجتمع منفتح قد يصبح مصدرا لمكاسب الإنتاجية وللحاق بالركب الاقتصادي المنشود. وكما نوقش ذلك أعلاه، فمن شأنه أيضا أن يدفع البلاد إلى تعزيز المؤسسات الوطنية والجهوية والمحلية، وإلى إعادة تركيز عمل الدولة على مهامها السيادية في سياق الجهوية الموسعة، وإلى استخدام «المعالجة بالصدمة» في النظام التربوي من أجل تطوير الرأسمال البشري والرفع من الرأسمال الاجتماعي بشكل عام، لا سيما عبر النهوض بالمساواة في العلاقات بين الجنسين وبالثقة بين الأفراد داخل المجتمع.

ولا يمكن لطموحات من هذا القبيل أن تتحقق مع ما يضمن نجاحها الفعلي إلا إذا اعترف وقَبِل المجتمع برمته بعدد من المبادئ الهامة والمبرزة لتغيير في نموذج النمو: (١) غياب الحلول السحرية، الجاهزة والمستوردة: ستكون عملية اللحاق بالركب الاقتصادي معقدة وغير مباشرة وداخلية المنشأ (لا توجد حلول بسيطة، مباشرة أو خارجية لمعظم المشاكل الاقتصادية)؛ (٢) الصبر والانصياع: لن تبرز الأرباح الاقتصادية إلا على المديين المتوسط والطويل (لا يمكن تعزيز المؤسسات والرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي بين عشية وضحاها)؛ (٣) الثقة والاستسلام: إن السعي إلى الفعالية من حيث الإدارة والإنتاج والتخصص على المستوى القطاعي لا يمكن التخطيط له أو تدبيره وستبقى النتائج إلى حد كبير غير قابلة للتنبؤ (من المستحيل المعرفة سلفا بالعواقب الإجمالية للقرارات الفردية الحرة والمستقلة)؛ (٤) وفي الأخير، الرؤية ووضوح المبادئ: لن تكون هذه العملية مستقرة وخطية (ولكن غير مستقرة ورهينة بالصدمات التي لا مفر منها سواء على الصعيد الوطني أو الدولي). ومع ذلك، وعلى نقيض «المحاكاة المؤسساتية» التي أدت أحيانا إلى إصلاحات سريعة دون أي تأثير[٨٩] حقيقي، فإن هذا التغيير في نموذج النمو ينطوي على ميزة هائلة لتسهيل ظهور حلول داخلية المنشأ، لامركزية ونسقية للمشاكل الاقتصادية التي يواجهها البلد، وذلك عن طريق تعزيز قدراته المؤسساتية والبشرية والاجتماعية في إطار تفعيل الجهوية الموسعة.

ومع هذا، إذا كانت هنالك إمكانية لتغيير نموذج النمو، فإنها تخفي الظروف من حيث الاقتصاد السياسي التي يمكن أن تدفع المغرب إلى المشاركة في عملية تسريع اللحاق بالركب (علما أن المغرب لم يرجح مثل هذه الخيارات في الماضي). تضع هذه الملاحظة الأصبع على مشكلة الاقتصاد السياسي للتغيير؛ التي لا تولي اهتماما كبيرا بمسألة «ما يجب القيام به» بقدر ما توليه لمسألة «كيف القيام بذلك». كيف يمكن تبني وتنفيذ استراتيجية تهدف أساسا إلى تعزيزالمهارات الحياتية ومهارات التعايش واعتمادها وتنفيذها في ظروف تسمح بتحسين هام للرفاهية الاجتماعية لجميع المغاربة؟ بعبارة أخرى، هل يمكن للتوازن الذي يميز العلاقات بين مختلف الفاعلين في المجتمع المغربي أن يحمل ديناميكية أكبر للتغيير والتحديث، أم أنه، على العكس، مجبر على الانصياع للتيار المحافظ القوي؟ كيف يمكن للدولة والجهات والبلديات و الفاعلين الغير حكوميين في البلاد (القطاع الخاص، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني) أن تصبح عوامل ومحركات لهذا التغيير؟ وما هي الظروف التي يمكن للمجتمع المغربي أن يتطور داخلها من أجل تحقيق توازن جديد مفيد لمجموع مكوناته؟

إذا لم يعمل المغرب على تسريع الالتقائية، على سبيل المثال مع الجارة الإسبانية في شمال البلاد، فذلك لا يعزى إلى ضعف الإمكانيات بقدر ما يرجع إلى التوازن المستقر نسبيا والذي يبقى دون المستوى الأمثل من حيث الاقتصاد السياسي. يتوفر المغرب، شأنه في ذلك شأن معظم البلدان المنخرطة في عملية اللحاق بالركب الاقتصادي، المغرب على إمكانيات كبيرة للنمو. وقد استعرضت هذه المذكرة سيناريو واقعي يمكن للمغرب في إطاره أن يتجاوز « سقفه الزجاجي» بفضل الرفع من الاستثمارات في الرأسمال غير المادي وتحقيق نمو مستدام لا يقل عن متوسط ٤,٥ بالمئة سنويا على مدى ٢٥ عاما. ولم تتحقق هذه الإمكانية إلى حد الآن بسبب مختلف التوازنات دون المستوى الأمثل التي يكرسها التاريخ والتي تميل إلى كبح جماح الاقتصاد المغربي. وهكذا، فإن السلوكيات التي تعوق المنافسة المشروعة والانفتاح الاقتصادي للبلاد عبر حماية المصالح الخاصة والإبقاء على أنظمة الامتياز والريع، غالبا ما تترسخ في التاريخ والثقافة وعقلية الفاعلين. فالأشخاص الذين يوجد داخل النظام ويستفيدون من الحمايات التي يخولها لا يستغربون أن الكثيرين من الناس محرومون منه. وعلى مستوى تنظيم الدولة، تميل الحكومات المركزية إلى مقاومة عملية اللامركزية، وبالتالي تعوق البروز الفعلي للسلطات المحلية واللامركزية التي تكون أكثر استعدادا للإصغاء للساكنة. ويمكن أن تتعرض الحكومة المركزية بذاتها إلى «الاختطاف» من قبل ذوي المصالح الخاصة المنظمة بشكل جيد والقادرة على التأثير على القواعد أو على تطبيقها

لصالحها، وعلى حساب المصلحة العامة. ويعتبر قطاعا التعليم والصحة معرضين بشكل خاص لهذه السلوكيات. فعلى المدى الطويل، تميل مختلف جماعات المصالح إلى تعزيز نفوذها، وثقلها السياسي وقدرتها على الاستحواذ على الثروة لمصلحتها الخاصة، مما يهدد فرص تحقيق توازن أهم وأكثر إدماجا. وهكذا، تعتبر هذه الإمكانيات الاقتصادية الضخمة متوفرة لكن لا يمكن تحقيقها. كما لخص ذلك فرانسيس فوكوياما ، «يضرب الاقتصاد بجذوره في الحياة الاجتماعية ولا يمكن فهمه بشكل منعزل عن المسألة الأوسع المرتبطة بطريقة تنظيم المجتمعات الحديثة »[٩٠].

وهكذا، يتمثل الاقتصاد السياسي للتغيير في تحديد وتفعيل القوى الكفيلة بتعزيز توازن جديد يحمل في طياته المزيد من الرفاهية الاجتماعية. ومع ذلك، عندما يكون التوازن قائما بشكل جيد، فإنه يصبح من الصعب تحديد الظروف التي قد تؤدي بالفاعلين إلى تبني توازن جديد لا مصلحة لهم فيه في المقام الأول. ويساهم كل من التاريخ والجغرافيا في شكل من أشكال التخلف في الاقتصاد السياسي والنمو في البلاد. وفي الوقت نفسه، يبدو أيضا أن التاريخ مليء بالدروس والعبر إذ أنه عندما يحصل الفاعلون على معلومات أفضل بشأن «قواعد اللعبة» أو عندما تتغير قواعد اللعبة أو تنفذ وتطبق بشكل فعال بمناسبة تغيرات عميقة، فإن الفاعلين يكونون مجبرين على إعادة النظر في استراتيجياتهم واتخاذ خيارات مختلفة. وبالتالي، يصبح من الممكن الانتقال إلى نوع آخر من التوازن، ربما أعلى بالنسبة للمجتمع.

ماذا عساها أن تكون الظروف التي من شأنها أن تسمح للمغرب بالتطور والانتقال نحو توازن أعلى لسيناريو اللحاق المتسارع بالركب الاقتصادي؟ يبدو أن تطورا من هذا القبيل سيكون ممكنا في نوعين من الظروف: تفسير أفضل لقواعد اللعبة القائمة بين الفاعلين، وإذا لزم الأمر، تبني وتنفيذ قواعد جديدة للعبة.

- **تفسير القواعد القائمة للعبة.** يشكل الرفع من مستوى المعارف، وتعزيز المساءلة والشفافية، وتشجيع اللامركزية وتقييم السياسات العمومية ثلاث آليات تمكن الفاعلين من مراجعة مواقفهم باستمرار[٩١]. إلا أن هذه الآليات الثلاث ليست فعالة بشكل تام في المغرب. وبالفعل، لا تستفيد السياسات العمومية المغربية بما يكفي من البحث الأكاديمي (هذا الوضع هو ما يبقي البحث العلمي والأكاديمي ضعيفا نسبيا). وعلاوة على ذلك، يعاني تصميم السياسات العمومية من قصور في الحوار من البداية. فالمغرب لديه ميزة التوفر على «خرائط طريق قطاعية» في معظم مجالات تدخل الدولة، وتهدف هذه الوثائق إلى تقاسم عملية التشخيص، وتحديد التوجيهات والأهداف. ومع ذلك، تبقى المعلومات بشأن هذه الوثائق محدودة للغاية، خاصة وأن الوثائق المنشورة تقتصر في الغالب على وصف أهداف تكون في كثير من الأحيان طموحة ومحددة بالأرقام، دون أن ترفق بتحليل يبرر الاختيارات المعتمدة. وفي الأخير، تطلق غالبا السياسات العمومية على نطاق واسع من قبل الدولة المركزية مع تفادي المرور بالمرحلة الضرورية للتجريب على المستوى المحلي. وأخيرا، فإن مستوى المعلومات والمعارف الكفيل بتطوير فهم الفاعلين لقواعد اللعبة لا يسجل أي ارتفاع يُذكَر، وفي الوضع الراهن، فإنه لا يسمح بالتطور داخلي المنشأ والتدريجي للتوازنات المرتبطة بالاقتصاد السياسي. وعليه، فإن مواقف الفاعلين تميل إلى الجمود.
- **اعتماد وتنفيذ قواعد جديدة للعبة.** يمكن أن يكون إخبار وتنوير الفاعلين في المجتمع بشأن الخيارات ذات الصلة بالسياسات العمومية غير كاف لتمكين بعض الفاعلين من تغيير مواقفهم بشكل ملحوظ. ومن أجل تعزيز توازن جديد، قد يكون عندئذ من الضروري إدخال وتطبيق قواعد جديدة. ونظرا لأن التقاليد في المغرب « تطورية »، فإن السيناريو الأكثر احتمالا لتغيير قواعد اللعبة من شأنه أن يتمثل في تعميق وتسريع مسارتطور العقد الاجتماعي الذي انخرط فيه المغرب من أجل مجتمع منفتح. وبالفعل، ووفقا للبارومتر العربي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، يميل ٨٠ بالمئة من الأشخاص المستجوبين إلى إصلاحات سياسية تدريجية بدلا من الإصلاحات الفورية. ومن هذا المنظور، يشكل تنفيذ مقتضيات دستور ٢٠١١ وآفاق إبرام اتفاقية التبادل الحر المعمق والشامل (ALECA) مع الاتحاد الأوروبي فرصتين تاريخيتين من أجل تطوير الاقتصاد والمجتمع المغربي بشكل لا رجعة فيه نحو توازنات أعلى. فضلا عن ذلك، فإن تنزيل الدستور الجديد، خاصة مع ظهور جهوية موسعة حقيقية، والاندماج الاقتصادي مع أول قوة اقتصادية في العالم — والتي تنتج كل يومين ونصف (٢,٥ أيام) ما ينتجه المغرب في سنة كاملة — ينطويان على فرص استثنائية لتنمية الرأسمال الاجتماعي في المغرب، ومن تم تطوير فعالية رأسماله المادي والبشري والمؤسساتي.

يشكل المغرب استثناء في العالم العربي الذي يعيش حالة هيجان، ويتوفر على مزايا كبيرة لتعزيز وضعه الفريد من نوعه وليصبح في أفق الجيل القادم أول بلد غير منتج للبترول/النفط في شمال أفريقيا ينضم إلى نادي الدول الوسيطة ذات الدخل المرتفع. لتحقيق ذلك، يمكن للمغرب الاعتماد على روافع حقيقية للتغيير سواء على المستوى السياسي (استقرار قيادته)، والمؤسساتي (القيم والمبادئ مرسخة في دستور ٢٠١١) وعلى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الالتقائية المعيارية مع الاتحاد الأوروبي) من أجل تعزيز رأسماله غير المادي — المصدر الرئيسي لتقاسم الازدهار والرفاهية في المستقبل. ومن جهة أخرى، وفي زمن اقتصاد المعرفة والثورة الرقمية، فإن ثروات الدول لا تتأتى في الواقع من كمية العمل أو الرأسمال المادي المتراكم فقط بل وكذلك من جودة المؤسسات والمعارف والمهارات والمعايير ذات الصلة بالعمل الجماعي. وكتحليل أخير، تشكل هذه الرافعات أيضا أفضل المحفزات لتوطيد التماسك الاقتصادي والاجتماعي في المغرب و ضمان الإقلاع الاقتصادي.

من باب التذكير، تلخص المصفوفة أدناه أهم محاور السياسات الاقتصادية والمؤسساتية الكفيلة بتحقيق انبثاق الاقتصاد المغربي وفقا لتحليل المذكرة. وتتوزع هذه السياسات بين سياسات على المدى القصير (التي يمكن إطلاقها وتنفيذها فورا) وسياسات على مدى أطول (التي تحتاج إلى المزيد من الإعداد والتي لا يمكن لتنفيذها أن يتم بشكل فوري). إن صياغة هذه التوصيات شمولية وفقا لهدف المذكرة المتمثل في رصد متسق ; و مستعرض للتوجهات الكبرى للسياسة الاقتصادية في كافة المجالات ذات الصلة بالرأسمال اللامادي. ولتحقيق هذه الأهداف، سيتعين حتما صقل هذه التوصيات وتعميقها في إطار الحوارات القطاعية المناسبة.

مصفوفة سبل البروز والانبثاق

سياسات على المدى القصير	سياسات على المدى الطويل
تعزيز المؤسسات الداعمة للسوق	
تخصيص الرأسمال: – ينبغي إلغاء متأخرات الدفع للدولة والشركات العمومية، والسهر على امتثال آجل الدفع للقانون حتى لا تتأثر خزينة المقاولات. – يجب الإسراع في سداد الدولة لقروض ضريبة القيمة المضافة بحيث تعود ضريبة القيمة المضافة إلى حيادها الاقتصادي. – تعزيز آليات مؤسساتية لإعداد ورصد وتقييم السياسات العمومية، خاصة السياسات القطاعية، من أجل تقييم نسقي للجدوى الاقتصادية لمختلف التدابير التحفيزية، والمنح وغيرها من النفقات المالية. – تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص بغية تحسين إعلام وإشراك الفاعلين الاقتصاديين منذ البداية في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم عبر إشراك ممثلين عن الجماعات الترابية ومجموع القطاع الخاص (الشركات الكبرى، والمقاولات الصغرى والمتوسطة والشركات متناهية الصغر والمقاولين الأفراد). وتحديدا، استخدام اللامركزية الجارية من أجل إشراك أفضل للفاعلين العموميين والخواص المحليين في مقاربة جهوية للتنمية الاقتصادية. – إعادة تركيز عمل الدولة على نطاقها العام المحض وإعادة النظر في تدخلاتها الرامية إلى النهوض بالاستثمار (اتفاقيات الاستثمار، التحفيزات الضريبية وغيرها، المناطق الحرة، إلخ.) ودور وحكامة أهم الفاعلين العموميين في مجال تمويل الاقتصاد (صندوق الإيداع والتدبير، صندوق الحسن الثاني، إلخ.)	**تخصيص الرأسمال:** – تعزيز وضمان الفصل التان بين المصالح العامة والخاصة بغية مكافحة أشكال تضارب المصالح وتأمين الحكامة الجيدة للدولة الحديثة. – تعزيز المنافسة الشريفة والحد من أشكال الريع عبر تعزيز استقلالية وصلاحيات سلطات التقنين، والحد من أشكال الريع المرئية (العقار، الشهادات والتراخيص، والتصاريح، إلخ.) وغير المرئية (اختلالات التقنين). – تحسين فرص الولوج إلى العقار الصناعي عبر توضيح وتبسيط وتعزيز شفافية اللوائح التنظيمية وضمان توفير عروض مخطط لها وبأقل كلفة ممكنة. – تكثيف النهوض بتغيير ثقافي حيال المقاولة عبر تعزيز ثقافة المقاولات والابتكار داخل التربية الوطنية والإدارة حتى تستفيد عمليات الإصلاح الرامية إلى تطوير القطاع الخاص من فهم وانخراط واسع النطاق وأن تكون مستدامة. – تشجيع تنمية بورصة الدار البيضاء كآلية لتمويل المقاولات بديلة عن النظام البنكي. مواكبة تحديث محاسبة المقاولات وتنمية المساهمين الشعبيين.
تخصيص العمل: – تعزيز حكامة وفعالية ونجاعة سياسات النهوض بالتشغيل والكفاءات باعتماد إطارات للرصد والتقييم قائمة على النتائج؛ تفويت خدمات التوظيف والتدريب إلى مصالح خارجية في إطار عقود برامج مع إدماج ففة السكان غير المؤهلة في سياسات التشغيل حسب الطلب والاحتياجات الراهنة والمتوقعة للقطاع الخاص. – تبني أنظمة مختلفة للحد الأدنى للأجور من أجل جلب العمال ذوي الإنتاجية الضعيفة إلى القطاع النظامي وتمتيعهم بتغطية اجتماعية.	**تخصيص العمل:** – تعزيز مرونة سوق العمل عبر مواءمة مدونة الشغل لاحتياجات الاقتصاد المتحول، بما في ذلك، شروط التشغيل، الفصل عن العمل، ساعات العمل، التعويض عن الساعات الإضافية، إلخ. – تعزيز الشفافية والفعالية في تمويل الضمان الاجتماعي من أجل توفير حيز مالي كفيل بتمويل نظام شامل للتأمين على البطالة، وتحسين حماية العمال وتسهيل حركية العمل.
الاندماج الدولي: – اعتماد نظام صرف أكثر مرونة حتى يجد الدرهم المغربي باستمرار سعر توازن السوق. – خفض الحواجز التجارية التعريفية وغير التعريفية عبر إطلاق خطة جديدة لتخفيض وتوحيد الرسوم الجمركية ذات الصلة ببند الدولة الأكثر حظوة وعبر الحد تقليص عدد الخطوط التعريفة التي لا تزال النسب المطبقة عليها تتجاوز عمليات التثبيت التي أنجزها المغرب حيال منظمة التجارة العالمية، وأيضا عبر ضمان نفس الرسوم الجمركية تدريجيا لجميع شركائه. – تبسيط التجارة عبر تحسين اللوجستيك التجاري للواردات والصادرات، وتوضيح المساطر واستخدامها إلكترونيا، بالإضافة إلى تعزيز الترابط الجهوي، لا سيما فيما يخص الشحن البحري. – إصلاح نظام الاستثمار عبر إزالة بعض القيود المفروضة على مشاركة الأجانب في رؤوس الأموال الخاصة ببعض القطاعات (خدمات النقل، التأمين، والخدمات المهنية، إلخ)، مع السهر على ضمان أن التدابير التحفيزية المستخدمة لجذب المستثمرين الأجانب لا تمنع الاندماج المحلي.	**الاندماج الدولي:** – مواصلة تخفيف مراقبة الصرف بغية ضمان قابلية التحويل الكاملة للدرهم على المدى المتوسط، وبالتالي الرفع من جاذبية المغرب لدى المستثمرين والفاعلين الدوليين. – التحرير التدريجي للتجارة الفلاحية التي لا تزال محمية خلف جدار من الحصص «الكوتا» والتعريفات الجمركية المرتفعة، وترشيد الإجراءات غير الجمركية والتدابير المتعلقة بها. – التفاوض بشأن اتفاقية التبادل الحر المعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي بهدف النهوض بمزيد من الحرية لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة وبالتالي، تمكين المغرب التبوء بوضع أفضل في السوق الموحدة الأوروبية، وفي المنافسة الدولية، بما في ذلك عبر إدماج أفضل للمغرب في سلاسل القيمة العالمية.

يستمر الجدول التالي

تعزيز المؤسسات والخدمات العمومية

دولة الحق والقانون:

- التنزيل الكامل للقوانين الجديدة المنصوص عليها في الدستور وفي ميثاق إصلاح المنظومة القضائية.
- ضمان الأمن القانوني للعقود لا سيما عبر تبسيط مساطر وإجراءات وعمليات التنفيذ، بما في ذلك عبر تحسين تسوية النزاعات مع الإدارة (الطعن، آجال نطق الأحكام وتنفيذها) وتشجيع التحكيم.

الإدارة العمومية:

- إصلاح تدبير الموارد البشرية للإدارة عبر الاعتماد الفعلي لمفاهيم الكفاءة، والأداء والنتيجة كعناصر مركزية من عملية توظيف، وتدبير وترقية موظفي الدولة والجماعات المحلية.
- إطلاق عملية الجهوية الموسعة عبر اللامركزية النسقية والنقل الحقيقي والتدريجي للسلطات التقريرية، والموارد والإمكانيات المطابقة للمستويات الترابية المناسبة.

حكامة الخدمات العمومية:

- تعزيز مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام عبر تكريس حقوق دستورية جديدة (تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع، الاستشارات الشعبية، إلخ) وإنشاء نظام كامل لتلقي وتدبير شكاوى المواطنين المرتفقين.
- تعزيز شفافية ومساءلة الحسابات الداخلية والخارجية للإدارة على الصعيدين الوطني والمحلي عبر تفعيل إصلاح الولوج إلى المعلومة، وأيضا من خلال التدبير الجديد للمالية القائم على النجاعة، وتطوير الإدارة الإلكترونية ومكافحة الفساد.

دولة الحق والقانون:

- تعزيز المنظومة القضائية، لا سيما من أجل ضمان المساواة في مجال المساطر (الحقوق الأساسية للأفراد وحماية الأشخاص) والقانون الجنائي (الحياد، مكافحة الفساد).
- حماية الملكية الخاصة من خلال تحسين النظام العقاري وعبر تبني قانون موحد للعقار، وتشجيع تسجيل المعاملات العقارية في السجل العقاري، وضمان أمن الحقوق العقارية وتوضيح نظام نزع الملكية وتعزيز شفافيته.

الإدارة العمومية:

- خفض تكاليف تشغيل الإدارة وتحسين فعاليتها (« value-for-money »)، عبر التنفيذ الصارم للقانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية (LOLF) لا سيما عبر التحكم بشكل أفضل في عدد الموظفين وكتلة الأجور، وتفويض تدبير قروض الأجور الخاصة بها إلى الوزارات الفنية وإعادة نشر الطاقم الإداري في إطار اللامركزية وبحسب الاحتياجات الفعلية على المستوى المحلي.
- ملاءمة وضع الوظيفة العمومية لمتطلبات الممارسات الفضلى في مجالات التدبير والحكامة الجيدة، في سياق التحديث العام للإدارة مع التركيز على الجهوية الموسعة وإعادة تحديد المهام الاستراتيجية لمختلف مستويات الدولة، وتطوير خدمات التدبير المفوض بشراكة مع القطاع الخاص، وتقاسم الخدمات الإدارية العرضية.

حكامة الخدمات العمومية:

- تفعيل مسار اللامركزية في سياق الجهوية الموسعة عبر نقل كفاءات جديدة عن طريق العقود، وإعادة النظر في نظام التحويلات ومعادلة الضرائب، وتعبئة الإمكانات الفنية والبشرية اللازمة، ووضع نظام لرصد وتقييم أداء المصالح المحلية.

تعزيز الرأسمال البشري

التربية:

- إعادة النظر في المناهج التربوية وطرق التدريس حتى تنقل المدرسة قيما إيجابية وقيم الانفتاح وتضمن اكتساب المهارات الأساسية، وتثمن التكوين المهني الذي يسفر عن فرص عمل حقيقية.
- احتيار وتدريب وتحفيز وتقييم أفضل للمدرسين بغية جلب المرشحين المؤهلين ذوي الإمكانيات العالية نحو مهن التدريس وتطوير أجهزة التقييم والتأطير الملائمة من أجل الرفع من أداء المدرسين الممارسين.
- مواصلة تطوير استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال (TIC) في المدرسة من أجل تيسير وتقييم اكتساب المعارف الأساسية، والمساعدة على تكوين المدرسين، ودعم التدبير الجيد للمؤسسات.

الصحة:

- تعزيز حكامة المنظومة الصحية لا سيما تعزيز مساءلة ومحاسبة جميع الفاعلين عبر تطوير نظام معلوماتي للتدبير الصحي المندمج وتطوير مراقبة الجودة.
- تعميم ومواءمة أنظمة التغطية الطبية عبر تعيير سلة العلاجات (السلع والخدمات من جهة، وحصة كلفة التكفل من جهة أخرى) بحسب الموارد المتاحة.

الطفولة المبكرة:

- إنجاز حملات التوعية والإعلام لفائدة الجمهور الواسع حول أهمية الطفولة المبكرة ومعالجتها كقضية هامة بالنسبة للصحة العمومية (الرعاية بعد الولادة، التطعيم، التغذية، إلخ.).
- تأسيس هيئة مركزية للتكفل بالقضايا ذات الصلة بتنمية الطفولة المبكرة تكون مهمتها تحديد رؤية وأهداف البلاد، وتطوير استراتيجية من أجل بلوغ تلك الأهداف، وتقييم التقدم المحرز.

التربية:

- تبني حكامة جديدة للمدرسة العمومية عبر إعادة تركيزها على تقديم خدمة أفضل للتلميذ، لا سيما من خلال (١) مراجعة اختصاصات ومسؤوليات والقوانين الأساسية لكل الفاعلين في المنظومة التربوية؛ (٢) تقييم التعلم ونشر هذه التقييمات من أجل مساءلة الفاعلين والنهوض بالجودة؛ و(٣) إشراك أولياء أمور التلاميذ، لا سيما الآباء في الحياة المدرسية.
- تطوير عرض تربوي بديل يصب تماما في مهمة الدولة المتمثلة في توفير تعليم ذي جودة عالية لجميع الأطفال المغاربة، مع تثمين حرية الاختيار والابتكار (المدارس ذات الميثاق، وشيكات التربية، والمدارس الحرة، التعلم في البيت).
- تطوير «مهارات القرن الواحد والعشرين» في مجال التربية (التعاون، التواصل، المهارات الاجتماعية والثقافية، المواطنة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال) وتثمين الإبداع والفكر النقدي، والقدرة على التأقلم.

الصحة:

- تطوير الخدمات الصحية على المستوى الكمي، لا سيما عرض العلاجات الصحية الأولية وخدمات الوقاية والنهوض بالصحة لفائدة ساكنة المناطق القروية، مع التركيز على تنمية الموارد البشرية المكلفة بهذه الخدمات.

الطفولة المبكرة:

- توعية الأقارب والأسر، خاصة الآباء، بأهمية مشاركتهم الفعلية والإيجابية في تنمية وحماية الطفولة المبكرة، عبر التحفيز والاهتمام الوالدي من بين أمور أخرى.
- تعزيز السياسات والاستثمارات العمومية لفائدة الطفولة المبكرة مع إشراك القطاع الخاص كمزود للخدمات في تنفيذ بعض السياسات (مثلا، المرحلة ما قبل المدرسة، وحملات التطعيم/التلقيح، إلخ.)

يستمر الجدول التالي

تعزيز الرأسمال الاجتماعي

المساواة بين الجنسين:

- تمتيع النساء بنفس الحقوق المدنية المخولة للرجال من حيث الإرث، والزواج (مع غير المسلمين)، والبنوة، والطلاق، ومقتضيات أخرى من القانون المدني.
- مراعاة المناصفة بين النساء والرجال بشكل منتظم عند إعداد وتنفيذ كافة السياسات العمومية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في الأفعال.

الثقة بين الأفراد:

- احترام سيادة القانون، وتشجيع حس المواطنة والقدوة الحسنة، بما في ذلك عبر زيادة المعاقبة على السلوكيات المنحرفة، غير القانونية أو المخلة بالنظام العام، بغية تعزيز قيم النزاهة والأمانة والعدل داخل المجتمع.
- تشجيع كافة أشكال الانخراط المدني، عبر سياسات عمومية ملائمة، لا سيما في النسيج الجمعوي، والامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تعيق الانخراط الطوعي داخل المجتمع المدني (الشبكات الاجتماعية، والجمعيات ووسائل الإعلام).

المساواة بين الجنسين:

- تعزيز الفرص الاقتصادية للنساء عبر إلغاء الحواجز التي تعيق مشاركتهن في سوق العمل ودعم المقاولة النسوية.
- تشجيع تحرير وتمكين النساء عبر حملات التوعية والتحسيس بغية تقليص الفجوة بين الجنسين من حيث التعبير وحرية العمل داخل البيت وبشكل أوسع داخل المجتمع، وتشجيع مشاركة أقوى للمرأة في الحياة السياسية.
- مواصلة تحديث القانون وتطوير العقليات والمعايير الاجتماعية والثقافية من أجل إرساء مساواة مجتمعية حقيقية بين الرجال والنساء.

الثقة بين الأفراد:

- إطلاق حملات توعوية لتشجيع التغير الإيجابي للعقليات والمعايير السوسيو ثقافية لتبني قيم الحرية، والتعاون والاحترام المتبادل، والمواطنة، وحس المواطنة، وتعليم هذه القيم في البرامج الدراسية.

ملاحظات

١ من أجل تحليل معمق للتحديات التي يواجهها الشباب المغربي، إناثا وذكورا، للمشاركة في سوق العمل أو الحياة الاجتماعية، يرجى الاطلاع على تقرير البنك الدولي (٢٠١٢) «تعزيز فرص ومشاركة الشباب» (Promoting Youth Opportunities and Participation).

٢ المندوبية السامية للتخطيط ، ٢٠١٥.

٣ سراج الدين وفيرمي (Verme)، ٢٠١٢.

٤ بحسب لاندس « Landes » (١٩٩٨)، ثمة على سبيل المثال جانب هام من نجاح قطاع التصنيع السريع في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية لم يجلب انتباه المؤرخين بشكل كاف وهو مرتبط بالألم والعمل اللذان جعلا هذا النجاح ممكنا. وهكذا، لم تكن «المعجزة الاقتصادية» اليابانية في الأساس ثمرة قوة وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) بل نتيجة أخلاقيات العمل، والقيم الشخصية والقيم الجماعية لمجتمع يزخر بثراء الرأسمال الاجتماعي.

٥ يتعلق الأمر بالبلدان التالية: بوتسوانا، البرازيل، الصين، هونغ كونغ (الصين)، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، مالطا، سلطنة عمان، سنغافورة، تايوان (الصين) والتايلاند. وكانت دولتان أخريان، وهما الهند وفيتنام، في طريقهما للالتحاق بهذه المجموعة (البنك الدولي ٢٠٠٨).

٦ فوكوياما ٢٠١٤.

٧ سنتم الإشارة إلى هاتين المجوعتين من الدول للمقارنة على مدى المذكرة.

٨ البنك الدولي ٢٠٠٦، البنك الدولي، ٢٠١١.

٩ خطاب العرش، ٢٠١٤.

١٠ المندوبية السامية للتخطيط،، ٢٠١٦.

١١ وزارة الاقتصاد والمالية، ٢٠١٥أ.

١٢ وزارة الاقتصاد والمالية، ٢٠١٥ب.

١٣ وزارة الاقتصاد والمالية، ٢٠١٥ج.

١٤ معهد أماديوس، ٢٠١٥.

١٥ المندوبية السامية للتخطيط ٢٠١٤، المندوبية السامية للتخطيط ٢٠١٦.

١٦ المندوبية السامية للتخطيط ٢٠١٤.

١٧ منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٥ أ ، منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٥ ب.

١٨ المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠١٢.

١٩ المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠١٦ب.

٢٠ المدرسة العليا للتدبير، ٢٠١٦.

٢١ يولمان (Uhlmann)، ٢٠١٥.

٢٢ مركز بيو للأبحاث، ٢٠١٥.

٢٣ قدرت دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط في عام ٢٠٠٧ أن الطبقة الوسطى تناهز ٥٣ بالمئة من الساكنة وذلك باستخدام منهجية قائمة على المعدل الوسيط لنسبة الاستهلاك.

٢٤ البنك الدولي، ٢٠١٦.

٢٥ وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ٢٠١٦.

٢٦ البنك الدولي، ٢٠١٦.

٢٧ بنك المغرب، ٢٠١٦.

٢٨ البنك الدولي، ٢٠١٧.

٢٩ ماك ميلان و رودريك، ٢٠١١.

٣٠ المكري ، (el mokri) ٢٠١٦.

٣١ بن عبد الجليل، لونغ وبيفت، ٢٠١٦.

٣٢ أوسمان (Hausman) و شركاؤه، ٢٠٠٥.

٣٣ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي/بنك المغرب، ٢٠١٦.

٣٤ يقصد بالبلدان الناشئة البلدان ذات الدخل المتوسط العالي التي تتوفر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٤,١٢٦ دولار أمريكي و١٢,٧٣٥ دولار بتعادلات القدرة الشرائية.

٣٥ آيشنغرين (Eichengreen) و شركاؤه ٢٠١٣.

٣٦ تقرير أنجز بأمر من جلالة الملك محمد السادس، ٢٠٠٦.

٣٧ فيرمي والمسناوي، ٢٠١٥.

٣٨ بنك المغرب، ٢٠١٦.

٣٩ غوميج (Ghomija) ٢٠١٥.

٤٠ The Maddison-Project, http://www.ggdc.net/maddison/maddison-project/home.htm, 2013 version.

٤١ بنك المغرب، ٢٠١٦.

٤٢ بنك المغرب، ٢٠١٦.

٤٣ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٤.

٤٤ شوفور ٢٠٠٩.

٤٥ المنظمة العالمية للملكية الفكرية ٢٠١٤.

٤٦ فوكوياما، ٢٠١٤.

٤٧ البنك الدولي، ٢٠١٦ب.

٤٨ وزارة التربية الوطنية/المدرسة العليا للتدبير ٢٠١٥.

٤٩ المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠١٦ .

٥٠ المدرسة العليا للتدبير، ٢٠١٦.

٥١ البنك الدولي، ٢٠١٥ ،البنك الدولي، ٢٠١٦.

٥٢ آنجيل أوردينولا و شركاؤه، ٢٠١٦.

٥٣ فرناندير و شركاؤه، ٢٠١٦.

٥٤ الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ٢٠١٤.

٥٥ البنك الدولي، ٢٠١٦.

٥٦ البنك الدولي، ٢٠٠٦.

٥٧ بنك المغرب، ٢٠١٦.

٥٨ المنظمة العالمية للتجارة، ٢٠١٥.

٥٩ كادوت و شركاؤه، ٢٠١٢.

٦٠ شوفور، ٢٠١٣.

٦١ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ٢٠١٣.

٦٢ منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٥.

٦٣ سميث، ١٧٧٦.

٦٤ بنك المغرب ٢٠١٦.

٦٥ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ٢٠١٣ ، المجلس الاعلى للحسابات ٢٠١٦.

٦٦ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ٢٠١١.

٦٧ تم إطلاق مراجعة شاملة لنظام التكوين لفائدة الموظفين العموميين من أجل تحسين حكامة نظام التكوين؛ ووضع استراتيجية مشتركة متسقة ومهنية بين مختلف الفاعلين؛ ونشر التكوين على المستوى الجهوي من أجل مواءمة أفضل سواء من حيث المهام أو الاحتياجات الحقيقية التي يتعين تلبيتها؛ وإدماج التكوين المستمر كعنصر أساسي في المسار المهني؛ وتحسين الإطار التنظيمي للتكوين.

٦٨ تشمل أهم الخدمات الإلكترونية التي وضعها المغرب، التصريح والأداء الإلكتروني لضريبة الشركات، والضريبة على الدخل وضريبة القيمة المضافة؛ ودفع الرسم السنوي الخاص بالسيارات على الإنترنت؛ ونشر ورصد المباريات على الإنترنت؛ والإعلان عن مناصب المسؤولية الشاغرة والمناصب العليا للقطاع العام على الإنترنت؛ الطلبات العامة بطريقة إلكترونية؛ طلب السجل العدلي على الإنترنت؛ التسجيل الإلكتروني في اللوائح الانتخابية.

٦٩ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ٢٠١٣.

٧٠ البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحكامة الفعالة.

٧١ بلوم وزيرمي، ٢٠١١.

٧٢ البنك الدولي ٢٠١٥ب.

٧٣ UNESCO ٢٠١٤.

٧٤ البنك الدولي ٢٠١٦.

٧٥ شولتز ١٩٦٠ ، بيكر ١٩٦٢.

٧٦ وزارة الصحة، ٢٠٠٨.

٧٧ الكوغالي و شركاؤه ٢٠١٥، ٢٠١٦.

٧٨ زيلمان و شركاؤه، ٢٠١٤.

٧٩ بوتمان ١٩٩٣، فوكوياما ١٩٩٥.

٨٠ البنك الدولي ٢٠١٥ج.

٨١ البنك الدولي ٢٠١٥ج

٨٢ المندوبية السامية للتخطيط ٢٠١٠.

٨٣ البنك الدولي ٢٠١٢ب.

٨٤ المعهد الملكي للأبحاث و الدراسات الاستراتيجية ٢٠١٢.

٨٥ منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٥.

٨٦ تيرول، ٢٠١٦.

٨٧ فوا، ٢٠١٥.

٨٨ ألجان و شركاؤه، ٢٠١٣.

٨٩ دي ماجيو و شركاؤه، ١٩٨٣.

٩٠ فوكوياما، ١٩٩٥.

٩١ رودريك ٢٠١٤، كيسي ٢٠١٥.

البيبليوغرافيا

Algan, Yann, Pierre Cahuc, and Andrei Shleifer. 2013. "Teaching Practices and Social Capital." American Economic Journal: Applied Economics 5 (3): 189-210

Amadeus Institute. 2015. "Le Maroc en Afrique : La voie royale". Royaume du Maroc.

Angel-Urdinola, Diego, Abdoul Gadiry Barry and Jamal Guennouni. 2016. Are Minimum Wages and Payroll Taxes a Constraint to the Creation of Formal Jobs in Morocco? World Bank Economic Policy Research Paper No. 7808. Washington D.C.: World Bank Group.

Bank Al-Maghrib. 2016. Rapport sur l'exercice 2015. Royaume du Maroc.

Banque mondiale. 2006a. "Where is the Wealth of Nations". Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2006b. "Mémorandum économique pays : Promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et la compétitivité." Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2008. "The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development". Commission on Growth and Development. Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2011. "The Changing Wealth of Nations". Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2012. Kingdom of Morocco: Promoting Youth Opportunities and Participation. Report No. 68731 –MOR. Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2012b. Gender World Development Report. Washington, D.C.: The World Bank Group.

———. 2013. "Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa". Working Paper No. 72469. Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2014. Morocco Improved Access to Water and Sanitation Services Output-Based Aid Project. OBA Lessons Learned ; note No. 4. Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2015. « Emplois ou Privilèges, Libérer le potentiel de création d'emplois au Moyen-Orient et en Afrique du Nord ». MENA Development Report. Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2015b. « Pensée, société et comportement ». The World Development Report. Washington, D.C.: World Bank Group.

———. 2015c. Maroc : Équilibrer les chances- renforcer l'autonomisation des femmes pour une société plus ouverte, inclusive et prospère. Rapport No 97778. Washington, D.C.: The World Bank Group.

———. 2016. Royaume du Maroc : Évaluation du coût de la dégradation de l'environnement. Rapport no 105633-MA. Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2016b. "World Development Report: Digital Dividends". Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2016c. Connecting to Compete 2016: Trade Logistics in the Global Economy. The Logistics Performance Index and Its Indicators. Washington D.C.: The World Bank Group.

———. 2017. Global Economic Prospects: Weak Investments in Uncertain Times. Washington D.C.: The World Bank Group.

Becker, Gary S. 1962. “Investment in Human Capital: A Theoretical Analysis”. Journal of Political Economy, 70(5), part 2, 9-49

Benabdejlil Nadia, Yannick Lung, and Alain Piveteau. 2016. L’émergence d’un pôle automobile à Tanger (Maroc), Cahiers du GREThA, n°2016-04.

Benhaddou, Ali. 2009. Les élites du Royaume. Enquête sur l’organisation du pouvoir au Maroc. Édition Riveneuve (Paris).

Bluhm, Richard and Adam Szirmai. 2011. “Institutions, Inequality and Growth: A Review of the Institutional Determinants of Growth and Inequality” Unicef Innocenti Research center working paper 2011-02.

Cadot, Olivier, Mariem Malouche, et Sebastián Sáez. 2012. Streamlining Non-Tariff Measures: A Toolkit for Policy Makers. Washington D.C.: The World Bank Group.

Casey, Katherine. 2015. “Crossing Party Lines: The Effects of Information on Redistributive Politics”. American Economic Review 105 (8): 2410–48.

Chauffour, Jean-Pierre. 2009. The Power of Freedom: Unifying Human Rights and Development. Cato Institute, Washington D.C.

Chauffour, Jean-Pierre. 2013. From Political to Economic Awakening in the Arab World: The Path of Economic Integration. Washington, D.C.: The World Bank Group.

CESE. 2013. “Rapport sur la gouvernance des services publics”. Royaume du Maroc.

———. 2014. “Cohérence des politiques sectorielles et accords de libre-échange : Fondements stratégiques pour un développement soutenu et durable”.Royaume du Maroc.

CESE et BAM. 2016. “Richesse globale du Maroc entre 1999 et 2013”. Mimeo. Royaume du Maroc.

CGEM. 2014. “Étude sur les leviers de la compétitivité des entreprises marocaines”. Commission investissement, compétitivité et émergence industrielle. Royaume du Maroc.

Cour des Comptes. 2016. Rapport annuel de la Cour des comptes 2014: Faits saillants. Royaume du Maroc.

Di Maggio Paul J. and Walter W. Powell. 1983. The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields, American Sociological Review Vol. 48, No. 2 (Apr., 1983), pp. 147-160.

Eichengreen, B., Donghyun P., and Kwando S. 2013. “Growth Slowdowns Redux: New Evidence on the Middle Income Trap”, NBER Working Paper No. 18673, Cambridge, MA.

El Difraoui, A. et Uhlmann, M. 2015. Prévention de la radicalisation et déradicalisation : les modèles allemand, britannique et danois. Politique étrangère, hiver,(4), 171-182. doi:10.3917/pe.154.0171.

El-Kogali Safaa, Caroline Krafft. 2015. Expanding Opportunities for the Next Generation: Early Childhood Development in the Middle East and North Africa. Washington, D.C.: The World Bank Group.

El-Kogali Safaa, Caroline Krafft, Touhami Abdelkhalek, Mohammed Benkassmi, Monica Chavez, Lucy Bassett and Fouzia Ejjanoui. 2016. Inequality of Opportunity in Early Childhood Development in Morocco over Time. World Bank Policy Research Working Paper No. 7670. Washington, D.C.: The World Bank Group.

El Mokri, Karim. 2016. Le défi de la transformation économique structurelle : une analyse par la complexité économique. Research Paper Series. OCP Policy Center.

Fernandes, A., Freund, C. and M. Pierola (2016). "Exporter Behavior, Country Size and Stage of Development: Evidence from the Exporter Dynamics Database" Journal of Development Economics vol. 119, pp. 121–137.

Fisman, Raymond and Edward Miguel. 2006. Cultures of Corruption: Evidence from Diplomatic Parking Tickets. NBER Working Paper No. 12312.

Foa, Roberto. 2015. "Growing Social Capital for a more Prosperous, Sustainable and Inclusive Society in Morocco". Mimeo.

Fukuyama, Francis. 1995. "Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity".

Fukuyama, Francis. 2014. "Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy".

Gächter Simon and Jonathan F. Schulz. 2016. "Intrinsic Honesty and the Prevalence of Rule Violations across Societies". Nature Weekly Magazine, March 24. Nature Publishing Group.

Ghomija, Abdelmajid. 2015. Rapport présenté lors des Assises nationales sur la politique foncière de l'État. Membre du comité scientifique des assises. Royaume du Maroc.

Hausman Ricardo, Lant Pritchett and Dani Rodrik. 2005. "Growth Accelerations", Journal of Economic Growth, Springer, vol. 10(4), pages 303-329.

Haut-Commissariat au Plan. 2010. "Enquête nationale sur la prévalence de la violence à l'égard des femmes au Maroc 2009". Royaume du Maroc.

———. 2012. "Enquête nationale sur le bien-être". Royaume du Maroc.

———. 2014. "Recensement général de la population 2014". Royaume du Maroc.

———. 2015. "Activité, emploi et chômage, premiers résultats (annuel), 2014". Royaume du Maroc.

———. 2016. "Présentation des résultats de l'Enquête Nationale sur la Consommation et les Dépenses des ménages 2013/2014 ». Royaume du Maroc.

———. 2016b. "La situation du marché du travail en 2015". Royaume du Maroc.

HEM. 2016. La jeunesse au Maroc : marginalités, informalités et adaptations. HEM Business School.

IRES. 2012. Rapport de l'enquête nationale sur le lien social au Maroc. Royaume du Maroc.

Landes, D. S. 1998. "The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor". New York: W.W. Norton.

McMillan, Margaret S. and Dani Rodrik. 2011. "Globalization, Structural Change and Productivity Growth" NBER Working Papers 17143, National Bureau of Economic Research

Masbah, Mohammed. 2014. Moroccan Fighters in Syria. Carnegie Endowment for International Peace.

Ministère de l'économie et des finances. 2015a. "Situation et perspectives de l'économie nationale : Au-delà de l'écran comptable, la transformation structurelle continue". Direction des Etudes et des Prévisions Financières. Royaume du Maroc.

———. 2015b. «Le secteur automobile au Maroc : vers un meilleur positionnement dans la chaîne de valeur mondiale ». Direction des Etudes et des Prévisions Financières. Royaume du Maroc.

———. 2015c. «Relations Maroc-Afrique : l'ambition d'une « nouvelle frontière »». Direction des Etudes et des Prévisions Financières. Royaume du Maroc

Ministère de l'énergie, des mines, de l'eau et de l'environnement. 2016. "3e Communication nationale du Maroc à la Convention-Cadre des Nations Unies sur le changement climatique : Des mesures d'atténuation proposées à l'horizon 2040". Royaume du Maroc.

Ministère de la santé. 2008. "Enquête nationale à indicateurs multiples et santé des jeunes". Royaume du Maroc.

Ministère de l'éducation et HEM Business School. 2015. "Enquête nationale socioéducative réalisée par le groupe "L'Étudiant marocain". Royaume du Maroc.

OCDE. 2011. "Public Servants as Partners for Growth". Paris OECD publishing.

OMC. 2015. "Examen des politiques commerciales". Rapport du Secrétariat. Royaume du Maroc. WT/TPR/S/329. Geneva, Switzerland.

OMPI. 2014. Indicateurs mondiaux relatifs à la propriété intellectuelle pour l'année 2014.

OMS. 2015. Global Status Report on Road Safety 2015. Geneva, Switzerland.

ONU. 2015a. "2015 Human Development Report". United Nations, New York, NY.

———. 2015b. "2015 World Happiness Report". United Nations, New York, NY.

Pew Research Center. 2015. "A Global Middle Class Is More Promise than Reality". Washington, D.C.

Putnam, Robert D. 1993. "The Prosperous Community: Social Capital and Public Life", American Prospect, 13, 35-42.

Rodrik, Dani. 2014. "When Ideas Trump Interests: Preferences, Worldview, and Policy Innovations". Journal of Economic Perspectives, 28(1): 189-208.

Schultz, Theodore W. 1960. "Capital Formation by Education". Journal of Political Economy, 68(6), 571-583

Serajuddin, Umar; Verme, Paolo. 2012. Who is Deprived ? Who Feels Deprived ? Labor Deprivation, Youth and Gender in Morocco. Policy Research Working Paper No. 6090. Washington, D.C.: The World Bank Group.

Smith, Adam. 1776. "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations". In: Encyclopedia Britannica, Chicago, 1952.

SM le Roi Mohammed VI. 2014. Throne Speech, 30 juillet 2014. Royaume du Maroc.

Tirole, Jean. 2016. Économie du bien commun. Presse Universitaire de France. Paris.

Under the chairmanship of M. Abdelaziz Meziane Belfkih. 2006. "50 ans de développement humain au Maroc et perspectives pour 2025". Rapport commandité par SM le Roi Mohammed VI à l'occasion de la célébration du cinquantenaire de l'indépendance du Maroc.

Unesco. 2014. Rapport mondial de suivi sur l'EPT. Enseigner et apprendre : atteindre la qualité pour tous.

Verme, Paolo and Khalid El-Massnaoui. 2015. An Evaluation of the 2014 Subsidy Reforms in Morocco and a Simulation of Further Reforms. World Bank Policy Research Working paper No. 7224. Washington D.C.: The World Bank Group.

Zellman, G. L., Perlman, M., and Karam, R. 2014. "How Moroccan Mothers and Fathers View Child Development and Their Role in Their Children's Education". International Journal of Early Years Education, 22(2), 197–209.

المغرب ٢٠٤٠ المغرب في أفق: إلا ستثمار في الرأسمال اللا مادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي توثق الخطوات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي اتخذها المغرب على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، ويحلل الظروف الاقتصادية لتسريع وتيرة الاقلاع الاقتصادي بحلول عام٢٠٤٠. وهناك سيناريو فاضل و واقعي يشير إلى أنه مع زيادة أرباح الانتاجية يمكن للمغرب أن يضاعف من وتيرة اللحاق ببلدان أوروبا الجنوبية. خلال جيل واحد، يمكن أن يصل مستوى المعيشة في المغرب إلى نحو ٤٥ في المائة من مستوى جارته الشمالية إسبانيا، مقارنة بالمعدل الحالي البالغ ٢٢ في المئة.

ولتحديد مسارات المغرب ليصبح أول بلد في شمال أفريقيا يحظى بوضع البلد ذات الدخل المتوسط العالي ، يرتكز عام ٢٠٤٠ على تحقيق السياسات الإ قتصادية والاقتصاد السياسي اللذان يمكنهما تحقيق سيناريو التقارب الاقتصادي المتسارع. وتبين أن الحفاظ على مكاسب إنتاجية أعلى لمدة ٢٥ عاما يتطلب بذل جهود أكبر لبناء الرأسمال المؤسساتي والبشري والاجتماعي للمغرب، وهو ما يعرف أيضا بالرأسمال الغير المادي. ويتطلب تراكم الرأسمال الغير المادي العديد من الأشكال ويقترح الكتاب أربع مناهج. أولا، تعزيز المؤسسات الداعمة للسوق المغربية بغية زيادة كفاءة تخصيص الرأسمال والعمل والاندماج الدولي. ثانيا، تعزيز المؤسسات العمومية في المغرب بغية سيادة القانون والعدالة، تحديث الإدارة العمومية وتحسين نوعية تقديم الخدمات العمومية. ثالثا، تعزيز الرأسمال البشري في المغرب، وخاصة التعليم والصحة وتنمية الطفولة المبكرة. ورابعا، تعزيز الرأسمال الاجتماعي للمغرب من خلال زيادة التكافؤ بين الجنسين وزيادة الثقة بين الأفراد وحس المواطنة داخل المجتمع.

ومن خلال إيلاء المزيد من الأولوية للرأسمال غير المادي، سيعززالمغرب العقد الاجتماعي القائم على النهوض بمجتمع منفتح. وسيتخذ مسارا جديدا جزئيا، ينبثق بشكل منطقي عن العديد من عمليات التشخيص والمطالب الملحة بالتغيير.

مجموعة البنك الدولي

SKU 33126